مجلة شهـرية تصـدر عن مركز الخليج للأبحاث - العدد 94 - يـوليـو - 2012

آراء حول الخليج

السعودية والعالم
يودعان نايف بن عبدالعزيز

المنظمات المدنية في دول مجلس التعاون ودورها في الترشيد السياسي

السيولة العالمية وتخمة المدّخرات والتنسيق السياسي العالمي

ملف العدد:

العلاقات الخليجية - العربية: الحاضر وآفاق المستقبل

آراء
حول الخليج

مجلة شهرية تصدر عن مركز الخليج للأبحاث
تعنى بالشؤون الخليجية

رئيس التحرير
د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر
sager@grc.net

مدير التحرير
فالح شمخي العنزي
faleh@grc.net

التصميم الفني
فيصل بن منصور آل سعود

الهيئة الاستشارية

أ.د. صالح عبد الرحمن المانع
عميد كلية العلوم الإدارية - جامعة الملك سعود
saleh@grc.net

أ. د. حسين العمري
أستاذ التاريخ في جامعة صنعاء
alamri@grc.net

د. معصومة المبارك
أستاذ العلاقات الدولية
maasouma@grc.net

د. عصام الرواس
عميد كلية الآداب والعلوم الاجتماعية
جامعة السلطان قابوس
alrawas@grc.net

ناصر محمد العثمان
أمين عام اتحاد الصحافة الخليجية
naser@grc.net

د. فؤاد شهاب
رئيس قسم العلوم الاجتماعية - جامعة البحرين
fuad@grc.net

د. محمد عبدالله الركن
أستاذ مشارك - كلية الشريعة والقانون - جامعة الإمارات
roken@grc.net

د. ظافر العاني
مدير برنامج دراسات عراقية - مركز الخليج للأبحاث
dhafer@grc.net

أ. د. حسنين توفيق إبراهيم
أستاذ العلوم السياسية - جامعة القاهرة
hasanain@grc.net

محمد صادق الحسيني
أمين عام منتدى الحوار العربي - الإيراني
husaini@grc.net

افتتاحية العدد 4

د. عبدالعزيز بن عثمان بن صقر

تعزيز العلاقات الخليجية ـ العربية: ضرورة استراتيجية وحتمية مصيرية

الخليج في الصحافة العالمية 6

الخليج في شهر 10

تقرير 16

السعودية والعالم يودعان نايف بن عبدالعزيز

دراسة 60

السياسة الخارجية الإيرانية بين تطبيق نظرية ولاية الفقيه وتوظيف العامل الشيعي

مقـــالات

الاتحاد الخليجي .. الأمن القومي والحق الدستوري 66

المنظمات المدنية في دول التعاون ودورها في الترشيد السياسي 69

مؤامرة تقسيم السودان 72

لبنان على فوهة بركان 74

السيولة العالمية وتخمة المدّخرات والتنسيق السياسي العالمي (١-٢) 76

الاشتراك السنوي:

الدول العربيـة : ٥٠ دولاراً
الدول الأوروبية : ٦٠ دولاراً
باقي دول العالم : ٧٠ دولارا(

يرسل طلب الإشتراك إلى عنوان المجلة مع حوالة مصرفية أو شيك بقيمة الإشتراك بإسم مركز الخليج للأبحاث

ثمن النسخة الإلكترونية :

الإمارات : ١٥ درهماً، السعودية : ١٥ ريالاً
البحرين : ١,٥ دينار، قطر :١٥ ريالاً
الكويت:١,٥ دينار، عُمان : ١,٥ ريال
الأردن: ديناران، سوريا : ١٤٠ ليرة

د. عبدالواحد مشعل 22

د. خالد بن نايف العباس 26

د. خضير عباس النداوي 28

عياد البطنيجي 32

أ.د. أحمد سليم البرصان 36

علاء عبدالرزاق 38

د. عبدالحفيظ محبوب 41

محمد وائل القيسي 47

ابتهال سيد مخلوف 51

عبدالله بن علي العليان 55

د. عبدالله الفقيه 57

نزاع التسلّح: انتشار الأسلحة الصغيرة

تأليف: مايك بورن

إساءة تقدير الخطر وما ينتج عنها (2-3)

هذا العدد

يصدر هذا العدد بملف خاص يتناول حاضر ومستقبل العلاقات الخليجية - العربية، وذلك في ظل التطورات والتحولات الإقليمية والدولية التي تمر بها المنطقة.

وخارج الملف يضم العدد مقالات وتقارير تستعرض عدداً من القضايا السياسية والاقتصادية في منطقة الخليج.

يمكن الاطلاع على «آراء» عبر موقعها على شبكة الإنترنت www.araa.net، والإطلالة على نشاطات مركز الخليج للأبحاث من خلال موقعه www.grc.net.

دعوة إلى الكتابة في العدد المقبل

ملف العدد المقبل:

«مراكز الأبحاث الخليجية والعربية: الواقع والطموح»

١- واقع مراكز الأبحاث الخليجية والعربية : نظرة نقدية تحليلية.

٢- مدى تلبية المراكز العربية وخططها لاحتياجات الدولة والمجتمع.

٣- واقع الكوادر البحثية في مراكز الأبحاث والدراسات الخليجية والعربية.

٤- الإشكاليات التمويلية في مراكز الأبحاث العربية: المعضلة والحلول.

٥- الاهتمام الحكومي بمراكز الأبحاث في الوطن العربي هل يلبي الطموح؟

٦- دور القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في دعم مراكز الأبحاث .

٧- أهمية التنسيق والتعاون بين مراكز الأبحاث والدراسات في الوطن العربي.

٨- معايير الإصدارات والنشر والترجمة في مراكز الأبحاث الخليجية والعربية.

٩- تقييم دور مراكز الأبحاث العربية في دعم صنع القرارات وخدمة المجتمع.

١٠- أهمية الاستفادة من التجارب العالمية لإنشاء وتطوير مراكز الأبحاث العربية.

الإسهامات :

❖ ترحب مجلة «آراء حول الخليج» بإسهامات الكتاب والباحثين في الشؤون الخليجية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاعية والأمنية.

❖ المجلة غير ملتزمة بإعادة أي مادة تتلقاها للنشر.

❖ جميع حقوق الترجمة والنشر محفوظة لمركز الخليج للأبحاث ٢٠٠٨.

❖ لا يسمح بإعادة نشر المواد المنشورة في المجلة دون الحصول على إذن خطي مسبق من مركز الخليج للأبحاث.

❖ آراء الكتاب تعبر عن أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز الخليج للأبحاث أو مجلة آراء.

الإعلانات والمراسلات:

للإعلان في المجلة يمكن الاتصال بقسم الإعلان والتسويق على العنوان التالي :
البريد الإلكتروني : info@grc.net

توجه جميع المراسلات إلى مجلة «آراء حول الخليج» على العنوان التالي :
البريد الإلكتروني : araasec@grc.net
جدة٢١٤٤٣، المملكة العربية السعودية، ص.ب : ١٠٥٠١
١٩ شارع راية الاتحاد
هاتف : ٦٥١٨٨٨٨ ٩٦٦٢+ فاكس : ٦٥٣٠٩٥٣ ٩٦٦٢+

تعزيز العلاقات الخليجية ـ العربية: ضرورة استراتيجية وحتمية مصيرية

د.عبدالعزيز بن عثمان بن صقر*
sager@grc.net

إن العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي ومحيطها العربي علاقات قدرية، تاريخية، ومصيرية لا يمكن اختزالها بمفردات لغوية أو جمل وصفية، ولا تكتمل منظومة العلاقات العربية إلا بها والبناء عليها في العمل العربي المشترك. فالجزيرة العربية بالنسبة للوطن العربي الكبير بمثابة القلب من الجسد، والدول العربية الأخرى للجزيرة العربية بمثابة بقية الجوارح للجسد العربي، فلا يمكن أن يعيش الجسد من دون القلب، كما لا يستطيع الجسد العيش إلا بالجوارح. وغني عن البيان توضيح مخاطر الفرقة بين أعضاء الجسد الواحد وما يمكن أن يتعرض إليه من أخطار مهلكة في حالة تعرضه للأمراض الفتاكة التي تفصل أعضاءه عن بعضها بعضاً.

إذا كان ذلك هو منطق السياق التاريخي للعلاقات الخليجية ـ العربية ، فإن المصير المستقبلي للوطن العربي مرهون بقوة هذه العلاقة وزيادة أواصرها في ظل الاندماجات الكبرى، ومتطلبات العولمة وتوابعها الاقتصادية والسياسية وغير ذلك، وكذلك في ظل التحديات الأمنية والعسكرية ، والخلل في منظومة التوازنات الاستراتيجية على الصعيدين الإقليمي والدولي، وفي ظل ما تتعرض إليه المنطقة العربية من هجمات وأطماع خارجية واستهداف دولي وإقليمي خاصة في هذه المرحلة التي تتعرض فيها الكثير من الدول العربية إلى متغيرات داخلية نتيجة لأحداث (الربيع العربي).

هذه المرحلة تتطلب المزيد من التلاحم العربي من الخليج إلى المحيط لجسر الثغرات التي يتسلل منها أعداء الأمة تحت مسميات مختلفة، أو عبر دسائس متنوعة، أو من خلال سياسات في ظاهرها المودة وفي باطنها العذاب بهدف النيل من الوحدة العربية التي ظلت سداً منيعاً أمام من أرادوا العبث بأمن المنطقة ومقدراتها طيلة عقود زمنية طويلة.

إن العلاقات الاستراتيجية التي تربط المشرق العربي بمغربه أو شماله بجنوبه لها مرتكزات وثوابت ظلت عصيةً على الاختراق لحقب زمنية عدة متوالية، ورغم المحاولات المسعورة لقوى إقليمية تنحاز إلى تمزيق الجسد العربي تحت دعاوى مزيفة لا تنطلي على الشعوب العربية مهما كانت براقة أو ملونة، خاصة أن مزاعم وأكاذيب هذه

araa@araa.net

القوى سقطت عندما كشفت عن انحيازها الفئوي والطائفي غير المبرر أو المنطقي، بل تأكد أنه ليس في صالح من تدعي أنها تساندهم ، فهي تريد أن تجعلهم في حالة عداء مع محيطهم ومجتمعهم وإخوانهم في الدين والوطن.

وهناك مرتكزات محددة لتقوية العلاقات الخليجية ـ العربية تتمثل في الأبعاد الأمنية والاستراتيجية والسياسية والإعلامية والاقتصادية. فمن المعروف أن التعاون الأمني يقطع الطريق على الإرهاب بكافة صنوفه، ويغلق الحدود أمام الجريمة المنظمة وتهريب المخدرات والتسلل، وكافة أشكال الجرائم العابرة للحدود، وأن التعاون الاستراتيجي يضمن مستقبل المنطقة العربية بعيداً عن الاستقطاب الدولي والإقليمي الذي يهدف إلى اختراق المنطقة العربية والهيمنة على مقدراتها بدعاوى مزيفة أو عبر أكاذيب مضللة، وأن التعاون السياسي يوحّد الموقف العربي في المحافل الإقليمية والدولية من أجل الدفاع عن قضايا الأمة العادلة والمشروعة، ويحافظ على حقوق الوطن العربي الكبير الممتد من الخليج إلى المحيط، وأن التنسيق الإعلامي والثقافي يوحّد نبرة الصوت العربي، ويحفظ الهوية العربية من الذوبان تحت هدير أمواج العولمة والاجتياح الإعلامي العابر للحدود والذي لا يعترف بخصوصية الثقافات أو هوية المجتمعات، أما التعاون الاقتصادي فهو صلب وعماد التعاون المستقبلي والنواة الرئيسية لتحقيق التقارب الذي يمهد للسوق العربية المشتركة والتي هي المطلب الأساسي للعرب منذ تأسيس جامعة الدول العربية في منتصف أربعينات القرن العشرين.

لذلك لابد من تفعيل التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري بين دول الخليج والدول العربية كافة ليكون منطلقاً لتحقيق التعاون العربي المتكامل، وهذا ما بدأ يتحقق بالفعل الآن، حيث تؤكد تقارير صندوق النقد العربي ارتفاع قيمة التجارة البينية بين دول الخليج وبقية الدول العربية بنسبة ١٨,٢ في المائة العام الماضي ٢٠١١ م، وبلغت نحو ٤٩,٦ مليار دولار مقارنة بنحو ٣٣,٥ مليار دولار في عام ٢٠١٠ م. كما أظهرت تقارير صندوق النقد الدولي ارتفاع حجم التدفقات الاستثمارية الخليجية المباشرة إلى الدول العربية، وخاصة إلى مصر والأردن وتونس والمغرب والجزائر بصورة كبيرة خلال الأعوام الماضية منذ عام ٢٠٠٢ م، حيث يقدر حجم تلك التدفقات بنحو ١٠٠ مليار دولار.

ومع ذلك يرى البعض أن حجم التبادل التجاري بين دول الخليج والدول العربية الأخرى لا يرقى إلى مستوى الطموح، ولا يتناسب مع حجم التبادل التجاري الخليجي أو العربي مع الأسواق العالمية الأخرى، كما لا يتناسب مع حجم مساحة وعدد سكان الوطن العربي أو الدول الخليجية التي تبلغ مساحتها ٢,٤٢٣,٣ كيلو متر مربع ، فيما يبلغ عدد سكانها ٤٥ مليون نسمة ، وتجاوز إجمالي الناتج الوطني للدول الست ١,٣ تريليون دولار، وتنتج أكثر من ١٥ مليون برميل نفط يومياً.

وإذا كانت التحديات العالمية والإقليمية تفرض ضرورة الانتقال من التعاون إلى الاتحاد على مستوى منظومة دول مجلس التعاون الخليجي، فإنها تفرض أيضاً ضرورة الانتقال من منظومة التبادل التجاري بين دول الخليج والدول العربية إلى مرحلة التعاون البنّاء والذي يمهّد لقيام السوق العربية المشتركة للاستفادة من المزايا النسبية للدول العربية كافة، تلك المزايا القادرة على التأسيس لقيام صناعات ضخمة كثيفة العمالة لاجتذاب الأجيال الشابة التي تدخل إلى سوق العمل سنوياً، والقضاء على البطالة، وكذلك توفير الحد الأدنى من الأمن الغذائي من خلال الاستثمارات الزراعية في المناطق الغنية بالمياه العذبة والأراضي الصالحة للزراعة عبر ضخ الأموال من الدول الخليجية في هذه الاستثمارات الاستراتيجية، إضافة إلى العديد من الفرص الاستثمارية الأخرى في مجال السياحة والخدمات، والاستفادة من القوى العاملة المدربة والمؤهلة وغيرها، مما يجعل المنطقة العربية كتلةً اقتصاديةً عملاقةً وسوقاً مهمة على مستوى العالم. فالظروف الراهنة وما يشهده العالم من بزوغ نجم العديد من القوى الصاعدة أو الناشئة تتطلب وجود تعاون خليجي ـ عربي لبلورة تعاون فعال على المستويات كافة من أجل تأمين المنطقة العربية ضد مخاطر التمحور الإقليمي، وتحصينها ضد التجاذب الدولي وتجنيبها مخاطر انعكاسات تبدّل مواطن القوة على الصعيد العالمي ●

* رئيس مركز الخليج للأبحاث

اليمن بحاجة إلى المساعدات لمجابهة (القاعدة)

تعددت المواضيع الشرق أوسطية التي تناولتها الصحف العالمية في شهر يونيو المنصرم، فإضافة إلى مواضيع (الربيع العربي) التي أصبحت مادة يومية لهذه الصحف، كان هناك تركيز لافت على الملفين الأكثر تعقيداً، السوري والإيراني، وهما الملفان اللذان أصبحا يمثلان هاجساً لدى الخبراء والمحللين بسبب ما يلفهما من تعقيد وغموض وبسبب ضبابية السياسة الأمريكية تجاههما. ومن جانب آخر برزت حالات من القلق والتوجس أيضاً من تداعيات الوضع اليمني الذي بات ينبئ هو الآخر بتبعات خطيرة على الأمن في المنطقة بعد سيطرة تنظيم القاعدة على مدن يمنية كاملة، الأمر الذي يتطلب التدخل العاجل لمساعدته، كما تناولت الصحف أيضاً العديد من المواضيع المهمة الأخرى التي سنحاول التطرق إلى جانب منها في ثنايا هذا التقرير.

اليمن ومجابهة (القاعدة)

في الشأن اليمني نشرت صحيفة (**الغارديان**) مقالاً للكاتب جوناثان ستيل بعنوان «اليمن بحاجة إلى المساعدات لمجابهة القاعدة» استهله بالقول إن الولايات المتحدة انخرطت في الوقت الحالي بحرب جديدة في الشرق الأوسط تزداد حدتها يوماً بعد يوم لدرجة أنها بدأت تخرج عن نطاق السيطرة الأمريكية. لقد بسطت جماعة (القاعدة) في شبه الجزيرة العربية سطوتها في جنوب اليمن خلال الأشهر القليلة الماضية بعد إخراج القوات الحكومية من العديد من المدن. وقال دبلوماسي عربي في العاصمة اليمنية صنعاء، «للمرة الأولى في التاريخ، تسيطر (القاعدة) على أراض في اليمن». وأردف قائلاً «كان عدد مقاتلي القاعدة منذ عام تقريباً لا يتجاوز العشرات، وكانوا مسلحين بأسلحة خفيفة ومتناثرين هنا وهناك. أما الآن فقد ازداد عددهم إلى الآلاف وبحوزتهم دبابات وأسلحة ثقيلة».

وأضاف الكاتب، لقد حصل تنظيم القاعدة على الأسلحة الجديدة نتيجة لتغلبه على بعض القوات الحكومية وسيطرته على قواعدها. ففي بلدة جعار في محافظة أبين التي تقع على حدود مدينة عدن الساحلية، أنشأ تنظيم القاعدة قوة شرطة، كما أنه يدير العدالة بعد خروج الشرطة الرسمية من المنطقة.

كما أرسل تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية العديد من الفرق لاغتيال المسؤولين أو اختطاف الأجانب وقتلهم في بعض أنحاء الدولة، واستطاع التنظيم خطف نائب القنصل السعودي في عدن خلال الشهر الماضي، وتم اعتقال مدير الشرطة المحلية في حضرموت منذ أسابيع. علاوة على ذلك، تم استهداف الأجانب في غرب اليمن بعيداً عن المناطق شبه الصحراوية التي شهدت بداية عمليات تنظيم القاعدة في اليمن.

وقالت مصادر أمنية إن مقاتلي (القاعدة) في شبه الجزيرة العربية يضمون في صفوفهم عرباً وصوماليين وباكستانيين لديهم خبرة سابقة في أفغانستان. بيد أن توسع تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية يعتمد على قدرته على تجنيد السكان المحليين. وقال الدبلوماسي العربي (إنهم يتمتعون بمهارة كبيرة في هذا الشأن، إنهم يستخدمون شكاوى الناس ومظالمهم وليس فقط الحديث عن الجهاد).

بعد مرور عقدين من الزمن على اتحاد اليمن الجنوبي مع الشمالي، بدأت مشاعر الانفصال بالتصاعد مرة أخرى. يقول

الجنوبيون إنهم لا يحصلون إلا على جزء يسير من أموال التنمية، بينما يتم تفضيل الشماليين في الحصول على التراخيص لإدارة أعمالهم وشراء الأرض في الجنوب. وبدأت الحركة الانفصالية المعروفة باسم الحراك الجنوبي نشاطها منذ سنوات عدة وتحظى الآن بأرضية جديدة، بينما يسعى تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية إلى التنافس معها بالتركيز على الشكاوى نفسها وعلى التهميش الذي يعاني منه الجنوب.

وتعتمد وسائل الإعلام اليمنية في صنعاء إلى حد كبير على المصادر الحكومية في الحصول على المعلومات عن الحرب المخفية. ويزعمون أن الجيش يقاتل بقوة، بيد أن هناك اتساعاً كبيراً في نطاق المواقع التي تحدث فيها الصدامات مع تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية. والأهم أن المسؤولين في واشنطن كشفوا عن حقيقة أن إدارة الرئيس باراك أوباما تخطط لزيادة الهجمات التي تشنها بطائرات من دون طيار على الأهداف اليمنية من مواقع سرية في المنطقة. وتشير التقارير إلى أن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية سعت من أجل الحصول على تصريح من الرئيس اليمني الجديد عبدربه منصور هادي للسماح بشن هذه الهجمات حتى عندما لا تكون الأهداف مرتبطة بتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية.

وإذا حدث هذا التغيير في التكتيك، سوف تستخدم الولايات المتحدة النموذج الكارثي نفسه الذي تنفذه في شمال غرب باكستان، حيث أدى مصرع المدنيين في تلك الغارات إلى استعداء الحكومة المركزية والسكان المحليين، فضلاً عن أنه ساعد كثيراً على تجنيد المزيد من مؤيدي (القاعدة).

وأضاف الكاتب، بعض المراقبين يشيرون إلى أن زيادة عدد مقاتلي تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية جاء نتيجة مباشرة للتقلبات السياسية التي حدثت في العام الماضي والتي أدت إلى الإطاحة بالرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح من السلطة. وقد أدى اندلاع الاحتجاجات الشاملة والمظاهرات العارمة التي غطت الشوارع في العديد من المدن اليمنية قبل رحيل الرئيس السابق علي عبدالله صالح إلى ظهور كل أنواع المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، كما أدى إلى تشجيع جماعات جديدة على المطالبة بالتغيير، وينبغي القول إنه سيكون من الحماقة بمكان محاولة التعامل مع هذه الحركات بأساليب غير مناسبة.

ويخلص الكاتب إلى القول، لا شك في أن نمو نشاط تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية يمثل عنصراً واحداً من الصورة الكاملة للأحداث في اليمن. وكما هو الحال في أي تمرد مسلح، فإن الاستجابة الفضلى ينبغي ألا تتم في صورة تدخل عسكري أجنبي أو داخلي فقط، بل معالجة كل أشكال الظلم والفقر التي كانت سبباً أساسياً في اندلاع الثورة. وقد ذكر برنامج الغذاء العالمي في مارس الماضي أن مستوى انعدام الأمن الغذائي في اليمن تضاعف منذ عام ٢٠٠٩، حيث يعاني ٤٥ في المائة من سكان الدولة نقصاً في الغذاء. ومع ذلك لم يتم تمويل إلا ١٥ في المائة من مناشدات برنامج الأمم المتحدة السابقة. وبالتالي، من الأفضل كثيراً بالنسبة للولايات المتحدة أن تسعى إلى سد هذه الفجوة في المساعدات بدلاً من إهدار أموال دافعي الضرائب في هجمات بطائرات من دون طيار لن تؤدي إلا إلى نتائج عكسية كثيرة.

إيران وسوريا.. والاستراتيجية الأمريكية

في الشأنين السوري والإيراني نشرت صحيفة (**واشنطن بوست**) و(**بلومبيرغ نيوز سيرفس**) مقالاً للكاتب جاكسون ديل بعنوان «إيران وسوريا.. والاستراتيجية الأمريكية» بدأه بالقول إن البعض يقول إن العلاقة بين مشكلاتنا مع سوريا وإيران واضحة وبسيطة: فنظام بشار الأسد السوري هو أقرب حلفاء إيران، وهو همزة الوصل التي تصلها بالشرق الأوسط العربي، حيث تشكل سوريا الجسر البري لنقل أسلحة ومقاتلين من إيران إلى لبنان وقطاع غزة. ومن دون سوريا، فإن طموحات إيران إلى الهيمنة الإقليمية، وقدرتها على تحدي إسرائيل، ستكبح وتشل.

وبالتالي، ومثلما قال رئيس القيادة المركزية الأمريكية في الشهادة التي أدلى بها أمام الكونغرس في مارس الماضي، فإن سقوط الأسد سيشكل (أكبر انتكاسة استراتيجية لإيران منذ ٢٥ عاماً). والواقع أن تحقيق ذلك ليس واجباً إنسانياً فحسب بعد مقتل أكثر من ١٠ آلاف مدني، لكنه يمثل أيضاً مصلحة

استراتيجية رئيسية لإسرائيل والولايات المتحدة.

لكن، لماذا تبدو إدارة أوباما وحكومة نتنياهو غير متحمستين – على أقل تقدير – لتدخل عسكري غير مباشر من أجل إسقاط الأسد؟ السبب يعزى جزئياً إلى القلق مما قد يعقب سقوط الدكتاتور. وفي حالة أوباما، فإن الحملة الانتخابية الرئاسية الأمريكية، وقوله إن (الحرب بدأت تنحسر) في الشرق الأوسط، يمثلان عاملاً كبيراً.

غير أن الحسابات بشأن سوريا وإيران هي أيضاً أكثر تعقيداً مما تبدو عليه للوهلة الأولى. فالبلدان ليسا مرتبطين بتحالف فقط، لكن أيضاً بحقيقة أن الولايات المتحدة وحلفاءها حددا هدفاً عاجلاً ومختلفاً لكل واحد منهما. ففي سوريا يتمثل الهدف في إزالة الأسد واستبداله بنظام ديمقراطي، وفي إيران يكمن الهدف في منع تطويرها لسلاح نووي. غير أنه يبدو أن الخطوات التي قد تحقق نجاحاً في أحد هذين البلدين لا تعمل إلا على تعقيد الاستراتيجية الغربية في الآخر.

ولنأخذ العمل العسكري – الذي يشكل مبعث قلق رئيسي لإسرائيل – كمثال. فدعاة التدخل في سوريا (ومن بينهم كاتب هذه السطور) يجادلون بأن على الولايات المتحدة وحلفائها مثل تركيا أن يشاركوا في إنشاء مناطق آمنة للمدنيين والقوات المعارضة للأسد بمحاذاة الحدود السورية، وهو ما سيتطلب غطاء جوياً وربما بعض الجنود (الأتراك.) غير أنه إذا انخرطت الولايات المتحدة بعملية عسكرية في سوريا، فهل من الممكن حينئذ شن هجوم جوي على منشآت إيران النووية؟ ثم ماذا لو أن إسرائيل قامت بشن هجوم جوي في وقت مازالت فيه عملية سوريا متواصلة؟

الجواب البديهي هو أن النتيجة يمكن أن تكون فوضى عارمة لا يمكن السيطرة عليها. ولهذا السبب، فعندما سألتُ مسؤولاً إسرائيلياً رفيعاً حول تدخل غربي في سوريا، حصلت على هذا الجواب: (إننا نركز على إيران. وأي شيء يمكن أن يصرف التركيز عن إيران ليس جيداً).

وأضاف الكاتب، أن أوباما، بالطبع، يتوق إلى تفادي عمل عسكري في إيران على أي حال، لكن استراتيجيته ؟ عقد صفقة دبلوماسية لوقف البرنامج النووي ؟ تضيق خياراته أيضاً في سوريا. ذلك أن صفقة مع طهران تحتاج إلى دعم روسيا، التي تشاء الصدف أنها هي التي ستستضيف الجولة المقبلة من المفاوضات. وبدورها، فإن روسيا تعارض إرغام الأسد (الزبون القديم) على التنحي عن السلطة بأي وسيلة.

وإذا أراد أوباما دعم بوتين حول موضوع إيران، فربما سيضطر إلى التقيد بتدابير تحظى بموافقة بوتين حول سوريا. وهو ما يترك الإدارة الأمريكية تحت رحمة موسكو: وضع يرجو فيه أوباما من بوتين دعم ديمقراطية سورية، أو يحذره بغضب من أن موسكو إنما تعبّد بذلك الطريق لحرب طائفية مدمرة لا تبقي ولا تذر.

إن أصل المشكلة هو أهداف أمريكية مرتبكة ومتعارضة في الشرق الأوسط. فهل ترغب واشنطن في إسقاط النظامين الدكتاتوريين والمعاديين والمتحالفين تحالفاً وثيقاً، أم في عقد صفقات تعمل على احتواء التهديدات التي يطرحانها؟ الجواب هو لا هذا ولا ذاك، وكلاهما: فإدارة أوباما تقول إنها تسعى وراء تغيير النظام في سوريا، لكنها في إيران حددت هدف التقارب مع الملالي مقابل السيطرة على الأسلحة النووية.

إن أوباما يحاول حل المشكلة عبر تبني مقاربة دبلوماسية متعددة الأطراف لكلا البلدين، لكنه إذا كان تغيير النظام في سوريا هو الهدف، فإن قرارات مجلس الأمن الدولي ومخططات بست نقاط من أمثال خطة كوفي عنان مصيرها الفشل، لأن تضافر عدد من الضغوط الاقتصادية والعسكرية فقط من قبل المعارضة أو جهات خارجية سيؤدي إلى انهيار النظام.

القانون الدولي والإمبريالية

في شأن أممي نشرت صحيفة (**الغارديان**) مقالاً للكاتب جورج مونبيوت بعنوان «الإمبريالية لم تنته ويجسدها القانون الدولي حالياً» قال فيه إنه يقال إن إدانة الرئيس الليبرالي السابق تشارلز تايلور بارتكاب جرائم حرب بعثت رسالة واضحة إلى الزعماء الحاليين مفادها أن كرسي السلطة لا يمنح أي حصانة، لكنها في

araa@araa.net

الواقع أرسلت رسالتين وليس واحدة: إذا كنت ترأس دولة صغيرة وضعيفة فربما تخضع لقوة القانون الدولي، أما إذا كنت رئيساً لدولة كبيرة فليس هناك ما تخافه.

وفي حين يرحب كل مهتم بحقوق الإنسان بالحكم الصادر بحق الرئيس الليبرالي السابق، إلا أن هذا الحكم يذكرنا بأن أحداً لم يواجه أية عواقب قانونية لشن الحرب غير المشروعة ضد العراق. وهذا يتطابق مع تعريف محكمة نورنبرغ لما يسمى (جريمة العدوان) التي أسمتها (الجريمة الدولية العليا). إن التهم التي كان ينبغي محاكمة كل من جورج بوش وتوني بلير ورفقائهما عليها أكبر بكثير من التهم التي أدين بها تشارلز تايلور.

وأضاف الكاتب، يزعم وزير الخارجية البريطاني ويليام هيغ أن إدانة تايلور توضح أن كلاً من ارتكب جرائم خطيرة سيحاسب على أفعاله. بيد أنه على الرغم من أن المحكمة الجنائية الدولية أنشئت منذ عشر سنوات، وعلى الرغم من أن القانون الدولي اعترف بجريمة العدوان منذ عام ١٩٤٥، إلا أن المحكمة ليس لديها أي اختصاص قضائي في أكثر الجرائم خطورة. ويرجع ذلك إلى أن الدول القوية تعمد إلى التسويف لأسباب واضحة. كما أن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ولا غيرهما من الدول الغربية لم تدرج جريمة العدوان في تشريعاتها. ويظل القانون الدولي مشروعاً امبريالياً لا يعاقب إلا على الجرائم التي ترتكبها الدول الصغيرة والتابعة فقط.

وهذا يتفق مع قوى عالمية أخرى، فعلى الرغم من الإصلاحات الكبيرة التي شهدها والتي تم التهليل لها كثيراً نجد أن صندوق النقد الدولي مازال تحت سيطرة الولايات المتحدة وغيرها من القوى الاستعمارية. فلا تزال كافة المسائل الدستورية تحتاج إلى ٨٥ في المائة من الأصوات. وبموجب الإشراف الذي لا يمكن تفسيره تحتفظ الولايات المتحدة بحوالي ١٦,٧ في المائة بما يضمن أنها تتمتع بحق (الفيتو) على أي إصلاحات لاحقة. ولا يزال صوت بلجيكا يزيد على صوت بنغلاديش بثمانية أضعاف، كما أن حصة إيطاليا تزيد على حصة الهند، فضلاً عن أن صوتي المملكة المتحدة وفرنسا أقوى من أصوات ٤٩ دولة إفريقية. علاوة على ذلك، فإن المدير العام يظل أوروبياً ونائبه أمريكياً.

ونتيجة لذلك، أصبح صندوق النقد الدولي وسيلة تستطيع من خلالها الأسواق المالية الغربية استعراض قوتها على بقية دول العالم. فعلى سبيل المثال، نشر الصندوق ورقة تحث الاقتصادات الناشئة على زيادة عمقها المالي، الذي يعني إجمالي المطالبات المالية والمطالبات المضادة للاقتصاد. ويزعم صندوق النقد الدولي أن هذا الإجراء سوف يحمي هذه الدول من الأزمات. وكما يشير مشروع (بريتون وودز)، فإن الدول الناشئة بقطاعاتها الاقتصادية الكبيرة وقطاعاتها المالية الصغيرة هي تلك الدول التي نجحت في معالجة الأزمة الاقتصادية التي سببتها الاقتصادات المتقدمة ذات القطاعات المالية الكبيرة. وشأنها شأن حروب الأفيون الحديثة التي بدأت في الثمانينات والتسعينات عندما أجبرت الدول الآسيوية على تحرير عملاتها، ما سمح للمضاربين الماليين الغربيين بمهاجمتهم، فإن وصفات صندوق النقد الدولي لا يمكن استيعابها إلا إذا فهم الجميع أنها بمثابة أدوات للقوة المالية.

ثم أضاف الكاتب، لم تتحقق عمليات تصفية الاستعمار إلا بعد أن وضعت القوى الاستعمارية السابقة وإمبراطوريات رأس المال، التي كانت يعملون بالنيابة عنها، وسائل أخرى لاستعادة السيطرة. وظل البعض مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من دون تغيير.

وتطورت برامج أخرى مثل برامج اعتقال وترحيل الأشخاص من دولة إلى أخرى لمواجهة التحديات الجديدة للهيمنة العالمية. وكما يؤكد اختطاف عبدالحكيم بلحاج وزوجته، فإن أجهزة المخابرات ووزارة الخارجية البريطانية تعتبر نفسها قوة شرطة عالمية تدير شؤون الدول الأخرى. وفي عام ٢٠٠٤، وبعد أن قرر توني بلير أن القذافي يعتبر كنزاً مفيداً، تم التوقيع على التحالف بعد اعتقال المنشقين عن النظام الليبي وشحنهم وتسليمهم له. وكان هدف بلير الحصول على عقود لشركات النفط البريطانية في ليبيا ●

الخليج في شهر
يونيو

الإمارات العربية المتحدة

❖ أودعت دولة الإمارات لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية مستندات الانضمام إلى البروتوكول المعدل لمعاهدة فيينا (١٩٦٣) بشأن المسؤولية المدنية والضرر النووي والبروتوكول المشترك بشأن تطبيق اتفاقيتي فيينا وباريس.

❖ طالبت الإمارات بعقد اجتماع عاجل لجامعة الدول العربية لمناقشة المجزرة التي أودت بعشرات المدنيين في مدينة الحولة بمحافظة حمص السورية، وأثارت تنديداً دولياً عارماً.

❖ أكد صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة حرص بلاده على مد جسور الصداقة والتعاون والتسامح بين الشعوب وبناء علاقات متوازنة مع كافة الدول، إضافة إلى سعيها لتطوير العلاقات الاقتصادية والثقافية والسياحية مع دول العالم .

❖ أكد صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي أن دولة الإمارات هي مثال للتوازن الأمثل، وتوازن بين الانفتاح والتسامح مع الاعتزاز بالهوية والثقافة الوطنية، وتوازن أيضاً بين الإبداع والابتكار مع الحرص على استدامة الإنجازات.

❖ بحث صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان مع الرئيس اللبناني العماد ميشال سليمان العلاقات الثنائية وعدداً من القضايا ذات الاهتمام المشترك في ضوء التطورات والمستجدات الراهنة على الساحتين الإقليمية والدولية.

❖ أكد وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع عبدالرحمن محمد العويس أن دولة الإمارات تدعم الخيار الاستراتيجي لتحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية وخطة خريطة الطريق.

❖ بحث الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة مع رئيس الوزراء ووزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني العلاقات الثنائية والوضع الراهن في المنطقة، كما تطرق اللقاء إلى عدد من القضايا والمواضيع ذات الاهتمام المشترك.

❖ أكد وزير الاقتصاد سلطان بن سعيد المنصوري أن القطاع الخاص في دولة الإمارات يساهم بنسبة تتراوح ما بين ٨٥ في المائة و٩٠ في المائة من إجمالي الناتج المحلي للدولة، باستثناء مساهمة القطاع النفطي.

❖ أصدرت وزارة الخارجية الإماراتية بياناً دعت فيه مواطنيها لعدم السفر إلى الجمهورية اللبنانية وكذلك الجمهورية العربية السورية في الوقت الحالي إلا في حالة الضرورة القصوى انطلاقاً من حرص الوزارة على سلامة مواطني الدولة في الخارج.

❖ بحث مدير إدارة الشؤون الأوروبية في وزارة الخارجية الشيخ عبدالله آل حامد مع السفير البولندي والقنصل العام البلغاري أهم المواضيع ذات الاهتمام المشترك وسبل تعزيز التعاون بينهما على كافة الصعد.

❖ أكد رئيس أركان القوات المسلحة الفرنسية إدوارد غييو أهمية التعاون المشترك بين الإمارات وفرنسا في مجال الدفاع والتدريب، مشيراً إلى أن البلدين يمضيان قدماً لدفع خطى هذا التعاون الذي يتطور يوماً بعد يوم.

❖ بحث سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية مع وزير خارجية بلغاريا نيكولاي ملادينوف المواضيع ذات الاهتمام المشترك وسبل تعزيز التعاون وتطوير العلاقات الثنائية.

❖ رحبت دولة الإمارات بفوز محمد مرسي في انتخابات الرئاسة المصرية، ودعت إلى تأمين الاستقرار في البلاد، بحسب ما أوردت وكالة أنباء الإمارات.

❖ بحث الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان مع ديفيد كاميرون القضايا والموضوعات ذات الاهتمام المشترك خاصة التطورات والمستجدات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط.

مملكة البحرين

❖ أكد رئيس الوزراء الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة أن الإسراع بالاتحاد الخليجي مطلب شعبي قبل أن يكون توجهاً رسمياً، وسيظل محور الاهتمام إلى أن يكون واقعاً تلمسه شعوب دول مجلس التعاون وبخاصة في ظل التحديات وحالة التطورات الإقليمية والدولية.

araa@araa.net

❖ أكد عاهل مملكة البحرين الملك حمد بن عيسى أن بلاده مستمرة في نهج الإصلاح والتطوير في المجالات كافة بكل عزم وتوفير المزيد من سبل الحياة الكريمة للمواطنين.

❖ رفض المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية رامين مهمانبرست أن تكون إيران تدخلت في الشؤون الداخلية لمملكة البحرين، وذلك بعد الحكم على ستة أشخاص لإدانتهم بالتخابر لصالح إيران في البحرين.

❖ أكد الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي عبداللطيف الزياني أن دول مجلس التعاون تدخل العقد الرابع وكلها ثقة وإيمان بأننا أصبحنا أكثر قوة وتماسكاً، وأكثر قدرة على المساهمة في حفظ الأمن والاستقرار الإقليمي.

❖ قال وزير الداخلية الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة إن الاتحاد الخليجي يخدم المصالح الوطنية، ويعزز الأمن والاستقرار في مواجهة التحديات، حيث كان مطلباً ملحاً لكل شعوب دول مجلس التعاون لتلبية طموحاتها في العيش الآمن الكريم.

❖ قال المجلس الأمريكي- البحريني إن الاتحاد الخليجي يخدم مصالح دول مجلس التعاون، ويعزز من قدراتها الدفاعية ضد أي تهديدات تشكلها إيران.

❖ قالت مملكة البحرين إنها ستتخذ إجراءات قانونية لإغلاق جمعية معارضة بسبب ما وصفته بدورها البارز في الاحتجاجات المناهضة للحكومة، ونقلت المصادر عن وزارة العدل قولها إنها ستطلب من المحاكم حل جمعية العمل الإسلامي (أمل) في ضوء ما ارتكبته من مخالفات جسيمة لأحكام الدستور وقوانين المملكة.

❖ قال رئيس الوزراء الأمير خليفة بن سلمان إن الاقتصادات الخليجية لا تتمتع حتى الآن بسياسات حمائية كافية تقيها من تبعات أزمات مالية واقتصادية عالمية جديدة قد تندلع في أي وقت.

❖ أكد وزير الداخلية الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة أن أمن منطقة الخليج اكتسب أبعاداً جديدة بسبب تعدد مصادر التهديد الأمني، فيما تشهد الأوضاع الإقليمية عدم استقرار في بعض الأنظمة وتغيرات تمثلت في صعود تيارات وقوى.

❖ بحث الملك حمد بن عيسى مع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آخر التطورات والمستجدات على الساحات الخليجية والعربية والدولية والقضايا موضع الاهتمام المشترك.

❖ دان مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية للشؤون الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل مايكل بوزنر بشدة استخدام العنف ضد رجال الأمن في مملكة البحرين، مؤكداً أن أي حوار سياسي ناجح في العالم لا يبدأ باشتراطات مسبقة .

❖ قال الملك حمد بن عيسى إنه لن يسمح بمزيد من (الإهانات) للقوات المسلحة في تحذير فيما يبدو لجمعية الوفاق الوطني الإسلامية كبرى جماعات المعارضة الشيعية في المملكة .

❖ شدد وزير شؤون حقوق الإنسان صلاح بن علي عبدالرحمن على جدية مملكة البحرين في مواصلة تعزيز وصون حقوق الإنسان باعتبارها إحدى ركائز الدولة المدنية وما ينص عليه الدستور وإحدى سمات المشروع الإصلاحي الشامل.

❖ دانت مملكة البحرين تصريحاً للسفير الإيراني السابق في باريس صادق خرازي تناول فيه أموراً اعتبرتها المنامة من ثوابت السيادة وخروجاً على قواعد العمل الدبلوماسي واللياقة الدبلوماسية.

المملكة العربية السعودية

❖ أعلن الديوان الملكي السعودي وفاة الأمير نايف بن عبدالعزيز ولي العهد، نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير الداخلية عن عمر يناهز ٧٨ عاماً.

❖ أصدر العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبدالعزيز أمراً بتعيين أخيه الأمير سلمان ولياً للعهد خلفاً للأمير نايف، كما عيّن الأمير أحمد بن عبدالعزيز وزيراً للداخلية خلفاً للأمير نايف، الذي كان يشغل أيضاً هذا المنصب.

❖ شدد مجلس الوزراء على أهمية اضطلاع المجتمع الدولي بمسؤولياته الإنسانية لوقف نزيف الدماء المستمر في سوريا.

❖ أكدت وزارة الخارجية أن الوثيقة المتداولة على الانترنت حول الانتخابات المصرية مزورة.

❖ ترأس وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل الوفد الخليجي في الاجتماع الوزاري المشترك بين وزراء خارجية دول مجلس التعاون والمملكة المتحدة لمناقشة جملة قضايا والأوضاع الإقليمية والدولية لاسيما الوضع المتأزم في سوريا.

الخليج في شهر
يونيو

❖ أكد الأمين العام لدول مجلس التعاون عبداللطيف الزياني أن مشروع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز حول الانتقال من التعاون يحقق تطلعات شعوب دول مجلس التعاون الخليجي؛ وهو تحقيق التنسيق والتكامل والترابط.

❖ قالت أوساط حكومية في لبنان إن دعوة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز إلى الحوار أساسية، وينبغي أن تؤخذ في الاعتبار، وكذلك دعوته إلى نأي لبنان بنفسه عن الأحداث في سوريا.

❖ قال صندوق النقد الدولي إن اقتصاد السعودية المعتمد على النفط سيظل مزدهراً على الرغم من تباطؤ متوقع هذا العام بسبب الضبابية المرتبطة بأزمة منطقة اليورو وانخفاض أسعار النفط.

❖ بحث خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود مع الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون مجمل الأوضاع والتطورات على الساحتين الإقليمية والدولية والجهود المبذولة لتحقيق السلام وحقن الدماء في سوريا وبؤر الأحداث التي تشهدها المنطقة.

❖ طالب وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل المبعوث الخاص إلى سوريا كوفي عنان بتقديم تقرير واضح إلى الأمم المتحدة حول الأوضاع في سوريا.

❖ دعا مجلس الوزراء مجدداً مجلس الأمن إلى اتخاذ كافة التدابير اللازمة فوراً لتوفير الحماية للمدنيين السوريين وفرض الوقف الكامل لأعمال العنف ونزيف الدماء والجرائم المرتكبة بحق الشعب السوري.

❖ أكد وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل أن دول مجلس التعاون الخليجي بدأت تفقد الأمل في حل أزمة سوريا من خلال خطة كوفي عنان، داعياً موسكو إلى التخلي عن تأييد النظام السوري.

❖ استعرض خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز مع الرئيس الأمريكي باراك أوباما خلال اتصال هاتفي الأوضاع الراهنة على الساحتين الإقليمية والدولية والعلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين.

❖ هنأ خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود الشعب المصري والرئيس الدكتور محمد مرسي بمناسبة اختياره رئيساً، متمنياً له التوفيق وأن يقود مصر لدورها الإسلامي والعروبي.

سلطنة عمـــان

❖ أصدر سلطان عُمان السلطان قابوس بن سعيد سبعة مراسيم سلطانية تمحورت بشكل خاص حول توزيع صلاحيات وزارة الاقتصاد الوطني التي حلّت في مارس ٢٠١١، إلى جانب إلغاء اللجنة العليا لتخطيط المدن وإنشاء هيئات للطيران المدني والاستثمار.

❖ بحث الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية يوسف بن علوي مع الرئيس التونسي المنصف المرزوقي العلاقات بين البلدين خدمة للمصلحة المشتركة، إضافة إلى مناقشة أهم القضايا على الساحتين الإقليمية والدولية.

❖ دان مجلس الشورى العُماني بشدة أحداث مجزرة مدينة الحولة الوحشية في سوريا التي راح ضحيتها أكثر من مئة شخص بينهم عشرات الأطفال.

❖ بحث الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية يوسف بن علوي بن عبدالله مع النائب الأول للخارجية اليابانية ريوجي ياماني إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وسبل تدعيمها وتطويرها.

❖ قالت سلطنة عُمان إن مرحلة جديدة من العمل العربي المشترك ستنطلق بين الدول العربية وهي تجمع العمل بين الحكومات والشعوب للانتقال إلى مرحلة جديدة مع التأكيد على هوية جامعة الدول العربية.

❖ قال الرئيس التنفيذي للشركة العُمانية للغاز الطبيعي المسال بريان بيكلي إن الشركة تتوقع زيادة إنتاج الغاز المسال بنسبة تصل إلى ٢٠ في المائة في وقت ما في ٢٠١٦ أو٢٠١٧.

❖ أسند مجلس المناقصات عدداً من المشاريع التنموية التي بلغت قيمتها أكثر من ٢٥ مليون ريال، حيث تم إسناد عدد من المشاريع التنموية ذات الصلة باحتياجات المواطنين ومتطلبات التنمية والاقتصاد في عدة قطاعات.

❖ بحث وزير الشؤون الخارجية يوسف بن علوي مع أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الأمور ذات الاهتمام المشترك بين البلدين وسبل تعزيز وتطوير المجالات الثنائية.

araa@araa.net

❖ أكدت سلطنة عمان خلال مشاركتها في مجلس حقوق الإنسان في دورته الـ ٢٠ على أهمية الدور المهم المنوط بمجلس حقوق الإنسان وفاعليته في التعاطي مع أهم القضايا المتصلة بهذه الحقوق.

❖ هنأ السلطان قابوس بن سعيد الأمير سلمان بن عبدالعزيز آل سعود بمناسبة اختياره ولياً للعهد وتعيينه نائباً لرئيس مجلس الوزراء وزيراً للدفاع في المملكة العربية السعودية.

❖ قال أمين عام وزارة الخارجية بدر بن حمد بن حمود البوسعيدي إن معلومات توافرت لدى الأجهزة الأمنية على تسلل عناصر من تنظيم (القاعدة) إلى أراضي السلطنة عبر اليمن، وجار التحقق والتقصي لرصدها واتخاذ اللازم.

❖ أكدت سلطنة عمان خلال مشاركتها في فعاليات مؤتمر قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بمدينة ريو دي جانيرو اهتمامها الكبير بقضايا التنمية المستدامة سعياً للارتقاء بالإنسان وتحسين معيشته ومساندتها للجهود الدولية المبذولة لحماية البيئة وصون مواردها الطبيعية.

❖ رحبت سلطنة عمان بما أسفرت عنه نتيجة الانتخابات الرئاسية المصرية بفوز المرشح الدكتور محمد مرسي، واحترامها لخيار الشعب المصري في سياق مسيرته الديمقراطية.

دولة قطر

❖ أكد مساعد وزير الخارجية لشؤون التعاون الدولي الشيخ أحمد بن محمد بن جبر آل ثاني على ضرورة تعزيز الجهود في دعم ثورات (الربيع العربي) وتشجيع الدول التي ترغب في الانتقال السلمي نحو الديمقراطية.

❖ قال رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ حمد بن جاسم إننا كعرب قدمنا مبادرات عربية، ونحتاج إلى التعاون مع أمريكا التي كانت لها مواقف إيجابية كثيرة ومنها موقفها لصالح المسلمين في البوسنة.

❖ قال وزير الدولة للشؤون الخارجية خالد بن محمد العطية إننا في دولة قطر نعتقد أن تحالف الحضارات بحاجة إلى الالتزام السياسي قبل أي التزام آخر.

❖ أكد نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أحمد بن عبدالله آل محمود أن وثيقة الدوحة لسلام دارفور نجحت في تحقيق الأمن في دارفور بشهادة المجتمع الدولي والمنظمات الدولية.

❖ أكد تقرير اقتصادي أن دولة قطر تسير بخطى ثابتة في طريق تحقيق فائض بموازنتها العامة بنحو ٧٥ مليار دولار على مدار الخمس سنوات المقبلة.

❖ بحث أمير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس العلاقات الثنائية وتطورات الأوضاع على الساحة الفلسطينية وعملية السلام في المنطقة.

❖ طالب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني بتحديد سقف زمني لمهمة المبعوث المشترك للأمم المتحدة والجامعة العربية إلى سوريا كوفي عنان في ظل استمرار القتل والعنف.

❖ بحث رئيس الوزراء الشيخ حمد بن جاسم مع رئيس الحكومة الفلسطينية المقالة إسماعيل هنية خلال اتصال هاتفي آخر المستجدات الفلسطينية الراهنة والدعم القطري لإعمار قطاع غزة.

❖ أصدر أمير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني المرسوم رقم ٤٤ لسنة ٢٠١٢ بالتصديق على مذكرة تفاهم حول التعاون بين حكومة دولة قطر وحكومة جمهورية مالطا الموقعة بمدينة الدوحة.

❖ أكد رئيس هيئة الرقابة الإدارية والشفافية عبدالله بن حمد العطية أن الاقتصاد القطري يعد واحداً من الاقتصادات الخليجية والعربية التي حققت نمواً وتقدماً ملحوظاً على الصعيدين العربي والعالمي.

❖ اعتبر أمير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة ثورات (الربيع العربي) برهاناً واضحاً على أن عوامل الفقر والبطالة والتهميش الاجتماعي والفساد وغياب الحرية وحقوق الإنسان تستفز الاحتجاج الشعبي وتقوض الاستقرار الضروري للنمو.

❖ بحث رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ حمد بن جاسم خلال اتصال هاتفي مع وزير خارجية تركيا أحمد داود أوغلو العلاقات الثنائية بين البلدين، بالإضافة إلى بحث مستجدات الأوضاع في المنطقة.

الخليج في شهر
يونيو

❖ أعربت دولة قطر عن قلقها العميق إزاء تفاقم أزمة حقوق الإنسان في سوريا وإصرار النظام السوري على مواصلة ارتكاب أبشع الجرائم المروعة والوحشية ضد المدنيين السوريين.

❖ أشاد رئيس الوزراء اليمني محمد سالم باسندوة بمواقف قيادة دولة قطر ومساندتها لليمن خلال المرحلة الراهنة على المستويين الوطني والإنساني، ودعمها للجهود المبذولة في تجاوز آثار الأزمة التي عصفت باليمن خلال العام الماضي.

دولة الكويت

❖ قال النائب الكويتي محمد الصقر البرلماني إن السياسة الخارجية والدفاعية لدول مجلس التعاون الخليجي يجب أن تكون موحدة، مؤكداً متانة وصلابة العلاقات التي استطاعت أن تسير بها نحو بر الأمان وسط محيط إقليمي مضطرب.

❖ بحث نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد مع وزير الخارجية التركي أحمد داوود أوغلو المواضيع ذات الاهتمام المشترك والتطورات السياسية على الساحتين الإقليمية والدولية.

❖ شددت وزارة الخارجية على رفض الكويت الادعاءات الصادرة عن وزارة الخارجية الإيرانية بخصوص الحكم الصادر بحق المتورطين بشبكة التجسس، معتبرة إياها مساساً بأحكام الكويت القضائية التي نعتز بها.

❖ بحث أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح مع الرئيس اللبناني ميشال سليمان أهم القضايا ذات الاهتمام المشترك وآخر المستجدات على الساحتين الإقليمية والدولية.

❖ حذر نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح من مخاطر (جسيمة) قد تطال كل دول المنطقة في حال عدم وضع حد للوضع الراهن في سوريا .

❖ رفض مجلس الأمة طلبي النيابة العامة الإذن برفع الحصانة البرلمانية عن النائبين عبيد المطيري ومسلم البراك، فيما وافق على رفعها عن النائب نبيل الفضل بعد التصويت عليها.

❖ بحث وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد مع مدير برنامج الشرق الأوسط في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية جون الترمان آخر التطورات السياسية على الساحتين المحلية والإقليمية.

❖ أكد نائب رئيس مجلس الوزراء البحريني الشيخ علي بن خليفة آل خليفة عمق العلاقات الأخوية التاريخية التي تربط البحرين بالكويت وذلك بفضل حرص قيادتي البلدين على رعايتها وتنميتها في كل المجالات.

❖ أكد السكرتير العام للأمم المتحدة بان كي مون أن التزام العراق بالقرارات الدولية ومنها حل قضيتي المفقودين الكويتيين والأرشيف الكويتي من أسس خروجه من الفصل السابع.

❖ قال وزير النفط هاني حسين إن بلاده ستعمل على تأمين الاحتياجات من الطاقة في المستقبل وهي ملتزمة بالفعل باستراتيجية طويلة المدى لتوسيع الطاقة الإنتاجية للنفط الخام وكذلك تطوير منتجات تكرير صديقة للبيئة.

❖ قضت المحكمة الدستورية الكويتية ببطلان انتخابات مجلس الأمة الحالي، الذي تسيطر عليه المعارضة الإسلامية والقبلية، وأعاد الحكم المجلس السابق، الذي حله أمير البلاد في ديسمبر الماضي.

❖ تقدم وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة شعيب المويزري باستقالته من الحكومة بعد يوم من حكم قضائي أصدرته المحكمة الدستورية ببطلان الانتخابات البرلمانية التي جرت في وقت سابق من العام الجاري، وإعادة المجلس السابق الذي كانت أغلبيته مؤيدة للحكومة.

❖ أكد رئيس جهاز الأمن الوطني الشيخ محمد الخالد أن ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية السعودي الراحل الأمير نايف بن عبدالعزيز يعد ركناً من أركان المنظومة الأمنية الخليجية وصانع استراتيجية مكافحة الإرهاب في المنطقة.

❖ قدمت الحكومة الكويتية استقالتها للشيخ صباح الأحمد في تحرك يعتقد بعض البرلمانيين أنه خطوة أولى للخروج من أحدث أزمة عطلت عمل البرلمان، وأعاقت الإصلاحات في الكويت ●

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

العلاقات الخليجية - الباكستانية الاستراتيجية

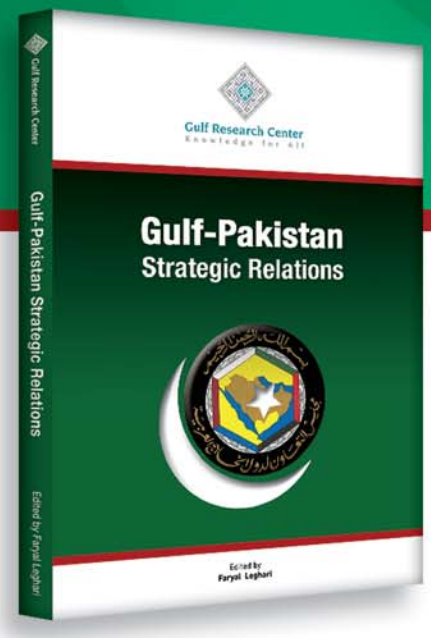

يتناول هذا الكتاب بالرصد والتحليل أهم القضايا التي تؤدي دوراً بارزاً في العلاقات الخليجية ـ الباكستانية. كما يغطي العلاقات التاريخية بين المنطقتين، إضافة إلى العلاقات السياسية في المشهد الجيوسياسي المتغير، ولا سيما في ظل نشوء الصين والهند كعمالقة في آسيا، وبعدما أصبحت قضايا الطاقة والتجارة والقوى العاملة والعلاقات الأمنية، بما في ذلك التعاون العسكري ومكافحة الإرهاب والقضايا الأمنية غير العسكرية، تتحكم بالعلاقات التجارية. إن رصد الأحداث والتطورات الذي يقدمه نخبة من الأكاديميين والمحللين حول هذه القضايا، يجعل هذا الكتاب محاولة جادة لتغطية الفجوة القائمة بسبب قلة الدراسات والأبحاث حول العلاقات الباكستانية ـ الخليجية.

تقرير

السعودية والعالم

يودعان نايف بن عبدالعزيز

ودّعت المملكة العربية السعودية في ٢٦ رجب ١٤٣٣ هـ، الموافق لـ ١٦ يونيو ٢٠١٢ م، ولي العهد السعودي الأمير نايف بن عبدالعزيز الذي انتقل إلى رحمة الله خارج المملكة عن عمر ناهز ٧٨ عاماً، ونعى خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود لجميع أبناء الشعب السعودي والعالمين الإسلامي والعربي، أخاه الأمير نايف بن عبدالعزيز آل سعود، ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية السعودي، بعد سنوات طويلة حافلة من العمل المتواصل في الدولة عبر مختلف العهود، تنقل خلالها في مختلف المناصب القيادية والإدارية على مدى أكثر من ٦٠ عاماً وحتى يوم وفاته، وقد ووري الفقيد الثرى في مقبرة (العدل) بمكة المكرمة بعد الصلاة على جثمانه في المسجد الحرام بعد صلاة المغرب.

لقد فجع الشعب السعودي بوفاة الأمير نايف، بينما عم الحزن كافة مناطق المملكة العربية السعودية فور إعلان نبأ الوفاة، وعبّر عامة أبناء الشعب عن حزنهم العميق بوفاة ولي عهد البلاد، الذي جاء رحيله المفجع بعد ثمانية أشهر من تعيينه ولياً للعهد خلفاً لشقيقه الراحل الأمير سلطان بن عبدالعزيز الذي كان قد توفي في الثاني والعشرين من أكتوبر ٢٠١١م.

وكان الأمير الراحل يوصف برجل المهمات الصعبة، حيث سجل الأمير نايف حضوراً لافتاً في الحياة الإدارية والسياسية في السعودية، ودخل معتركهما في سن مبكرة خلال عهد والده الملك المؤسس، حيث يعد الأمير نايف النجل الثالث والعشرين من أبناء الملك عبدالعزيز. وحفلت سيرة الأمير نايف بمناصب رسمية كثيرة منذ توليه قبل أكثر من ٦٠ عاماً أميراً لمنطقة الرياض، وحتى تعيينه ولياً للعهد نائباً لرئيس مجلس الوزراء في أكتوبر ٢٠١١.

وأولى الأمير نايف بن عبدالعزيز بصفته وزيراً للداخلية على امتداد ٣٧ عاماً، اهتماماً بالملفات الأمنية والعمل على تطويرها بوصفها شراكة بين المواطن والمؤسسات الأمنية، ومن ذلك: المعالجات الفكرية لقضايا التطرف والإرهاب، ومحاربة الفكر بالفكر أجدى وأنفع من محاربته بالسلاح والقوة فقط. كما برزت جهود الأمير نايف بن عبدالعزيز على المستويين العربي والدولي.

ردود فعل عربية وعالمية:

أعرب قادة دوليون وعرب عن حزنهم لوفاة الأمير نايف، حيث أجمع عدد من قادة الدول العربية والإسلامية على أن وفاة الأمير نايف بن عبدالعزيز ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية ـ رحمه لله ـ خسارة لا تقتصر على المملكة فحسب، وإنما طالت المحيط الخليجي والعالم العربي الإسلامي والعالمي.

وأكدوا أنه برحيل الأمير نايف، فإن العالم فقد تجربة أمنية طويلة في مجال مكافحة الإرهاب، منوهين بحنكته في مجال العمل السياسي العربي والعالمي، ومثمنين حرصه على تعزيز العمل الخليجي والعربي المشترك، واستقرار الأمن والسلم العالميين.

وأوضحوا أن الأمير نايف كان رجل دولة رفيع المستوى، وبوفاته فقد العالم شخصية رفيعة تركت بصمات واضحة في تنمية المملكة وتعزيز الأمن العربي وإرساء الاستقرار وتصحيح صورة الإسلام في الغرب.

بدورها أعلنت البحرين والأردن الحداد لوفاة الأمير الراحل، وقال العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني إن الأمير نايف يعتبر رجل الأمن العربي الأول ومجهوداته مشهود بها في بذل الجهد في خدمة ورعاية حجاج بيت الله الحرام، موضحاً أنه كان أحد الرجالات العظام الذين ساهموا في تعزيز منظومة الأمن العربية، وترك بصمات في كافة المجالات في المملكة لرقي الوطن. وقال العاهل المغربي إن وفاة الفقيد خسارة فادحة للمغرب أيضاً وللأمة الإسلامية. فيما أكد الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي أن الأمير نايف ساهم مساهمة فعالة في تعزيز العلاقات السعودية –اليمنية ومكافحة الإرهاب ودعم العمل العربي المشترك، مشيراً إلى أن وفاته خسارة ليس للشعب السعودي فقط، بل للشعب اليمني، الذي وجد فيه الناصر والمعين والداعم له في أحلك الظروف. وأضاف أن الأمير نايف كان رجل دولة ومنظمة فكرية وأمنية جامعة وشخصية سياسية محنكة، ولن تناساه الشعوب العربية مدى الحياة.

من جهته قال الرئيس الباكستاني أصف زرداري إن الأمير نايف عرف بحبه وحرصه على تعزيز العمل الإسلامي ومكافحة الإرهاب وتنمية العلاقات بين الرياض وإسلام آباد، موضحاً أنه كان صاحب أياد بيضاء لا تنسى لدعم الشعب الباكستاني، واصفاً رحيله بالخسارة الكبيرة ليس للمملكة فحسب، وإنما للأمة الإسلامية.

من جهته اعتبر الرئيس التركي عبدالله غل أن رحيل الأمير نايف خسارة وفاجعة حقيقية كبيرة للأمتين العربية والإسلامية، مؤكداً أن الأمير نايف كان شخصية سياسية وأمنية محنكة واسعة الاطلاع، مشيراً إلى أن الشعب التركي يقدم تعازيه للشعب السعودي ويقف بجانبه في هذا المصاب الجلل.

ومن القادة الدوليين أعرب الرئيس الأمريكي باراك أوباما في برقية إلى خادم الحرمين الشريفين عن أن الأمير نايف كرس نفسه لعقود لأمن السعودية والمنطقة.

ومن جهته قال رئيس الوزراء البريطاني، ديفيد كاميرون في بيان، أصدرته الحكومة، أنه (ببالغ الحزن والأسى تلقيت اليوم نبأ وفاة الأمير نايف بن عبدالعزيز، وإنني أشاطر الشعب السعودي الحزن في هذا المصاب الجلل). كما أعرب الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند عن (تأثره) بوفاة ولي العهد السعودي، مؤكداً أن فرنسا (خسرت صديقاً).

محطات في حياة الأمير الراحل:

ولد الأمير نايف بن عبدالعزيز في مدينة الطائف عام ١٩٣٤م، ونشأ في كنف والده مؤسس المملكة العربية السعودية الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود - رحمه الله - حيث تلقى تعليمه على أيدي مجموعة من كبار علماء العلوم الشرعية، والآداب والشعر العربي الفصيح، والعلوم السياسية والدبلوماسية والإدارة، مستفيداً من رؤية والده المؤسس الذي عرف عنه منهجه المميز في التربية والتعامل مع الأبناء.

ومن أبرز محطات الأمير الراحل توليه ولاية العهد في ٢٧ أكتوبر ٢٠١١م، وقبلها كان نائباً ثانياً لرئيس مجلس الوزراء في ٢٧ مارس ٢٠٠٩م، ووزيراً للداخلية منذ ١٩٧٥م وحتى وفاته، وكان قد شغل منصب وزير الدولة للشؤون الداخلية في عام ١٩٧٥م، ونائباً لوزير الداخلية (بمرتبة وزير) عام ١٩٧٤م، وكان قد تولى ذات المنصب في عام ١٩٧٠م، وأميراً لمنطقة الرياض من ١٩٥٣م إلى ١٩٥٤م، ووكيلاً لإمارة منطقة الرياض من ١٩٥١ إلى ١٩٥٢م.

وترأس ولي العهد السعودي الراحل العديد من اللجان والمجالس من أبرزها: رئيس لمجلس إدارة صندوق التنمية البشرية، ورئيس فخري للجمعية السعودية للإعلام والاتصال، وأيضاً للجمعية السعودية الخيرية لرعاية الأسر السعودية في الخارج (أواصر)، بالإضافة إلى إشرافه العام على اللجان والحملات الإغاثية والإنسانية في المملكة العربية السعودية، ورئيس لجنة النظام الأساسي لنظام الحكم ونظام مجلس الشورى ونظام المناطق عام ١٩٩٢م، ورئيس مجلس القوى العاملة، والمشرف على هيئة التحقيق والادعاء العام عام ١٤٠٩هـ، والرئيس الفخري لمجلس وزراء الداخلية العرب منذ عام ١٩٨٤م، حيث تم من خلاله إقرار العديد من المشاريع والاتفاقيات الأمنية بما يخدم أمن الإنسان العربي، من أهمها الاستراتيجية الأمنية العربية في بغداد عام ١٩٨٤م، والخطة العربية الأمنية الوقائية في تونس عام ١٩٨٥م، والاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب الموقعة من قبل وزراء الداخلية والعدل العرب عام ١٩٩٨م، ومشروع الاستراتيجية العربية لمكافحة الاستعمال غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية.

كما ترأس المجلس الأعلى للإعلام، والهيئة العليا للأمن الصناعي، وكان رئيساً لمجلس إدارة جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ومجلس أمراء المناطق، والمجلس الأعلى للدفاع المدني عام ١٣٨٧هـ، ولجنة الحج العليا.

داخلياً، أولى الأمير نايف بن عبدالعزيز بصفته وزيراً للداخلية على امتداد ٣٧ عاماً على رأس منصبه، اهتماماً بالملفات الأمنية والعمل على تطويرها بوصفها شراكة بين المواطن والمؤسسات الأمنية، ومن ذلك: المعالجات الفكرية لقضايا التطرف والإرهاب، ومحاربة الفكر بالفكر أجدى وأنفع من محاربته بالسلاح والقوة فقط، حيث تم تأسيس إدارة خاصة في ٢٠٠٧م تحت اسم إدارة الأمن الفكري، ضمن تنظيم وزارة الداخلية الإداري، وتأسيس وتمويل كرسي الأمير نايف بن عبدالعزيز لدراسات الأمن الفكري بجامعة الملك سعود في عام ٢٠٠٨م، وتمويل كرسي الأمير نايف لدراسات الوحدة الوطنية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في ٢٠٠٩م، وتشجيع ودعم عشرات الدراسات والأبحاث الخاصة بظاهرة التطرف وارتباطاتها، وتشكيل فريق عمل من أساتذة الجامعات لوضع خطط استراتيجية للأمن الفكري العربي، وتكليف فريق عمل كرسي الأمير نايف لدراسات الأمن الفكري بوضع استراتيجية وطنية شاملة للأمن الفكري في ٢٠١٠م.

وفي إطار مكافحة المخدرات، عمل الأمير الراحل على قيام استراتيجية العمل المؤسسي في مكافحة المخدرات، وتأسيس الإدارة العامة لمكافحة المخدرات في جهاز الوزارة مع إدارة أمنية متخصصة في الأمن العام (استقلت إلى قطاع) لمواجهة هذه الظاهرة على كل المستويات، وتأسيس اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات في ٢٠٠٧م، وعقد عدد من الاتفاقيات الثنائية والإقليمية والدولية بما يحد من انتشار هذه الآفة وتفاقمها.

وبرزت جهود الأمير نايف بن عبدالعزيز على المستويين العربي والدولي، فعلى المحيط العربي أشرف الأمير الفقيد على لجان وحملات الإغاثة والعمل الإنساني لمشاريع التبرعات الشعبية والحكومية التي تتبناها وتقدمها المملكة للشعوب العربية المتعددة، ودعم جهود الإغاثة للشعب الفلسطيني، واعتماد وتنفيذ العديد من المشاريع الإنسانية للمتضررين من الحروب، وتقديم المساعدات الغذائية ودعم الأسر الفقيرة والجرحى والمعاقين وكفالة الأيتام ودعم

التعليم الجامعي، وبناء المساكن الخيرية، وتقديم الأدوية والمستلزمات الطبية وبناء المراكز المتخصصة لعلاج الأورام السرطانية.

أما دولياً، فقد دعم الجهود الإغاثية للشعب الأفغاني، وساعد على إنشاء اللجنة السعودية لإغاثة كوسوفو والشيشان، وإغاثة المتضررين من كارثة التسونامي في إندونيسيا، وإغاثة المتضررين من الزلازل والفيضانات في الدول المتضررة.

كما كان للأمير نايف العديد من الجهود في مجال خدمة العلم والمعرفة، ومنها تأسيس جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، حيث ترأس مجلس إدارة الجامعة التي نهضت بتطوير الخبرات الأمنية والعدلية وتقديم برامج ومؤتمرات دولية تستفيد منها الدول العربية، وتمنح شهادات الدبلوم والماجستير والدكتوراه، وكذلك تأسيس وإنشاء جائزة (السنة النبوية)، والتي تعد جائزة عالمية مخصصة لدعم الباحثين والعلماء في مجالات السنة وعلومها، ومسابقة الأمير نايف بن عبدالعزيز لحفظ الحديث النبوي والتي تعنى بحفظ الحديث الشريف في عام ٢٠٠٦م، وكذلك إنشاء كرسي الأمير نايف للوحدة الوطنية، وكرسي الأمير نايف للأمن الفكري، وكرسي الأمير نايف للقيم الأخلاقية. أما المنح العلمية، فقد تلقى عدد من الطلاب دراساتهم العليا داخل المملكة وخارجها بمنح علمية منه في تخصصات مختلفة، كما دعم نشاطات العديد من المؤسسات العلمية والعامة.

وفي عام ١٩٩٥م تم إنشاء قسم الدراسات الإسلامية في جامعة موسكو بدعم منه، كما رعى العديد من الجوائز والمؤتمرات والفعاليات العلمية والوطنية، منها جائزة السنة النبوية ومسابقة حفظ الحديث النبوي الشريف، وجائزة الأمير نايف للسعودة، ومؤتمر ومعرض الصحة والسلامة المهنية الثاني الذي تنظمه المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، والندوة الثانية للإصلاح والتأهيل في المؤسسات الإصلاحية تحت شعار (السجين والمجتمع)، والمنتدى الإعلامي السنوي للجمعية السعودية للإعلام والاتصال، والمنتدى الدولي للشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي، والندوة السنوية (الأمن مسؤولية الجميع)، والندوة السنوية (المجتمع والأمن)، ومؤتمر الأسر السعودية والتغيرات المعاصرة، والمؤتمر الوطني الأول للأمن الفكري بجامعة الملك سعود، وملتقى الدراسات الدعوية، وندوة ترجمة السنة النبوية، والمؤتمر الوطني الـ ١٩ للحاسب في جامعة الملك سعود بعنوان «الاقتصاد الرقمي وصناعة تكنولوجيا المعلومات»، والمؤتمر الإسلامي الثاني لوزراء البيئة، والمؤتمر الأول لشعبة الهندسة الصناعية في الهيئة السعودية للمهندسين، ومؤتمر سلامة وصحة الحجيج، والمؤتمر الدولي الأول للسياحة والحرف اليدوية، ومؤتمر حقوق الإنسان في السلم والحرب، والمؤتمر العربي الثاني لرؤساء النيابات العامة، والمؤتمر العربي السابع لرؤساء أجهزة الإعلام، والاجتماع المشترك مع وسائل الإعلام العربية.

وحصل ولي العهد السعودي الراحل على العديد من الأوسمة والكثير من الشهادات دولياً وعربياً وداخلياً، ومن ذلك: وشاح (السحاب) من جمهورية الصين عام ١٩٧٧م، ووسام (جوقة الشرف) من فرنسا عام ١٩٧٧م، ووسام (المحرر الأكبر) من جمهورية فنزويلا عام ١٩٧٧م، ووسام (الكوكب) من المملكة الأردنية الهاشمية عام ١٩٧٧م، والدكتوراه الفخرية في القانون من جامعة (شنغ تشن) في الصين الوطنية عام ١٩٧٩م، ووشاح (الملك عبدالعزيز) من الطبقة الأولى والذي يعد أعلى وسام في المملكة العربية السعودية، ووسام (الأمن القومي) من كوريا الجنوبية عام ١٩٨٠م، والدكتوراه الفخرية في القانون من كوريا الجنوبية، ودرجة الدكتوراه الفخرية في العلوم السياسية من الجامعة اللبنانية عام ٢٠٠٩م، وذلك في ختام الدورة الـ ٢٦ لمجلس وزراء الداخلية العرب في بيروت، والدكتوراه الفخرية من جامعة أم القرى في السياسة الشرعية، ووسام (الأرز) من الجمهورية اللبنانية عام ٢٠٠٩م، والدكتوراه الفخرية من جامعة الرباط في جمهورية السودان

*وكالات

مركز الخليج للأبحاث

المعرفة للجميع

توقعات الإستهلاك العالمي للطاقة

حتى عام 2025

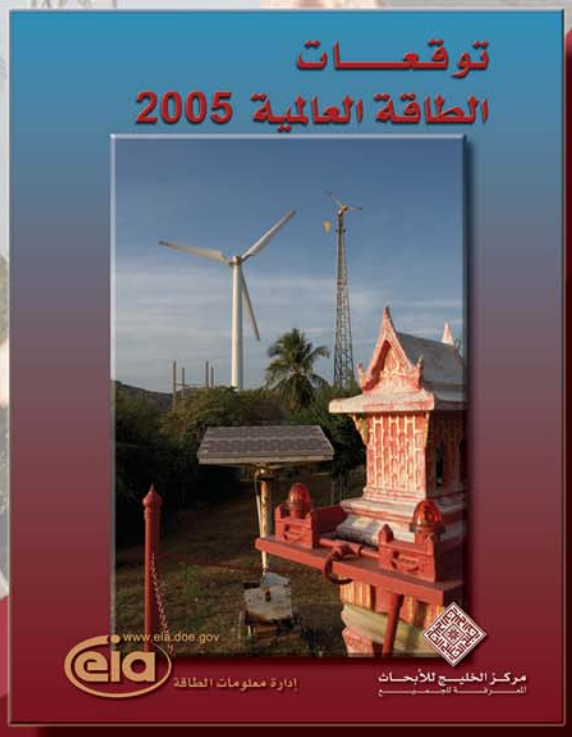

أحصل على نسختك:

Tel: +971 4 3247770 Fax: +971 4 3247771 www.grc.ae sales@grc.ae

ملف العدد:

العلاقات الخليجية – العربية: الحاضر وآفاق المستقبل

- العلاقات الخليجية - العربية: أصولها وظروفها الحالية
- العلاقات السعودية - المصرية.. الثبات والاستمرارية
- أثر ظاهرة (الربيع العربي) على مسيرة العلاقات الخليجية-العربية
- موقف دول مجلس التعاون من ثورة مصر: الأبعاد والدلالات
- دور وسائل الإعلام في توتر العلاقات الخليجية- العربية
- مجلس التعاون والدور الفاعل للجامعة العربية

العلاقات الخليجية – العربية:
أصولها وظروفها الحالية

إن مقولة (العلاقات العربية)، تظهر أكثر دلالة من حيث المعنى العام على هوية الوطن العربي القومية من محيطه الأطلسي إلى خليجه العربي، إلا أن مقولة العلاقات الخليجية- العربية تعطي خصوصية لجزء من الوطن العربي (منطقة الخليج العربي) صنعتها ظروفها الأيكولوجية والثقافية والاقتصادية والسياسية، وتميزت بانسجام ثقافي وأيديولوجي أكثر من أي جزء آخر في الوطن العربي، ما أعطاها خصوصية (كتلوية) فريدة من حيث الخصائص والاهتمام الإقليمي والدولي نظراً لحساسية موقعها الجغرافي من جهة وامتلاكها نسبة عالية من مصادر الطاقة في العالم من جهة أخرى، وانعكاس ذلك على رؤيتها السياسية تجاه محيطها العربي والإقليمي والدولي مقابل نظم وأيديولوجيات عربية أخرى مختلفة عن بعضها بعضاً.

د. عبدالواحد مشعل *

يمكن توصيف هذه العلاقات منهجياً في إطار محيط عربي متأزم حمل لأكثر من نصف قرن عوامل التناقض الأيديولوجي والتنافر الشخصي بين الحكام، في ظروف إقليمية ودولية متغيرة عصفت ولا تزال تعصف بالمنطقة العربية ليبقى مجلس التعاون الخليجي متفاعلاً تقويه الأزمات المتفاقمة في محيطه العاصف، لتتفاعل هذه الأيام دعوات اتحاد أو وحدة خليجية بعد ارتفاع حدة المخاوف الخليجية من تطورات إقليمية خطرة قد تعصف بالمنطقة في أي لحظة. إن هذا التطور في الموقف السياسي الخليجي يتطلب رؤية سياسية واقعية عربية خليجية تفضي إلى بناء علاقات خليجية- عربية فاعلة، بعيداً عن الحسابات الضيقة التي أدت بالأمة إلى الضعف والتشرذم.

أولاً: أصول العلاقات الخليجية - العربية

من يجري مراجعة بسيطة على مسيرة العلاقات الخليجية- العربية في تاريخها الحديث يجد الكثير من المواقف والوقائع الإيجابية والسلبية، وكلاهما لهما ظروفهما السياسية التي وضعت العرب لفترة طويلة بين شد وجذب، إذ كانت حياتهم قبل مجيء الاستعمار الغربي تتوزع بشكل كبير على حياة البداوة والزراعة وبعض مظاهر الحياة الحضرية المحلية، ويسيطر على الأخيرة في الأغلب طابع العهد العثماني. وبعد تنامي الثورة الصناعية في أوروبا بدأت أصوات مظاهر التحديث تصل إلى حدود الإمبراطورية العثمانية، وقد تأثر بذلك بعض أبنائها الذين أصابتهم في فترة لاحقة حالة من التململ ضد الحياة السياسية والثقافية التقليدية في مجتمعهم، لاسيما مع بداية القرن الثامن عشر بعد أن ضعف اندفاع الإمبراطورية العثمانية ذات الطابع الإسلامي في الفتح عما كان عليه في مطلع القرن السادس عشر، لتظهر فيها مظاهر الانحلال والتراخي ولاسيما في أمصارها المختلفة وظهور عدد من الداعين إلى الحداثة مستفيدين من اتصالهم بالحياة الأوروبية، حيث أنشأوا بعض الصحف في باريس

المحيط العربي لدول الخليج حمل عوامل التناقض الأيديولوجي والتنافر الشخصي بين الحكام

مجلس التعاون مازال متفاعلاً تقويه الأزمات المتفاقمة في محيطه العاصف

والقاهرة، وهي تنادي بالتجديد والحداثة. إن الغرض من الإشارة إلى هذا التطور يعطينا فرصة مناسبة لفهم أصول العلاقات الخليجية- العربية فيما بعد، لاسيما أن الحياة العربية بدأت تتأثر هي الأخرى ببعض قنوات الحضارة الأوروبية، كما حصل مع حملة نابليون على مصر. ويمكن القول إن بداية القرن العشرين تمثل بداية انتقال واضحة في الحياة العربية نحو هويتها القومية مع تأثرها بمصطلحات جديدة بدأت تصل إلينا، مثل القومية والوطنية وغيرهما بعد أن كانت الثقافة السائدة (أرض المسلمين للمسلمين)، فظهرت بعض النظم الملكية بعد اجتياح الاستعمار الغربي مناطقها وقيام شعوبها بالثورة عليه، كما حصل في مصر والعراق وغيرهما، محققة نوعاً من الحكم الوطني، في حين بقيت بعض أجزاء الوطن العربي تحت السيطرة الفرنسية أو الإيطالية، كما في دول شمال إفريقيا، إلى أن تم تحررها بعد كفاح وطني مسلح. هذا إذا علمنا أن منطقة الخليج العربي تعرضت هي الأخرى إلى حملات عدة، أولاها الحملة الهولندية والبرتغالية بعد اكتشاف رأس الرجاء الصالح واقتصار الطريق بين الشرق والغرب، إذ عاشت الجزيرة ومنطقة الخليج العربي صراعات عنيفة في عدد من مناطقها ضد الحملات الأوروبية الغازية والساعية للسيطرة على مناطقها الحيوية وطرقها الملاحية الاستراتيجية، كما شكّل النفوذ الفارسي في بعض أجزائها قلقاً خليجياً كبيراً، لا سيما في منطقة عمان، إذ كافح أهلها وزعماؤها في سبيل التخلص منه ومن كل أشكال السيطرة الأجنبية الأخرى بعد سلسلة من المواقف السياسية والحربية التي مكنتهم في نهاية الأمر من تحقيق الانتصار وطرد الغزاة. وفي هذا السياق كانت السيطرة العثمانية في تراجع ملحوظ مع ارتفاع موجات المد الغربي ولاسيما الإنكليزي في منطقة الجزيرة والخليج العربي، فظهرت تحالفات مع أسر عربية ضد تحالفات أسر أخرى كانت معقودة مع العثمانيين (مثل آل رشيد وغيرهم). وقد جاء هذا متزامناً مع إصرار (آل سعود وغيرهم) على بذل جهود محلية قوية لإنشاء كيانات سياسية تعبر عن طموح أهلها، كما كان الحال في قيام المملكة العربية السعودية وغيرها من دول الخليج العربية، ليكون اكتشاف النفط خلال القرن العشرين بداية عهد جديد في تطور هذه الدول وتحديثها، وقد تمكنت بذلك من صنع موازينها السياسية وفق واقع حالها آنذاك والمرافق لحال أجزاء الوطن العربي الأخرى، الذي أخذ بالتبلور إثر اتفاقية (سايكس- بيكو)، لتظهر مرحلة تنظيمية جديدة من العلاقات الخليجية - العربية قائمة وفق أصول القانون الدولي. وكذلك أدت التطورات العالمية إلى بروز طموحات تحررية في كثير من الدول العربية المشكلة

حديثاً إثر تلك الاتفاقية، ولاسيما بعد ظهور القطبين الغربي والشرقي على الساحة الدولية، فظهرت في الوطن العربي الحركات الوطنية المدعومة من الشرق ضد الاستعمار الغربي، وقد تمكنت بعضها من التخلص من النظم الملكية وإقامة نظم جمهورية، كما حصل في مصر والعراق وغيرهما، كما كانت المنظومة الاشتراكية أيضاً تحرض النظم الجمهورية الوليدة ضد النظم العربية الخليجية التي وصفت آنذاك بالمحافظة أو أنها تمثل مناطق نفوذ للغرب. كما استطاعت شعوب أخرى من التخلص من الاستعمار الفرنسي والإيطالي كما حصل في الجزائر وليبيا وهكذا. وفي هذا الجانب يمكن التأشير على مرحلة مهمة في حياة العرب حينما انقسم واقعهم السياسي حول مصطلحين ترددا كثيراً على مسامع الجماهير العربية حتى أضراها أكثر ما نفعاها هما دول (تحررية ثورية اشتراكية) و(دول رجعية مرتبطة بالاستعمار الغربي). ويمكن القول إن ذلك يمثل أهم حلقة من أصول العلاقات الخليجية ؟ العربية في تاريخها الحديث، كما كان العزف على وتر هذين المصطلحين لعقود عدة قد ترك آثاراً سلبية على العرب جميعاً، أبرزها ظهور الجفاء والعداوات بين الحكام آنذاك، ولاسيما بعد صعود بعض العساكر وبعض المتأثرين بالأيديولوجية الاشتراكية والمقلدين لها إلى دفة الحكم في بعض الدول التي وُصفت آنذاك بالتقدمية. ولذلك فإن الصراع السياسي داخل الوطن العربي أخذ هذا المنحى، ما أتاح للقوى الإقليمية والدولية الاستفادة من ذلك في تحقيق التباعد بين أجزاء الوطن العربي، كما أن بنية العقلية العربية نفسها كانت مهيأة لمثل هذا الصراع نتيجة لتأثر قطاع واسع من العرب بالأفكار الثورية إثر انهيار النظم التقليدية في دولهم، ما شكّل تهديداً مباشراً للوطن العربي بكامله في مرحلة مهمة من تاريخه الحديث، وهي مرحلة ظهور الدولة الحديثة، وانعكس ذلك سلباً على واقع المجتمع العربي سياسياً واقتصادياً وثقافياً، وعلى العلاقات العربية ؟ العربية ولاسيما العلاقات الخليجية ؟العربية لتظهر خطورة آثار ذلك جلية في المرحلة الحالية بسبب المخاطر والتهديدات الجدية التي يتعرض إليها العرب من كل الاتجاهات، فضلاً عن التهديدات الداخلية نتيجة للحراك الشعبي أو حراك (الربيع العربي)، إذا لم يتم استثماره استثماراً سريعاً لصالح الإنسان العربي وتنمية مجتمعه وحفظ أمنه القومي.

> الأطماع التي تحيط بالوطن العربي تستهدف كل الأرض العربية وليس جزءاً دون آخر

ثانياً: العلاقات الخليجية - العربية في ظروفها الحالية

أدت الظروف الدولية التي تفاعلت بشكل خطير مع نهاية عقد ثمانينات القرن الماضي إلى تغيرات سريعة هزت العلاقات الدولية والإقليمية، وأدت إلى إرباكها حتى امتدت آثارها إلى مختلف أجزاء العالم بما فيها منطقة الشرق الأوسط، بعد أن اهتزت أركان التوازن الشرقي - الغربي لصالح الغرب، حيث انفجرت في أوروبا الشرقية ثورات شعبية عارمة إثر انهيار الاتحاد السوفييتي سقطت على أثرها عروش وأيديولوجية استمر سلطانها على شعوب أوروبا الشرقية عقوداً عدة ليجد الإنسان هناك فرصة للتعبير عن ذاته، وهو ينفض عنه غبار سنوات طويلة من الخضوع والتوجيه الأيديولوجي المركزي، وقد تأثرت المنطقة العربية بهذه التغيرات وخاصة العلاقات الخليجية- العربية، إذ حصل نوع من التقارب بين بعض النظم السياسية العربية، كما ضعفت من جانب آخر حدة اللغة الثورية والتطلعات التقدمية، إلا أنه في الوقت نفسه حصلت تطورات خطرة في العلاقات العربية ؟ الخليجية، ولاسيما بعد حرب الخليج الأولى ونتائجها على المشهد السياسي الخليجي على وجه التحديد، فضلاً عن ظهور بعض التحالفات السياسية العربية بين بعض النظم العربية، وما رافقها من مخاوف إقليمية ودولية وظروف اقتصادية صعبة أراد بعضها بلورة تحالف أو جبهة ضد تحالفات عربية أخرى ولاسيما ما يتصل بأهداف بعض أطرافها، ما أدى إلى انفراد بعضها في تقييم الأمور بشكل ارتجالي أدى إلى احتلال الكويت، وهو ما جعل المنطقة العربية أيضاً تنقسم إلى قسمين رئيسيين: قسم مؤيد لاحتلال الكويت، وقسم آخر رافض له، ما أخلّ ببنية العلاقات الخليجية مع بعض الدول العربية، وأدخلها في أزمة كبيرة أدت في أغلب الأحيان إلى إلحاق الأذى بالعرب جميعاً، كما أن انطلاقة الدعوات إلى العولمة وإقامة نظام عالمي جديد زادت من إرباك المشهد السياسي العربي بكامله. ويمكن القول إن العلاقات الخليجية- العربية آنذاك مرت بمد وجزر، ونتيجة للظروف المتلاحقة في المنطقة العربية دخلت هذه العلاقات مرحلة جديدة يمكن أن نطلق عليها المرحلة القلقة وبروز رؤى جديدة في خريطة العلاقات الخليجية ؟ العربية قائمة على أساس المصالح المشتركة بين بعض النظم العربية ودول الخليج العربية وتحت رؤى سياسية، بعضها يعود إلى اعتبارات أيديولوجية والعداوات الشخصية بين بعض الحكام، كما كان الحال بين العراق وسوريا على سبيل المثال، نتيجة لعدم الاتساق

مقال araa@araa.net

مسيرة العلاقات الخليجية - العربية في تاريخها

الحديث شهدت الكثير من المواقف الإيجابية والسلبية

بين بنى حكامها العقلية، وليس بسبب مصالح الأمة كما كان يعلن كل طرف، لتزداد الأمور تعقيداً بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، وجعل العراق ساحة واسعة للتدخل الخارجي، وما تركه ويتركه ذلك على مستقبل المنطقة العربية عامة ومنطقة الخليج العربي خاصة.

واليوم تمر المنطقة العربية بتغيرات دراماتيكية أسقطت نظماً سياسية عاتية بسرعة مذهلة، ولا تزال هذه التغيرات تهدد نظماً أخرى، ومن يتأمل الموقف الحالي يقف أمام مشهد أخذت تتشكل فيه خريطة المنطقة السياسية وفق تصورات لا أحد يعرف اتجاهاتها المستقبلية في أجواء قلقة تنتاب المشهد السياسي الداخلي لكل دولة، وقد ظهرت فيها ثقافات وأيديولوجيات مختلفة متصارعة تحت رؤى الحرية وشعارات الديمقراطية، ولا أحد يمكنه فهم ما سيحصل غداً وسط توقعات بصراع ثقافي بين بنى عقليات مختلفة غير قادرة على تحقيق درجة مقبولة من الاتساق الذهني فيما بينها، وهو ما يمكن أن تستفيد منه أطراف إقليمية ودولية إذا لم تتمكن الجماهير الشبابية قائدة الثورات العربية من بلورة رؤى تنظيمية تتعدى البنى العقلية للأحزاب التقليدية المتصارعة. وسط هذه التطورات والتغيرات السريعة تمر العلاقات الخليجية ؟ العربية بمرحلة تبلور جديدة، لا أحد يعرف مداها في أجواء دولية وإقليمية معقدة، ولذلك ينبغي على القيادات الثورية الشابة الانتباه إلى خطورة التغيرات التي تنتاب العلاقات العربية- العربية بشكل عام، والعلاقات الخليجية ؟ العربية بشكل خاص من خلال ما يلي:

١- ضرورة قيام الجماهير الشبابية قائدة الثورات في المنطقة العربية بوضع تصورات علمية عن شكل تطور العلاقات العربية، وتعمل باستمرار على وضع مصالح الوطن العربي في الاعتبار، وهي تقود التغيرات الداخلية. أي ينبغي عليها ألا تنشغل بالداخل فقط، إنما عليها أن تضع في برنامجها تقوية العلاقات العربية وفق المصالح الجوهرية للمنطقة العربية بكاملها ضد الأطماع الإقليمية والدولية، ومنع أي إرباك في الساحة الداخلية يمكن أن تستفيد منه أطراف خارجية.

٢- ضرورة الانتباه الشديد إلى استثمار جهود الثوار من قبل بعض الأحزاب التقليدية والوصول إلى السلطة تحت لعبة الديمقراطية، إذ ينبغي تشكيل هيئة تنظيمية تستفيد من آراء الخبراء والمخلصين لقضايا الناس الحيوية في التحرر من الجهل والفقر وجعل الإنسان قيمة عليا، وأن ترسم ملامح ثوراتها بشكل ينسجم مع ما يجري من تطور حضاري في العالم، وهذا يأتي من خلال تبني برنامج اقتصادي وحضاري ودبلوماسي متفاعل مع الحضارة الإنسانية يعتمد على الإنجاز، ويبتعد عن التصورات الفلسفية المجردة الحالمة، ويضع في الاعتبار أهمية العلاقات العربية بما فيها العلاقات الخليجية- العربية لرسم خريطة سياسية عربية صعبة الاختراق.

٣- ينبغي على القوى الشبابية صاحبة (الربيع العربي) الإدراك بأن الأطماع التي تحيط بالوطن العربي لا تستهدف جزءاً دون آخر، إنما تستهدف كل الأرض العربية سواء في الخليج العربي أو المغرب العربي، وأن بلورة علاقات عربية ؟ خليجية تأتي من خلال فهم أعمق للترابط بين جناحي الوطن العربي، وهذا التطور ينبغي أن يقوم على أساس الشعور بالمصير المشترك.

٤- لا يمكن الخروج من الأزمات التي تمر بها المنطقة العربية اليوم من دون وضع استراتيجية عربية مشتركة قائمة على أساس فهم البرامج الجديدة للعلاقات العربية -العربية بشكل عام، لأن المشروع الحضاري الذي ينبغي أن تتبناه القوى الجديدة، بعد تخلصها من القوالب التقليدية، يجب أن يقوم على أساس فهم المشاريع الأجنبية تجاه الوطن العربي، وأيضاً فهم أكثر ذكاء لبعض التداعيات الداخلية التي قد تحصل هنا وهناك، والتي قد تقود المنطقة العربية إلى صراعات مختلفة. لذا فإن تقييم العلاقات الخليجية- العربية في ظل هذه الظروف يحتاج إلى رؤية خليجية عربية قادرة على تجاوز الصعاب التي قد تنتاب هذه العلاقات مستقبلا ●

*أستاذ مساعد - قسم الاجتماع
- كلية الآداب - جامعة بغداد

العلاقات السعودية - المصرية..
الثبات والاستمرارية

في أي نظام إقليمي توجد دول مركزية تتمتع بثقل كبير يجعل لها تأثيراً يتجاوز حدودها القطرية، ومردّ هذه الأهمية غالباً ما يرجع إلى ما تملكه كل دولة من موارد القوة، مثل الإمكانات العسكرية والاقتصادية والأيديولوجية.

د. خالد بن نايف الهباس *

يمكن القول إن مصر والسعودية من أهم الدول التي تلعب دوراً محورياً في صنع السياسة الإقليمية مقارنةً بغيرها من دول المنطقة، وينظر إليهما، حتى من قبل الدول الكبرى، على أنهما قوتان رئيسيتان في معالجة الكثير من القضايا والملفات الإقليمية العالقة. وعندما يكون لدولتين هذا الحجم والتأثير فمن الطبيعي أن يكون بينهما تنافس أو تعاون أو خلاف في بعض الحالات.

في النصف الأول من القرن الماضي، كانت الدول العربية في بداية تكوينها السياسي، وكان هناك توافق بين النظامين الملكيين في الرياض والقاهرة، خاصةً في ظل طموح العراق للقيادة الإقليمية وما كان يدور من مخططات للوحدة بين العراق وبلاد الشام تحت الحكم الهاشمي. لكن بعد حدوث الثورة عام ١٩٥٢ بدأت الأمور تتغير نتيجةً للاختلاف في التوجهات الأيديولوجية بين الدولتين، مع أن هذا لم يمنعهما من التعاون وتنسيق سياستهما الخارجية. لكن المواقف بدأت تتباعد شيئاً فشيئاً مع تزايد هجوم جمال عبدالناصر على الوجود الأجنبي في المنطقة، رغم أن الرياض بقيت معظم عقد الخمسينات على توافق مع مصر، كما في رفضهما جميعاً حلف بغداد عام ١٩٥٥ ودعم السعودية لمصر في أزمة قناة السويس بعد ذلك بعام. لكن قبول الرياض بمبدأ الرئيس الأمريكي السابق آيزنهاور عام ١٩٥٧، الموجه ضد التمدد الشيوعي، جعل المواقف بين الدولتين تتباعد تدريجياً، بالإضافة إلى تبلور الصورة السياسية في بلاد الشام والعراق، حيث تكونت أنظمة سياسية جمهورية سلكت أحياناً نهجاً مستقلاً وخاصاً بها.

ومع تزايد ثقل عبدالناصر في العالم العربي وهجومه على الدول المحافظة تزايد (البون) بين الدولتين، ووصل إلى حد القطيعة والنزاع كما في حرب اليمن عام ١٩٦٢. واستمر التهديد القومي الناصري للأنظمة المحافظة حتى هزيمة ١٩٦٧ وعقد قمة الخرطوم وما نتج عنها من توافق عربي والتزام الدول النفطية بدعم دول المواجهة. هنا بدأ الثقل السياسي السعودي واضحاً في السياسة العربية، وبعد وفاة عبدالناصر عام ١٩٧٠ بدأت العلاقات المصرية- السعودية تشهد مزيداً من التحسن، وبدأ يتشكل المثلث السعودي-السوري-المصري، ودعمت المملكة سوريا ومصر، وتجلى ذلك بشكل أكبر في حرب ١٩٧٣، لكن معاهدة السلام المصرية-الإسرائيلية كانت بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير، حيث لم تجد الرياض مناصاً من المضي قدماً مع الموقف العربي المنادي بإخراج مصر من الصف العربي وتعليق عضويتها في جامعة الدول العربية على أثر قرارات القمة العربية التي عقدت في بغداد عام ١٩٧٨. وهنا بدأ العراق يطمح إلى القيادة الإقليمية، وكان هناك تقارب بين الرياض وبغداد حتّمه واقع الحال السياسي، خاصةً مع قدوم الثورة الإيرانية واندلاع الحرب بين العراق وإيران، وتوتر العلاقات الخليجية - الايرانية. من ناحية أخرى تسبب خروج مصر من الصف العربي في إضعاف النظام الإقليمي العربي وانكشافه، لاسيما أمام إسرائيل والمتمثل في الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢. وتدريجياً بدأت الحاجة العربية إلى الدور المصري تزداد وهو ما تم في أواخر الثمانينات، حيث عادت مصر إلى الصف

مصر والسعودية من أهم الدول التي تلعب دوراً محورياً في صنع السياسة الإقليمية

بعض وسائل الإعلام المصرية لعبت دوراً سلبياً في تشويه الدور السعودي تجاه الثورة المصرية

العربي مرة أخرى. ثم أتى غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠، وما أحدثه ذلك من انقسام في الصف العربي، بموجبه زاد مستوى التضامن المصري-السعودي، الأمر الذي تعزز منذ ذلك الوقت، وأصبح التنسيق بين الجانبين إحدى دعامات العمل العربي المشترك، وعاملاً مهماً في معالجة القضايا الإقليمية العالقة.

لكن اندلاع الثورات العربية وما نتج عنها من سقوط عدد من الأنظمة العربية قاد إلى عدد من النتائج، لعل أهمها الضبابية التي خيمت على المشهد السياسي الإقليمي، خاصةً في ظل عدم وضوح الرؤية في معظم دول الثورات العربية في ما يتعلق بالأنظمة السياسية المتوقع قيامها على أنقاض الأنظمة السابقة. ومن الجدير بالذكر أن الرياض استقبلت موجة الثورات العربية بحذر كبير لسببين على أقل تقدير: لأنها أطاحت بأنظمة حليفة مثل النظام المصري، وما لذلك من إسقاطات محتملة على نمط التحالفات الإقليمية السائدة، أو لأنها لم تسهم في إيجاد أنظمة مستقرة وواضحة المعالم رغم مضي وقت طويل على سقوط الأنظمة السابقة، وما قد ينتج عن ذلك من بلبلة سياسية.

إن الرياض كان لها موقف حذر تجاه الثورة المصرية ووقفت على الحياد، رغم الصداقة التي تجمع بين الرياض والقاهرة، وأن سقوط النظام المصري يشكل مصدر خطر على التحالف الوثيق بين الرياض والقاهرة. وكان الترقب سيد الموقف مع احترام خيار الشعب المصري في تغيير نظامه السياسي، وكان التعاطف السعودي مع الرئيس حسني مبارك لا يتجاوز الجانب الإنساني، وتماشياً مع القيم والشيم العربية التي تشكل اعتبارات يتم أخذها في الاعتبار في مثل هذه الحالات. وإذا كان من حق الحكومة السعودية تحديد موقفها من الثورة المصرية وفق منظور مصلحتها الوطنية، فإنه لا يجوز لها التدخل في الشأن المصري، لكن ليس هناك ما يثبت من قريب أو بعيد أن الرياض حاولت التأثير على مسيرة التحول السياسي في مصر، بل إن ما تم لا يتجاوز محاولة قراءة الواقع السياسي المتطور والتعامل مع كل الاحتمالات، بالإضافة إلى تقديم العون المادي لمصر لمساعدتها على تجاوز الصعوبات الاقتصادية والمالية الكبيرة والتي تلت الثورة. وتمثل ذلك في حزمة من العون الاقتصادي والمالي بما يقارب ٤ مليارات دولار على شكل ودائع وهبات ومشاريع مشتركة.

إلا أن هناك عدداً من الأمور التي شوهت الموقف السعودي تجاه الثورة المصرية، وقادت إلى سوء فهم من قبل بعض الفعاليات السياسية والاجتماعية المصرية، والذي وصل إلى ذروته عندما أقدمت الحكومة السعودية على سحب سفيرها في القاهرة للتشاور في نهاية شهر إبريل الماضي والذي استمر قرابة الأسبوعين، وذلك احتجاجاً على مهاجمة السفارة السعودية من قبل عدد من المتظاهرين المصريين من دون أن يوفر لها الحماية اللازمة التي تنص عليها اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية عام ١٩٦١.

إن أهم سببين في الهجوم على الدور السعودي واتهامه بدعم قوى الدفع المضادة للثورة، يتمثلان في حقيقة أن (حالة الشارع) لا تزال تسيطر من حين إلى آخر على المشهد السياسي المصري. فروح التغيير السياسي لا تزال في أوجها، وفي مثل هذه الحالات تتضاءل العقلانية السياسية، وتسود روح الشارع والثورة. كما يمكن الإشارة إلى الانفلات الإعلامي الذي ساد بعد الثورة وضعف الرقابة الإعلامية والتي قد لا تكون عشوائية في بعض الحالات، بل قد تكون مقصودة نتيجة لتوجهات سياسية أو أيديولوجية أو غيرها. والحقيقة أن بعض وسائل الإعلام المصرية لعبت دوراً سلبياً، ليس في قضية الجيزاوي فقط، لكن في تشويه الدور السعودي تجاه الثورة المصرية والدفاع عن الرئيس المصري السابق، وكذلك ما ينشر من تقارير وأخبار صحفية عن دعم سعودي سخي لبعض القوى السياسية المصرية. وأخيراً، فإن بطء ردة الفعل الرسمية من قبل الحكومة المصرية لاحتواء الأزمة التي ولدتها قضية الجيزاوي والهجوم على السفارة السعودية في القاهرة من العوامل التي عجلت بقرار الرياض سحب سفيرها من القاهرة.

إن ما يمكن قوله في النهاية إن العلاقات المصرية - السعودية مبنية على أرضية صلبة من المصالح المتبادلة والأخوة المستمرة، وأن استمرارية تلك العلاقة ضرورة تقتضيها المصالح القومية العربية. ولو أردنا أن نتحدث بلغة الأرقام عن مدى عمق العلاقات التي تجمع الشعبين السعودي والمصري لوجدنا أن ما يقارب من ٤٠٠ ألف سعودي يقيمون بصفة دائمة في مصر، بينما تستضيف السعودية نحو (٢,٥) مليون عامل مصري يساهمون في عملية التنمية في السعودية، ويعيلون ملايين الأسر في مصر. كما يزور السعودية أكثر من ٦٠٠ ألف مصري للحج والعمرة سنوياً، فيما يقدر عدد السياح السعوديون لمصر قبل الثورة بأكثر من ٥٠٠ ألف سائح سنوياً، وتعتبر الاستثمارات السعودية الأكبر في مصر بما يتجاوز ١٢ مليار دولار ●

*مستشار الأمين العام لجامعة الدول العربية

أثر ظاهرة (الربيع العربي) على مسيرة العلاقات الخليجية-العربية

تباينت الأطر النظرية لتكوين مؤسسة الدولة في الوطن العربي منذ سنوات طويلة خلت، بين ثلاثة خيارات: إسلامية وقومية وقطرية، ومع سيادة الخيار الأخير ترسخت مضامين ومؤسسات الدولة سواءً أكان نظامها ملكياً أم جمهورياً. وتأتي أهمية تطورات ظاهرة (الربيع العربي) من كونها تحدث للمرة الأولى في التاريخ العربي المعاصر، وتميزت بمحافظتها على مؤسسات الدولة، وسعت إلى إسقاط هياكل السلطة فيها.

د. خضير عباس النداوي *

لقد أطلقت على هذه الظاهرة تسميات متباينة ومتناقضة أحياناً كالثورة والانتفاضة والاضطرابات والاحتجاجات والمعارضة والتمرد. ومما زاد من أهمية هذه الظاهرة وخطورتها سرعة انتشارها لبقية الدول العربية من المغرب إلى البحرين ومن سوريا إلى الصومال، مع عدم ظهور قيادات واضحة لها وضبابية رؤيتها المستقبلية. كما تباينت نتائجها العملية من نجاح التغيير المنشود سلمياً إلى حدٍ ما في كل من تونس ومصر، وبحصول تدخل عسكري خارجي كما حدث في ليبيا، ووساطة خليجية كما حصل في اليمن، فيما تم احتواء بعضها في دول عربية أخرى كما حصل في البحرين والمغرب والأردن وسلطنة عُمان، ولتتعثر مسيرتها، وتتحول إلى صراع دام في سوريا منذ اندلاعها في مارس ٢٠١١ وحتى الوقت الحاضر.

تطورات أحداث (الربيع العربي):

بدأ التعبير عن ظاهرة (الربيع العربي) منذ الأشهر الأولى من عام ٢٠١١، عبر المظاهرات الشعبية والانتفاضات والحركات الاجتماعية، والتي تراوحت بين اتباع الوسائل السلمية أو اللجوء إلى استخدام العنف سواءً أكان ذلك من جانب القائمين بها أو الداعين إليها من ناحية أو من جانب ردود الفعل الحكومية الرسمية من ناحية أخرى والتي استهدفت ظاهرياً تحقيق الديمقراطية بمفاهيمها الرئيسية. ومع تعدد الدعوات للتغيير والإصلاح في معظم الدول العربية، فإن هناك حالات لنظم عربية تواجه حركات معارضة سياسية واجتماعية مكبوتة عبّرت عن نفسها باحتجاجات محدودة، ولم تأخذ طابع الانتشار في كل أرجاء الدولة، وسيتم تسليط الضوء على جانب من تداعيات هذا الموضوع من خلال التطرق وباختصار شديد إلى التطبيقات العملية التي حققت نتائج ملموسة في خمس دول عربية وهي: تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا.

انطلقت الأحداث في تونس التي حَكمَها زين العابدين بن علي لمدة (٢٣) عاماً بمظاهرات سلمية غير عنيفة بتصعيد وتيرة المظاهرات في كافة المدن التونسية، وبعد أربعة أسابيع فقط من الاضطرابات الاجتماعية المطلبية في عدد من المدن التونسية،

الأنظمة السياسية الخليجية نجحت بتجاوز التداعيات السلبية التي سببتها ظاهرة «الربيع العربي»

أدت أحداث (الربيع العربي) إلى فتور في العلاقات السياسية والاقتصادية الخليجية- العربية

سرعان ما انهار نظام الحكم في تونس، عقب فرار الرئيس زين العابدين بن علي يوم ١٤ يناير ٢٠١٢ نحو المملكة العربية السعودية.

فيما شهدت الساحة المصرية مظاهرات واسعة منذ يوم ٢٥ يناير ٢٠١١، وانظم إليها شباب من مختلف الفئات والشرائح الاجتماعية، وانتشرت في مختلف المدن المصرية، وبعد تدهور الأوضاع الأمنية واتساع دائرة الاحتجاجات الجماهيرية استدعى الرئيس محمد حسني مبارك المشير محمد حسين طنطاوي وزير الدفاع وقال له ما نصه (يا حسين إما تحمي الشرعية... وإما تشيل الشيلة) (استناداً لما ذكره الأستاذ محمد حسنين هيكل لقناة الجزيرة الفضائية، بتاريخ ٢٠١١/١١/٤ والمنشور في شبكة المعلومات الدولية على الرابط www.aljazeera.net) أي إما تحمي النظام أو تتحمل المسؤولية في مصر، وأثبتت تطورات الأحداث إدراك محمد حسني مبارك أن المشير طنطاوي اختار الخيار الثاني، وعندئذ أقدمَ الرئيس مبارك بتاريخ ١١ فبراير ٢٠١١ على تسليم السلطة للمجلس العسكري الذي يترأسه المشير محمد حسين طنطاوي.

وعلى عكس تونس ومصر، فإن تطورات أحداث (الربيع العربي) في ليبيا، أدت إلى نتائج دموية مختلفة كلياً عن سابقاتها، وفي (فبراير ٢٠١١)، اندلعت الانتفاضة في مدينة بنغازي، ثم تبعها عدد من المدن الرئيسية الأخرى، وسُرعان ما أصبحت الانتفاضة في ليبيا عنيفة وشرسة لقيام القذافي بتوزيع عناصر مُسلحة من الليبيين المؤيدين لنظامه، وبمرور الوقت حَصلت انقسامات داخل الجيش وتبعاً لذلك حَصلت اشتباكات ميدانية بين موالٍ للنظام ومُعارضٍ له، إلا أن تدخل قوات حلف شمال الأطلسي (الناتو) حسم الوضع الميداني لصالح الانتفاضة، الأمر الذي أدى إلى الإطاحة بالنظام عقب مقتل رئيسه العقيد معمر القذافي في ٢٠أكتوبر ٢٠١١.

أما في اليمن، فقد بدأت أولى خطوات (الربيع العربي) بمظاهرات في الخامس عشر من (يناير ٢٠١١)، والتي استهدفت التغيير الشامل لنظام الحكم مُتأثرة بما جرى في كلٍ من تونس ومصر، إذ بدأ ناشطون يمنيون الدعوة إلى الاعتصام والمسيرات الحاشدة للمطالبة برحيل النظام والتنديد بالفساد المستشري في البلاد وبسطوة أسرة الرئيس علي عبدالله صالح. وبعد أشهر من المفاوضات، وقّع الرئيس اليمني علي عبدالله صالح اتفاق نقل السلطة في ٢٣ يناير ٢٠١٢، وذلك استناداً إلى ما عُرف باسم (المبادرة الخليجية)، واستلزم هذا الاتفاق تسليم السلطة لنائبه عبد ربه منصور هادي وهو ما تم فعلياً في ٢١فبراير ٢٠١٢.

أما سوريا، فشكلت حالة استثنائية لأسبابٍ مختلفة، إذ بدأت المظاهرات فيها بعد أن نجح الشعبان التونسي والمصري في كسر حاجز الخوف وإسقاط نظاميهما السياسيين. (د. خير الدين حسيب، الربيع العربي: نحو قراءة تحليلية لأسباب النجاح والفشل، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٩٨ لسنة ٢٠١٢، ص١٧)، وعلى

الرغم من أن المظاهرات في سوريا بدأت سلمية في الفترة الأولى، إلا أنها سُرعان ما تحوّلت إلى مظاهرات عنيفة كرد فعل لاستراتيجيات القبضة الحديدية المستخدمة من قبل النظام السوري، ومع وجود انشقاقات عسكرية، وبخاصة عقب تشكيل (الجيش السوري الحر)، إلا أن المؤسسة العسكرية بقيت مخلصة للنظام إلى حد ما، ولم يتمكن أيٌ من الطرفين من حسم المعركة لصالحه في سوريا، لكن يبدو أن ميزان القوى لا يزال لصالح نظام الرئيس بشار الأسد. وهناك حالة انقسام أطراف المعارضة السورية والمداخلات الدولية بين مُؤيد لسوريا كروسيا والصين وإيران، وبينَ مُعارض لها كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وبعض الدول العربية، كما فرضت على سوريا عقوبات اقتصادية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، ثم من قبل الجامعة العربية، وقطعت الأخيرة في ٢٧ نوفمبر ٢٠١١ عملياً كافة العلاقات التجارية السورية مع الدول العربية، ولذلك وصلت الانتفاضة في سوريا إلى منعطف حرج يصعب التكهن بنتائجهِ اللاحقة في المدى المنظور.

عـدد كبـير من فئات المجتمع الخليجي تفاعلت مـع تطـورات «الربيع العربي»

الموقف الخليجي من ظاهرة (الربيع العربي):

يمكن التمييز في تناول الموقف الخليجي بشكل عام تجاه تلك التطورات بين ثلاثة مستويات رئيسية (أشرف عبدالعزيز، مجلة آراء حول الخليج، العدد٩١ لسنة ٢٠١٢، ص١٦): ارتكز المستوى الأول على احترام إرادة الشعب ومطالبهِ المشروعة في التغيير الكامل، كما حصل في الموقف الخليجي من الثورة في كل من تونس ومصر. وتبنى المستوى الثاني تشجيع الإصلاحات السياسية والاجتماعية التي تحققت، وبرز ذلك في دعم خليجي لكل من حكومتي البحرين وسلطنة عُمان بمساعدة اقتصادية لمواجهة المطالب الاجتماعية، كما تم إرسال قوات (درع الجزيرة) إلى المنامة للمساهمة في حفظ الأمن الداخلي بطلب من حكومة البحرين. وتمثل المستوى الثالث في اتخاذ مواقف خليجية صارمة من القيادات العربية التي ترفض الاستماع والتجاوب لمطالب شعوبها، وهذا المستوى تراوح بين بذل المساعي الحميدة بين الحاكم ومعارضيه، كما حصل في الوساطة الخليجية باليمن. وتمثل النمط الثاني في اتخاذ قرارات بالتدخل لحماية المدنيين على نحو ما حدث في ليبيا استناداً إلى قرارات مجلس التعاون الخليجي ومجلس الجامعة العربية ومجلس الأمن الدولي.

تأثير الثورات العربية في العلاقات الخليجية-العربية:

تتحكم في عناصر التأثير الخليجي عربياً العديد من العوامل، لعل أهمها، توفر أرضية مشتركة لغالبية الشعوب العربية قوامها التمسك بالدين الإسلامي، ووحدة اللغة العربية، واتساع وسائل الاتصال الإعلامي عبر القنوات الفضائية وشبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، مما حفّز عدداً كبيراً من فئات المجتمع الخليجي نحو التفاعل مع تطورات ظاهرة (الربيع العربي) بكل جوانبها الإيجابية وتداعياتها السلبية، وخاصة أن هذه الظاهرة حَظيت بدعم خارجي مُسبق، إقليمي ودولي. وتمثل التدخل الدولي في قيام الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي و(إسرائيل) عبر عرض العديد من المشاريع السياسية والاقتصادية الهادفة لنشر ما يُسمى الديمقراطية وحرية السوق، كمبادرة الشراكة مع دول الشرق الأوسط عام ٢٠٠٣ ومشروع الشرق الأوسط الكبير، والمشروع الألماني- الفرنسي عام ٢٠٠٤، بالإضافة إلى التدخل العسكري المباشر كما حصل في العراق. وتمثل التدخل الإقليمي في تبني إيران نهجاً ثيوقراطياً يستهدف تصدير ما يسمى (الثورة الإسلامية الإيرانية) لدول المشرق العربي عبر دعم ومساندة حركات الإسلام السياسي في العراق ولبنان والبحرين واليمن والسعودية.

١- الآثار السياسية:

يتمثل التأثير الإيجابي في نجاح الأنظمة السياسية الخليجية بتجاوز التداعيات السلبية التي سببتها ظاهرة (الربيع العربي) على الصعيد الداخلي، وأثبتت فاعلية منهجها السياسي مع عدم إغفال التأثيرات الآنية والمستقبلية للفقاعات الأمنية التي حصلت في بعض أروقة المجتمع الخليجي في كل من البحرين والسعودية واليمن بتأثيرات خارجية إقليمية معروفة. فيما استمرت العلاقات الخليجية- العربية بثوابتها السابقة نفسها، باعتماد مبادئ عدم التدخل بشؤون الدول العربية الأخرى، والتأكيد على الالتزام الثابت بسيادة الدول واستقلالها وصيانة وحدتها الوطنية وسلامة أراضيها.

ومع ذلك، أدت أحداث (الربيع العربي) إلى فتور في العلاقات السياسية والاقتصادية الخليجية- العربية، كما حصل مع العراق ولبنان، أو لقطع كامل لها، كما حصل مع ليبيا إبان سيطرة نظام القذافي، وسوريا في الوقت الحاضر.

٢- التكاليف الاقتصادية:

تُعد الإمكانات الاقتصادية للدولة من العوامل الرئيسية التي تؤثر في تطوير علاقاتها الخارجية الإقليمية والدولية، وقاعدة ارتكاز أساسية لتحقيق المكانة التي تتطلع إليها، فلا يمكن لدولة ما أن تقوم بدور سياسي خارجي مؤثر ما لم تكن إمكاناتها

أدركت دول الخليج أن تطورات الربيع العربي حدث تاريخي غير مسبوق في حياة العرب

الاقتصادية تسمح لها بذلك ولطالما كان الاقتصاد العنصر الفاعل في هذا الشأن. ومن هنا اتبعت دول مجلس التعاون الخليجي الغنية بالنفط الخام والتي تمتلك إمكانات اقتصادية كبيرة سياسة خارجية متوازنة وعقلانية، ارتكزت على مقومات القوة الاقتصادية التي تمتلكها، لاسيما أنها تتصف بانخفاض عدد سكانها الذي لا يتجاوز (٤٢) مليون نسمة، إلا أن الناتج المحلي الإجمالي (GDP) السنوي لعام ٢٠١١ لهذه الدول يبلغ (٩١٧) مليار دولار، طبقاً لأحدث المعطيات الإحصائية المتاحة على الموقع الرسمي لدول مجلس التعاون الخليجي في شبكة المعلومات الدولية وعلى الرابط (www.gcc.sg.org)، مما وفر لقادتها القوة والقدرة على التأثير للقيام بدور سياسي واقتصادي خارجي ساهم في تخفيف حدة التوترات الإقليمية وبما يخدم الأمن القومي لدول مجلس التعاون الخليجي. ومن هذا المنطلق، بادرت دول مجلس التعاون الخليجي إلى التعهد بتقديم مساعدات اقتصادية لتخفيف تأثير الأزمات الاقتصادية التي تمر بها الدول العربية التي حدثت فيها ظاهرة (الربيع العربي)، فعلى سبيل المثال أعلنت كل من المملكة العربية السعودية وقطر والإمارات عن ضخ مليارات الدولارات في أروقة الاقتصاد المصري بعد ثورة ٢٥ يناير (www.aljazeera.net.٢٠١١/٧/١٤)، إذ تعهدت دولة الإمارات العربية المتحدة بتقديم ثلاثة مليارات دولار لمصر، منها (١,٥) مليار دولار لدعم مشاريع تعنى بإسكان الشباب و(٦٥٠) مليون دولار للمشروعات الصغيرة و(٧٥٠) مليون دولار على شكل منحة للقاهرة. كما أعلنت دولة قطر أنها تفاهمت مع الحكومة المصرية لتقديم عشرة مليارات دولار لتمويل مشاريع استثمارية في مصر. أما السعودية فأعلنت عن دعم بقيمة (٣,٢٥) مليار دولار تقدم على شكل ودائع وقروض ومنح، وتمت زيادة الدعم السعودي مؤخراً بمبلغ إضافي قدره (٢,٢٥٠) مليار دولار وفقاً لما قاله وزير الخارجية المصري محمد كامل عمرو بتاريخ ٢٠١٢/٥/٢٢ (انظر شبكة المعلومات الدولية على الرابط (www.Almalaf.ne).

فيما تنوعت المساعدات الخليجية لليمن بتقديم البضائع وشحن المشتقات النفطية وتقديم تسهيلات تجارية عديدة، بالإضافة للمساعدات المالية المقدمة لها، والتي أعلن عنها وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل عقب الاجتماع الوزاري لأصدقاء اليمن والذي عقد بمدينة الرياض (صحيفة الوطن في ٢٠١٢/٥/٢٣ والبالغة نحو أربعة مليارات دولار، تعهدت السعودية بتقديم (٣,٢٥) مليار دولار، والباقي تقدم من قبل الدول الأخرى، وذلك بهدف إرساء الأمن والاستقرار السياسي والاقتصادي في اليمن.

وفي الاتجاه ذاته قررت قمة دول مجلس التعاون الخليجي التي عقدت بمدينة الرياض في ٢٠ ديسمبر ٢٠١١ إنشاء صندوق خليجي للتنمية يقدم دعماً للمشاريع الاقتصادية والتنموية في كل من مملكتي الأردن والمغرب، وسيبدأ الصندوق بتقديم (٢,٥) مليار دولار لكل دولة، أي ما مجموعه (٥) مليارات دولار للدولتين.

وفي ضوء ما تقدم، يمكن أن نستنتج الآتي:

١- أدركت دول مجلس التعاون الخليجي أن تطورات ظاهرة (الربيع العربي) حدث تاريخي مهم جداً وغير مسبوق في حياة العرب، ما يتطلب التعامل مع نتائجه الإيجابية والسلبية بحذر شديد ومرونة عالية قدر المستطاع لاحتواء تداعياته الآنية والمستقبلية.

٢- مع أن سياسات الدعم المالي المقدمة من قبل دول مجلس التعاون الخليجي للدول العربية التي تأثرت بتطورات ظاهرة (الربيع العربي) تعكس تكاليف اقتصادية آنية في المدى المنظور لمعالجة جانب من الانعكاسات السلبية لهذه الظاهرة، إلا أنها تحقق على المدى البعيد جدوى اقتصادية وسياسية مترابطة وبما يخدم دول مجلس التعاون الخليجي وبقية الدول العربية.

٣- وفرت تطورات ظاهرة (الربيع العربي) فرصة تاريخية لدول مجلس التعاون الخليجي وخاصة المملكة العربية السعودية لقيادة، أو على أقل تقدير للتأثير المباشر لتوطيد أطر العمل العربي المشترك، لاسيما أنها تمتلك العمق التاريخي والإمكانات السياسية والقدرات الاقتصادية التي تؤهلها للاضطلاع بهذا الدور التاريخي.

٤- أثبتت تطورات أحداث ظاهرة (الربيع العربي) وجود أدوار دولية وإقليمية لاستغلال تطوراتها لإذكاء جانب من الخلافات الدينية والطائفية والإثنية بين المجتمعات العربية، ما يتطلب الحذر الشديد، وبخاصة من قبل صانعي القرار السياسي والاقتصادي لتحاشي انعكاساتها المستقبلية على المجتمع العربي بصورة عامة والخليجي منه على وجه الخصوص ●

*كلية العلوم السياسية - جامعة النهرين - بغداد

العلاقات العربية- الخليجية..
حصاد «الربيع العربي»

يعيش العالم العربي في هذه الغضون تحولات عميقة في الدول التي نشبت فيها ثورات، والدول التي ما زالت تترقب بحذر شديد تمدد الحالة الثورية إلى نظمها السياسية. فالأولى، تمر بحالة صيرورة وتحول من حقبة النظم التسلطية إلى حقبة جديدة ما زالت قيد التطور والتشكّل ومفتوحة على مسارات متعددة. والثانية، باستثناء مملكة البحرين، ما انفك الوضع السياسي للمملكات الخليجية مستقراً ظاهرياً رغم بعض الاحتجاجات السياسية هنا وهناك.

عياد البطنيجي *

مثّل صعود الروح الثورية العربية بداية ظهور نوعٍ جديدٍ من التحديات تضاف إلى التحديات الأخرى التي تواجه الملكيات الخليجية، وهذا ما يفسر قلقها تجاه هذه التغيرات الجارية في الإقليم التي تحدث على مرأى ومسمعٍ منها، وعلى صدع دعوى(الملكية الدستورية) و(التحول نحو الجمهورية) و(إسقاط الملكية) كمطالب شعبية لدى الحركات الاحتجاجية في الخليج.

تسعى هذه القراءة إلى رصد مدى أثر هذه التحولات في الملكات الخليجية، وردود فعل الأخيرة تجاهها، وصداها على العلاقات العربية - الخليجية. وقبل ذلك حري بنا أن نضع عدداً من المحددات:

١- إن صيرورة التغيير لا تزال سارية بفعل الديناميات التي تمر بها الحالة العربية والتي لا تزال غير مكتملة المسار. وبالتالي فإن إصدار تقييم شامل للعلاقات والسياسات والتوجهات أمر سابق لأوانه. وثمة دول لم تصلها موجة الاحتجاجات، ما يعني ثباتاً نسبياً في سياساتها الخارجية مقارنة بالدول التي تبدلت فيها السلطة.

٢- أولوية الداخل على الخارج لدى الدول التي نشبت فيها ثورات، وهذا يعني سباتاً نسبياً في علاقاتها الخارجية.

٣- إن مسار الاندفاعات الثورية أخذ بالانتقال من بلد عربي إلى آخر، وهذا يؤكد أن ما يجري في مغرب الوطن العربي يتأثر به مشرقه، الأمر الذي يفرض منظوراً ينطلق من أن الوطن العربي كلٌ واحد تتواشج أجزاؤه وتتعاضد، وأن أي تغيير في الجزء ينعكس بالضرورة على الكل. وهذا يعني أن الثورات العربية سوف تؤثر بالضرورة وإن كان بشكل تدريجي في المعادلة السياسية والأمنية في الخليج.

٤- تعاني الملكيات الخليجية من أسباب بنيوية لعدم الاستقرار، ما يجعل قابلية تأثرها بالربيع العربي كبيرة جداً.

٥- سيكون لنجاح أو فشل البلدان التي نشبت فيها ثورات في الارتقاء صوب النموذج أو النمط السياسي الديمقراطي آثاره العميقة على المنطقة كلها بما فيها الدول الملكية.

تأسيساً على هذه المحددات، تنطلق الورقة من مدرك نظري أساسي في الاقتراب النظمي المعروف في التحليل السياسي، مؤداه أن هناك تفاعلاً ديناميكياً بين وحدات النظام السياسي، فالتغير في البيئة، الداخلية أو الخارجية، يؤثر في النظام أو الجهاز

الثورات العربية سوف تؤثر بشكل تدريجي في المعادلة السياسية والأمنية بالخليج

السياسي، وكذلك تؤثر أفعال الجهاز السياسي في بيئته، وأن هذا التفاعل يقوم على فكرة (الاعتماد المتبادل).

بناءً على هذا المدرك، فإن ما يجري من تحولات بنائية دخلها العالم العربي يشكل مدخلات البيئة (Inputs) إلى النظم الخليجية، وأن ردود أفعال هذه الأخيرة تشكل مُخرجات (Outputs).

ومن المعروف أن الملكيات الخليجية جزء من النظام الإقليمي العربي، وتتأثر بما يجري من حولها وتؤثر فيه. ويترتب على هذه المقولة نتيجة مفادها أن (الربيع العربي) سوف يترك آثاره على العلاقات العربية - الخليجية، وسوف يُرتب نتائج سياسية مفتوحة على مسارات متعددة.

وبالفعل ثمة العديد من المخرجات صدرت عن الأجهزة السياسية الخليجية كانت بسبب ما يجري في بيئتها المحيطة، تمثلت في بث القرارات على المستوى المجتمعي الكلي الشامل وإعمالها، من خلال الأعطيات المالية للأفراد، وانفتاح جزئي للحريات العامة، فضلاً عن المواقف والبيانات والمطالب السياسية الموجهة للبيئة الخارجية.

ماذا يعني ذلك؟ إن المدرك النظري أعلاه ينفي فكرة (الاستثنائية الخليجية) و(الحصانة الملكية) التي تعني أن الملكات الخليجية محصنة ضد رياح التغيير التي تهب على المنطقة. فالحالة الخليجية ليست عصية على التغيير كما يتصور البعض، وأن النظم الخليجية ليست منغلقة على نفسها تجاه بيئتها الداخلية والخارجية، فمن يؤمن بمقولة (الاستثنائية) ينطلق من فكرة جوهرية ثبت فشلها في التحليل السوسيولوجي.

فما يجري في المحيط العربي من تحولاتٍ ثورية سوف ينعكس بالضرورة على الملكيات الخليجية. وبغض النظر عن قوة هذه الآثار وكثافتها والمدى الزمني الذي سوف تأخذه حتى تتشكل حالة جديدة، المهم أن هناك أثراً لا يمكن إنكاره، له أبعاده النفسية والفكرية، قد يؤسس لتغيرات سياسية بفعل عملية التراكم الزمني الممتد. وإلا كيف يمكن تفسير حركة الاحتجاج البحرينية أمام قصر الملك، ومطالب سقوط الأسرة المالكة من قبل البعض وهي مظاهر جديدة غير مسبوقة على الإطلاق؟ ألا ينبئ ذلك ببداية سقوط المطلق السياسي، وما يعتبره البعض خطوطاً حمراً ومقدساً لا يمس، وبالتالي خطأ مقولة (الاستثنائية الخليجية)؟!

مجلس التعاون الخليجي.. الصعود والتمدد

يشكل صعود دور مجلس التعاون الخليجي وتمدد نطاقه الجيو-سياسي أحد المخرجات السياسية تحت تأثير (الربيع العربي).

تمدد نطاق علاقات المجلس البينية ودوره السياسي بعدما كان شبه محصور في نطاق نظام فرعي في منطقة الخليج العربي. فقد تمدد المجلس في مصر وليبيا واليمن وسورية والبحرين، من خلال التدخل العسكري أو من خلال دعم بعض الجماعات أو بالتمويل أو بالإعلام، والهدف هو إعادة موضعة للتحالفات الخليجية في الإقليم وبناء اصطفافات إقليمية جديدة للحيلولة دون سقوط بعض النظم الخليجية-البحرين مثلاً- باعتبار أن ذلك قد يشكل مقدمة لسقوط الأنظمة الملكية في الخليج.

ومن بين المخرجات الأخرى قرار المجلس عقب موجة الثورات قبول انضمام عضوية مملكتي الأردن والمغرب إلى مجلس التعاون، وما دعا إليه العاهل السعودي إلى تحويل مجلس التعاون لاتحاد خليجي. لقد انتقد البعض هذه الفكرة بذريعة أنها خيار ضعيف مقارنة بالخيارات الأخرى الأنجع في التعاطي مع التحديات الجديدة. ومع ذلك، تشكل هذه المخرجات إدراكاً مضمراً من قِبل الملكيات الخليجية مفاده لا يمكن الاستمرار والثبات وفق صيرورة مرحلة ما قبل (الربيع العربي)، وأن ما كشفه الأخير من مطالب جديدة بحاجة إلى صيغ سياسية جديدة تتناسب والواقع الجديد. بيد أن هذه الصيغ الجديدة لا تزال مقيدة وترتد إلى حماية النظام القائم وقاعدته الاجتماعية الضيقة، بدلاً من توسيع قاعدته الاجتماعية من خلال الانفتاح الإيجابي على مطالب الاحتجاجات في الخليج والتعاطي معها وفق منظور جديد يشرك الشعب في عملية صنع القرار من خلال مشاركة سياسية أوسع، فوسائل الكبت لن تستمر طويلاً لدى شعوب مجلس التعاون الخليجي .

> مجلس التعاون لن يترك الحالة الثورية العربية تشتغل وفق منطقها الخاص

وثمة متغير أساسي سوف يعكس مفعوله على معادلة الأمن في الخليج، وهو حدود تأثير المتغير الخارجي. فالخليج أوكل أمنه لحليفه الخارجي الأمريكي. فقد ولّد تعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع (الربيع العربي) هواجس لدى الأنظمة الخليجية بسبب الأداء السلبي للإدارة الأمريكية تجاه (الربيع العربي) والتي أدت إلى سقوط نظامي زين العابدين ومبارك. وبات اليوم على مجلس التعاون أن يفكر جدياً في مسألة المساومة، في حال أجبرت أمريكا عليه، بين المد الديمقراطي في العالم العربي والخليج وعلاقة الأنظمة الخليجية بالإدارة الأمريكية. هذا الإدراك سوف يؤثر في منظور الأمن الخليجي وحدود الارتهان للحليف الخارجي.

لا تزال فرصة الإصلاح السياسي في الخليج قائمة في ظل غياب المعارضة الراديكالية في الخليج، وهيمنة الثقافة المحافظة، والوفرة

المالية، والاستقرار النسبي، والعلاقات الخارجية الجيدة، كل ذلك يسمح بالسير نحو الإصلاح التدريجي الذي قد تفتقده الملكيات الخليجية في حال عجزها عن استشعار آفاق المستقبل، الأمر الذي يكرر ما حصل مع (الجمهوريات العربية) عندما افتقدت استشعار الحاجات المجتمعية، حيث أثبتت تلك الجمهوريات أنها عصية على الإصلاح والتغيير، وأكدت لشعوبها وقواه الحية أن الثورة هي الطريق الوحيد لعبور المجتمع من الماضي إلى المستقبل، حتى يمكن التخلص من الأغلال التي كبلت المجتمع، ومن الرواسب التي أثقلت كاهله، من خلال التخلص من عوامل القهر وإفقار الطبقات الشعبية الذي مارسته تلك الجمهوريات، مما ولد اندفاعة ثورية اقتحمت كل العوائق والموانع التي تعترض طريق الحياة من خلال إسقاط هذه الجمهوريات المزيفة.

كما أن الأنظمة الملكية الخليجية أوجدت طبقة وسطى مثقفة ومتعلمة بفعل برامجها في التحديث الاقتصادي، من خلال توظيف عائدات النفط. وتشير الخبرة التاريخية للملكيات في (الشرق الأوسط)، ولتكن الملكية السنوسية الليبية (١٩٥١-١٩٦٩) على سبيل المثال لا الحصر، إلى أن التحديث الاقتصادي ينمي طبقة وسطى متعلمة ومثقفة، وهو تحديث غير كاف بما أنه تحديث اقتصادي من دون تحديث سياسي، ما أصبحت معه بعض الملكيات ضحية برامجها التحديثية عندما ولدت حركات احتجاج ضدها تطالب بالمشاركة السياسية، كما حدث مع الملكية السنوسية في ليبيا. وهو ما يطلق عليه علماء الاجتماع (التداعيات غير المتوقعة للفعل الاجتماعي).

ما أقصد قوله إنه ليس الحرمان الاقتصادي وحده ما يولد ديناميات ثورية، بل- وهذا ما تشير إليه خبرة الملكيات العربية- إن التحديث الاقتصادي، وارتفاع نصيب الفرد من الدخل، والرفاهية الاقتصادية، وتحسين الأوضاع المعيشة، في ظل أنظمة سياسية منغلقة، كل ذلك يولد اندفاعات ثورية وحركات احتجاجية لإنفاذ مشروع التحديث السياسي، حين تصبح الفئات الوسطى التي استفادت من التحديث الاقتصادي غير راضية على وضعيتها المجتمعية، وتندفع بعد مقارنة نفسها بالفئات الحاكمة وأصحاب النفوذ السياسي إلى المطالبة بالمشاركة السياسية .

ولذلك تشهد الملكيات العربية تجديداً لعوامل عدم الاستقرار والأسباب الدافعة له بفعل سنن التطور. تضع هذه الوضعية الجديدة الملكيات الخليجية أمام مسؤولية تاريخية نحو ترسيخ المشروعية والشرعية، وتجديد الأسس الاجتماعية للدولة، والأخذ بالتحول مع الوقت إلى ملكية دستورية قبل فوات الأوان حين تتصاعد المطالب من ملكية دستورية إلى مطالب إلغاء الملكية وإقامة جمهورية بديلة.

المفاهيم الجديدة.. الروح البازغة

سيجد مجلس التعاون الخليجي نفسه مضطراً للتعامل مع مفاهيم جديدة تعكس ديناميات (الربيع العربي)، من قبيل (خصخصة السياسة الخارجية)، وبروز (فاعلين من غير الدول)، وصعود (الرأي العام العربي)، و(سياسات الشارع). وهي مفاهيم جديدة على السياسة العربية. قبل ذلك كانت السياسات العربية سياسات نخبوية، نطاق ممارستها وأبعادها ومضامينها محصور في نطاق القيادة السياسية ومصالحها وتصوراتها.

> النظم الخليجية ليست منغلقة على نفسها تجاه بيئتها الداخلية والخارجية

وتعكس هذه المفاهيم الجديدة روح الأمة وهويتها، وهو ما يشي بإعادة التوازن المختل بين الدولة والمجتمع.

وهكذا، مع هذه المفاهيم الجديدة، أصبحت هناك أولوية لا يمكن تجنبها، في سياق حالات عدم الاستقرار واللايقين التي يعيشها الإقليم، وهي الداخل أولاً وأخيراً. وسيبقى الداخل هماً طاغياً على الحوارات الداخلية، وستنعكس على التفاعلات العربية - العربية في حدود تأثيرها على الحوارات الداخلية، بينما ستبقى العوامل الأخرى غير المؤثرة مباشرة على الداخل غير مكبلة الحركة على الصعيد الخارجي.

وتأسيساً على هذه الحالة، هل من المقبول أن ينصاع مجلس التعاون الخليجي لاعتبار الداخل في الإقليم، وتحدياً للمجتمعات التي نشبت فيها الثورات، ويستثني اعتبارات الداخل للمجتمع الخليجي؟ الأمر الذي يولد صورة سلبية لدى المجتمع الخليجي عن السلطة السياسية التي تحكمه.

ولذلك فرسالة (الربيع العربي) واضحة للأنظمة الملكية، وهي أن استمرار الأمور على الوتيرة نفسها هو من باب الوهم. وبناء على هذه النتيجة قد تقدم هذه الأنظمة تنازلات ترمي إلى توسيع قاعدة الشرعية من خلال فتح المجال العام وتوسيع نطاقه من خلال مشاركة شعبية واسعة، وتمثيل الشعب في هيئات سياسية منتخبة، تعكس الروح الجديدة البازغة. آنذاك من المحتم أنه سوف ينعكس ذلك في بيئة العلاقات العربية - الخليجية وعلى نسق هذه العلاقة.

حدود التمأسس

إلى أن يكتمل مسار التغيير بفعل الزمن وعامل التراكم في إنتاج التحول، فإن التغيير الجاري لم يتمأسس بعد. فالبنية المؤسساتية للأنظمة السياسية في الدول التي نشبت فيها ثورات لم تتبدل كلياً وبخاصة في ما يتعلق بالسياسة الخارجية.

ولّد تعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع «الربيع العربي» هواجس لدى الأنظمة الخليجية

ولا تزال آليات صنع القرار السياسي تسير وفق القواعد التي كانت تعمل من خلالها النظم السابقة في الدول التي اندلعت فيها ثورات. وهذا يعني أن التغيير ما زال محدوداً لم يتأطر بعد، ولم يُستدخل في البنى، ولم تستبدل الأسس والمنطلقات التي كانت تعمل وفقها السياسات العربية، فلا تزال الأجهزة السياسية، وآليات صنع القرار السياسي، ودور القوى السياسية الرسمية هي ذاتها لم يطالها التبدل.

وبالتالي فإن العلاقات العربية - الخليجية حتى الآن لم يجر عليها أي تبديلات جذرية، وقد يستمر هذا الوضع في المدى القريب. فحجم التغيير في السياسات الخارجية محدود أو بالكاد هناك تغيير في توجهات العلاقات الخليجية- العربية. وحتى اللحظة لم تحدث استقطابات بين الدول التي انهارت فيها السلطة الرئاسية وبين الدول التي مازالت مستقرة والتي لم تمتد إليها الاحتجاجات.

ولذلك لا تزال الأولويات الموجهة لنسق العلاقات الإقليمية والدولية مستقرةً في الثقافة السياسية للنخب العربية - الخليجية الحاكمة . وتشير الملاحظة إلى أن الملفات المهمة للسياسة الخارجية لم يطالها أي تغيير، حيث لا تزال المواقف متقاربة من العامل الأمريكي ومصالحه، ولم تتغير المواقف من الصراع العربي- الإسرائيلي، والملف الفلسطيني، وتحديداً المبادرة العربية للسلام. أما المواقف من الدول الإقليمية، فتشير المتابعة لمرشحي الرئاسة المصرية إلى تقارب مواقفهم من مواقف الأنظمة الخليجية إزاء إيران وتركيا. وبالتالي فإن هذه الملفات لم تشهد تغيرات في تطورها منذ اندلاع حركة الاحتجاجات العربية، الأمر الذي يعني استمرار نمط العلاقات العربية-الخليجية، كما أنه من المبكر بروز تحالفات جديدة تنقلب على تلك القديمة. وإلى أن تبزغ الخلافات حول هذه الملفات وطرق إدارتها أو في ترتيب أولوياتها، أو تغيير المضامين والأسس التحالفية بعد تبدل البنى والمؤسسات والأدوار والأطراف، إلى أن يحدث ذلك فإن المرء لا يستبعد انقلاباً في نسق العلاقات الخارجية وبروز تحالفات سياسية جديدة بين دول المنطقة تنقلب على تلك القديمة.

إن انهيار بنى ومؤسسات النظام السياسي يتبعه حتماً انهيار في دور النخب السياسية وطبيعتها وأصولها وتوجهاتها السياسية وتحالفاتها الخارجية، وتستتبع ذلك إعادة تشكّل جديدة. وإلى أن يحدث هذا فإن نمط العلاقات السياسية العربية - الخليجية سوف يبق ثابتاً على الوتيرة نفسها.

فالتغيير له عدة مستويات، فما جرى هو تغيير في رأس النظام، وليس في القوى الاجتماعية والسياسية والثقافية التي يطول فيها التغيير، وتحتاج إلى فترات زمنية أطول، وهو ما يجعل التغيير على صعيد العلاقات السياسية الخارجية محدوداً. وحتى الآن لم يكشف (الربيع العربي) عن توجهات ومواقف جديدة إزاء القضايا الجوهرية في المنطقة، ما يعني بالضرورة سير العلاقات العربية - الخليجية وفق نسقها المتواتر.

أما على الصعيد غير الرسمي، فمن الملاحظ أن ثمة تزايداً في الدبلوماسية الشعبية من خلال سيولة الوفود العربية والشخصيات غير الرسمية تجاه الدول التي نشبت فيها ثورات. ومع ذلك لا تزال الدول التي تعاني مخاضاً ثورياً لم تنضج الصورة فيها، ولم تكتمل ما جعل أثر (الربيع العربي) محدوداً على العلاقات العربية - الخليجية.

وهذا لا يعني أن الأمور سوف تترك لعامل المصادفة في تشكيلها، فالزمن محايد يستغله من يخطط ويتدبر أموره وفق العقلانية السياسية، كما يجيره الأقوياء لمصالحهم. وهذا يعني أن مجلس التعاون الخليجي لن يترك الحالة الثورية العربية تشتغل وفق منطقها الخاص، وإنما سوف يعمل على توظيف ما أمكن لمنع انتقالها إليه من خلال توظيف أدواته وموارده وهو ما تكشفت ملامحه من دعم بعض الجماعات في داخل الدول التي اندلعت فيها ثورات، فضلاً عن التوظيف الإعلامي والمالي. وخير مثال على ذلك، زيارة (عمر سليمان) رئيس المخابرات المصرية السابق، وأحد أركان نظام مبارك، إلى السعودية، إثر هذه الزيارة ترشح سليمان للرئاسة المصرية، ويبدو لي أنه مقترح سعودي في الأساس، وهي محاولة للتأثير على مجريات الأمور في مصر. ومثال آخر، نشاط مجلس التعاون الخليجي وكثافة حضوره في المشهد الإقليمي بغية التأثير في ديناميات الثورة. كما يأتي هذا التمدد لإحلال المجلس محل تراجع دور بعض عناصر النظام الإقليمي العربي بفعل التركيز على أولوية الداخل ●

*كاتب وباحث في الشؤون الإيرانية والتركية

الثورات العربية وتوازن القوى الجديد وأمن الخليج العربي

قال توني بلير رئيس وزراء بريطانيا السابق في خطاب له أمام الكونغرس الأمريكي في يوليو ٢٠٠٣ (كل القوى المهيمنة تبدو لفترة كأنها لا تقهر، لكنها في الحقيقة عابرة زائلة). وإذا كان هذا بالنسبة للقوى العظمى، فهو أكثر مصداقية للدكتاتورية والدكتاتوريات التي تنهار بسرعة عندما تفقد شرعيتها أمام شعوبها، وكذلك تنهار كما انهارت الشيوعية والنازية والفاشية والرأسمالية على الطريق.

أ.د. أحمد سليم البرصان *

إن العالم يتغير وتظهر قوى وتزول أخرى وكذلك بالنسبة للقيادات السياسية في العالم كما هو حال الدول، وما يبقى هو ما يكتبه التاريخ عن إنجازات هذه القيادات السياسية وما تم تحقيقه لشعوبها، كما ندرس اليوم تاريخ روما واليونان وحديثاً الاتحاد السوفييتي، وما نقرأ عن يوليوس قيصر والإسكندر المقدوني وعمر بن الخطاب وصلاح الدين، وهكذا التاريخ.

تكتلات دولية جديدة

إثر الثورات العربية التي اجتاحت المنطقة وتدخل (حلف الناتو) في ليبيا وسقوط نظام القذافي، حيث الاستثمارات الصينية ١٨,٨ مليار دولار وكان عدد الصينيين ٣٨ ألفاً في ليبيا، فقدت ذلك لصالح تحالف الناتو، كما فقدت روسيا عميلها في شراء الأسلحة الروسية، ظهر التحالف الصيني -الروسي ضد سياسة واشنطن وحلفائها في سوريا والموقف من إيران. إذ إن موقف كل من روسيا والصين من قضية المفاعل الإيراني ومن النظام السياسي في سوريا نابع من المصالح السياسية والاستراتيجية، ولذلك فهما ضد العقوبات على إيران والتدخل العسكري في سوريا والإطاحة بالرئيس السوري. وبسبب تطورات الثورات العربية، برز هذا التعاون الروسي- الصيني مقابل تحالف الولايات المتحدة وأصدقائها الأوروبيين وفي المنطقة العربية، لذا فقد أحدثت الثورات العربية تحولاً على مستوى النظام الدولي بسبب تناقضات المصالح بين الدول الكبرى، على اعتبار أن المنطقة ذات أهمية جيو-استراتيجية واقتصادية، (Geo-economic & geo-strategic) ولا شك في أن هذا التمحور الدولي مع بعض دول منطقة الشرق الأوسط له تأثير على تطورات وتحالفات الدول في المنطقة العربية، مما يوجد توازن قوى جديداً في المنطقة ستكون له تبعاته على المنطقة في المستقبل القريب.

التحالفات الإقليمية في الشرق الأوسط

شهدت المنطقة تحالفات خلال الحرب الباردة، ثم تغيرت إلى تحالفات أخرى بسبب الثورات الشعبية، حيث كان هناك التحالف الإسرائيلي مع شاه إيران، وتشكل ضمن استراتيجية الأطراف الإسرائيلية بين تركيا-شاه إيران -إسرائيل، وكان الشاه ينفذ مبدأ نيكسون في الحرب بالوكالة، وفتح له كيسنجر مخازن وزارة الدفاع لبيعه الأسلحة لحماية مصالح الولايات المتحدة، وكانت تركيا العضو في حلف الناتو تتميز بعلاقات وثيقة مع إسرائيل توجتها المؤسسة العسكرية التركية بالاتفاق في التعاون الاستراتيجي عام ١٩٩٦ الذي فرضته المؤسسة العسكرية على الحكومة المدنية، حكومة نجم الدين أربكان، وفرضت عليه الاستقالة تحت ما سمي انقلاب ما بعد الحداثة. وبعد الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، فقدت إسرائيل حليفها الشاه، وحدث تطور جديد في تحالفات المنطقة من الحرب العراقية-الإيرانية، ثم الاحتلال العراقي للكويت المخالف للقوانين والأعراف الدولية ثم احتلال العراق ٢٠٠٣، وحكومة تسيطر عليها الطائفية، التي فرضتها واشنطن، فدخلت المنطقة في دوامة الصراعات العرقية والطائفية، الشيعة، الأكراد، السنة، وتداخلات التحالفات بين الداخل الطائفي العرقي مع الخارجي من دول الإقليم.

الثورات العربية.. تحالف جديد

إن الثورات العربية قلبت التحالفات التقليدية التي أشرنا إليها سابقاً، فقد صرح قادة إسرائيل علانية بأن الرئيس المصري السابق كان يعتبر كنزاً استراتيجياً لإسرائيل، وهذا يعني أنه شبه تحالف ضمني، والثورة المصرية أوجدت وضعاً جديداً مقلقاً لإسرائيل، كما أن وجود حزب العدالة والتنمية في تركيا تبنى العمق الاستراتيجي، وتعاون مع دول الإقليم، وتوترت العلاقات التركية مع إسرائيل، وتعمق

هذا التوتر مع الاعتداء الإسرائيلي على سفينة الحرية (مرمرة التركية) ومقتل تسعة أتراك على يد الجنود الإسرائيليين، ومطالبة تركيا لإسرائيل بالاعتذار وتعويض أسر الضحايا ورفع الحصار عن قطاع غزة. وكانت علاقة تركيا قوية مع النظام السوري وليبيا بسبب المصالح الاقتصادية، ومع الثورات الشعبية تحول الموقف التركي لدعم الشعوب بدلاً من الأنظمة الدكتاتورية، فقد زار رئيس وزراء تركيا رجب طيب أردوغان كلاً من تونس وليبيا ومصر، وبنى علاقات قوية مع أنظمة جديدة تغلب عليها الجماعات الإسلامية، النهضة في تونس، والجماعات الإسلامية في ليبيا والحرية والعدالة في مصر. ولذلك نجد تحولاً في النظام الشرق أوسطي، التقارب التركي مع الثورات العربية ومع دول مجلس التعاون الخليجي، في ظل تعاون قوي بين النظام السوري والنظام السياسي في إيران مع التنظيمات الشيعية في كل من العراق ولبنان، ما جعل المنطقة في حالة مخاض جديد من التحالفات التي أخذت تتبلور في المنطقة.

> إسرائيل تحاول بكل قواها أن تغير التوازن الجديد في المنطقة لصالحها

الأزمة السورية والإفرازات الطائفية

إن دعم إيران للنظام السوري الذي يحكم من قبل طائفة علوية، ويحاول تصدير العنف الطائفي لجذب التأييد له طائفياً، يخلق وضعاً جديداً في المنطقة، ويثير جدلاً واسعاً في العلاقات بين السنة والشيعة في المنطقة يغذيه الإعلام الغربي، امتداداً من اليمن جنوباً إلى العراق وإيران وسوريا وحتى تركيا الدولة السنية، والتي تعتبر تاريخياً منذ عهد الدولة العثمانية الحامية للسنة، وقد يفسر حالياً من خلال ما يسمى العثمانيين الجدد ومن حمايتهم لرئيس الجمهورية العراقية طارق الهاشمي المعارض لرئيس الوزراء العراقي نوري المالكي، الذي يتميز بدعم إيران له مقابل تركيا التي تحمي الهاشمي، ما يعني أن هناك معادلة إقليمية جديدة كما هو حال التحالف الدولي الجديد، استقطابات تذكرنا بالتنافس الدولي على الشرق الأوسط في ظل الحرب الباردة وما قبلها.

الثورات العربية وتحالفات الشعوب

إن عدم الاستقرار السياسي الذي تشهده دول الثورات العربية، حيث الحكومات الانتقالية، يجعل التحالفات على مستوى الدول لم تتبلور بعد، لكن من خلال قراءة الخريطة السياسية للتنظيمات التي برزت على الساحة السياسية من تونس وليبيا ومصر وما نتج عن الانتخابات في المغرب وفوز حزب العدالة والتنمية في المغرب، نلاحظ بروز الجماعات الإسلامية أو ما أصبح يعرف في الأدبيات السياسية الغربية بجماعات الإسلام السياسي، النهضة والحركة السلفية في تونس، الجماعات السلفية وجماعة الإخوان المسلمين في ليبيا والسلفية (حزب النور) والإخوان المسلمين (حزب الحرية والعدالة) في مصر، فنشهد تحالفاً ضمنياً على مستوى العالم العربي، المشهد السني من المغرب إلى منطقة الخليج العربي، تجمعه قواسم مهمة قد تلتقي مع تركيا التي تتعاون مع الجماعات السنية العربية، وتتبنى أيضاً دعم المعارضة السورية ومن ضمنها الإخوان المسلمون السنة. هذا المشهد يشكل تحالفاً شعبياً يظهر من تأييد السلفية للإخوان ضد التيار الليبرالي العلماني من المغرب وتونس إلى مصر، ورغم علمانية تركيا فإنها تلتقي مع الامتداد السني في المنطقة العربية. وبالمقابل ليس سراً أن هناك تحالفاً على مستوى شعبي شيعي، بأشكاله (الاثني عشري) في إيران إلى الطائفة العلوية في سوريا والحوثيين في اليمن وحزب الله في لبنان والتيار الصدري في العراق والتيارات الشيعية العراقية الأخرى، مما يكشف أننا أمام مشهد لتحالف شعبي يتبلور ضمنياً، لكن ليس بالضرورة أن يتحول إلى صدام مسلح بينهما، رغم ما تغذيه القوى الخارجية الغربية من أجل استنزاف المنطقة في صراع عرقي طائفي.

أمن الخليج العربي والتحالفات الشعبية

إن التحالفات الشعبية التي تمثلها الجماعات الإسلامية من سلفية وغيرها تشكل عملية توازن قوى جديد في المنطقة تدفع إلى تحقيق الأمن في منطقة الخليج العربي، لأن خطورة هذه التحالفات توفر ما يطلق عليه الردع الشعبي ضد قوى التطرف التي تهدد الإقليم، وكذلك تبني كل من الطرفين من التحالفات الشعبية، سياسة الاحتواء للطرف الآخر، كما كانت سياسة الاحتواء الأيديولوجي بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة. ويمكن أن يعزز وجود عدو مشترك لكلا التحالفين في المنطقة العربية-الإسلامية، تعاون كل منهما مع الآخر ضد العدو المشترك، ولا شك في أن إسرائيل هي العدو المشترك لكل من التحالفات الشعبية سنية وشيعية، ما يفرض عليهما التعاون ضد هذا العدو الذي يشكل عدواً حضارياً وعسكرياً وسياسياً واقتصادياً. وفي أدبيات الأمن القومي، إذا أردت أن توحد الجبهة الداخلية لا بد من إيجاد عدو خارجي تتوحد الجبهة الداخلية ضده، فإسرائيل تمثل العدو الخارجي الذي يهدد أمن المنطقة العربية الإسلامية، وتحاول بكل قواها الدبلوماسية والسياسية أن تغير التوازن الجديد في المنطقة لصالحها، لكن التحالفات الشعبية أقوى من إسرائيل، وسوف تتبلور في المستقبل تحالفات شعبية تتوافق مع تحالفات الدول الإقليمية بعد المرحلة الانتقالية في الدول الثورية الجديدة ●

*أستاذ العلاقات الدولية - جامعة الملك عبدالعزيز -جدة

موقف دول مجلس التعاون من ثورة مصر: الأبعاد والدلالات

من المعروف أن هنالك أهمية كبيرة تتمتع بها مصر على صعيد تزعّم النظام الإقليمي العربي ولعقود طويلة، ولقد نمت خلال هذه العقود وتائر من العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي ومصر لاسيما بعد انتهاجها سياسة خارجية مغايرة، خلال نهاية عقد السبعينات من القرن المنصرم، لما كانت عليه خلال حقبة سابقة، وهي سياسة أدت إلى تقاربها مع منظومة دول الاعتدال العربي ومنها دول الخليج العربية.

علاء عبدالرزاق *

مما لا شك فيه أن السياسة الخارجية لدول الخليج العربية ومجلس التعاون تقوم على ضرورة تهدئة الأوضاع في المنطقة العربية منطلقة من حساسيتها تجاه أي توتر إقليمي من الممكن أن تنشب أواره في معظم دول النظام الإقليمي العربي، ولذلك كان موقف دول الخليج من ثورة ٢٥ يناير في مصر متأرجحاً بين تأييد الثورة ومحاولة حماية الرئيس المخلوع حسني مبارك. وسوف نحاول في هذه الورقة تبيان حجم ونوع العلاقات التي تربط مصر بدول مجلس التعاون مع إظهار أهم المفاصل الخاصة بهذه العلاقة.

أولاً: المشكلات الأمنية المتتالية في الخليج

كان للحظر النفطي الناجح والذي طبقته الدول العربية المنتجة للنفط، أثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣، ثر كبير في إدراك الدول الخليجية لأهمية دورها وثروتها على السواء.لكن تطورات العقود التالية لهذه الحرب والتي شهدت نشوب الحرب العراقية -الإيرانية، واحتلال العراق للكويت، والحملة المعادية للإسلام عقب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، والغزو الأمريكي للعراق في ٢٠٠٣، أثرت سلباً في قدرات دول الخليج على التأثير في الأحداث، وأبرزت مدى انكشاف أمنها القومي، وحاجتها لبناء منظومة جديدة لحماية أمنها وثرواتها.

في بداية الثمانينات، وجدت دول الخليج نفسها بين شقي الرحى العراقية -الإيرانية، وتعرضت تلك الدول إلى ضغط استراتيجي قبل أن تتحول إلى دعم العراق ضد إيران، لأسباب مختلفة، وقبل أن يؤدي قيام العراق بعد ذلك باحتلال الكويت عام ١٩٩٠إلى استدعاء قوات دولية لإزالة آثار العدوان العراقي. وكان لذلك بدوره أثر كبير في إحداث انقسام حاد في المنطقة العربية، وفي تحول علاقة الخليج بالقلب العربي، ممثلاً في مصر، من تعاون عربي عضوي في إطار نظام إقليمي، إلى علاقة بائع ومشتر للأمن. وتراجع التعاون من المستوى القومي، كما كان عام ١٩٧٣، إلى مستوى وطني يتمثل في العلاقات الثنائية بين دولتين، ثم إلى المستوى العائلي والشخصي .وقد أثر كل ذلك سلباً في علاقات دول الخليج بمصر، باعتبار أن هناك من يستطيع توفير الدعم الأمني بشكل أفضل.

ولقد أدى الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ إلى غلبة صيغة النظام الإقليمي (الشرق -أوسطي) على صيغة النظام (الإقليمي

السياسة الخارجية لدول الخليج العربية تقوم على ضرورة تهدئة الأوضاع في المنطقة العربية

العربي)، مع تراجع الدور الذي يمكن أن تلعبه الجامعة العربية على صعيد حل الخلافات العربية والأزمات التي تواجه النظام العربي الرسمي.

وزادت تطورات ملف إيران النووي من إحساس دول الخليج العربية بالانكشاف الأمني، حيث إن كافة الحلول المطروحة لهذا الملف تأتي على حسابها. فإذا تم حله دبلوماسياً، فإن ذلك يعني تقديم واشنطن تنازلات لإيران في منطقة الخليج. أما إذا تم اللجوء إلى الحل العسكري، فسوف تكون دول الخليج في قلب الانفجار الذي قد يمتد ليشمل المنطقة كلها.

وقد تباينت الآراء الخاصة بدول الخليج بشأن مواجهة هذا (الانكشاف الأمني)، وبدأ هذا الانقسام في قمة الدوحة لدول مجلس التعاون الخليجي، نتيجة لمشاركة الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد، ودعوته لإقامة منطقة أمنية خليجية. وتركز الاختلاف حول الاكتفاء بتوقيع اتفاقيات دفاعية ثنائية مع واشنطن أو الانضمام إلى مبادرة اسطنبول التي طرحها حلف شمال الأطلنطي. وانضمت إلى هذه المبادرة بالفعل البحرين، الإمارات، قطر، والكويت، في حين لا تزال السعودية وسلطنة عمان تعارضانها. وأدى ذلك إلى الشعور -خليجياً -بثقل الأزمة الأمنية. وكانت تفاعلات دولية مهمة كالسباق النووي في جنوب آسيا بين الهند وباكستان، أو تداعيات أحداث ١١ سبتمبر، قد أضافت تعقيدات مختلفة لمعادلات وضغوط الأمن في الخليج. وأدى اندلاع ثورات (الربيع العربي) إلى زيادة شعور دول الخليج بأن أمن المنطقة بات مهدداً أكثر من ذي قبل، خاصة بعد اندلاع اضطرابات البحرين التي قادت إلى دخول قوات درع الجزيرة إليها، ووصول الثورة إلى اليمن، أي إلى الحدود الجنوبية -الغربية للمملكة السعودية. وكان ذلك يعني -في بعض ما يعنيه -مشكلات أمنية جديدة، في عصر تجتاحه قيم العولمة والحداثة، تحت العنوان نفسه، وهو أمن الخليج، الذي بدت كل التحولات المحيطة به كأنها تؤثر فيه سلبياً، ما جعل الدول الخليجية حساسة تجاه التغيرات الحادة المحيطة بها.

> زادت تطورات ملف إيران النووي من إحساس دول الخليج بالانكشاف الأمني

ثانياً: الاتجاه شرقاً هدف للسياسة المصرية

تشعر القيادة المصرية بأن هنالك ضرورة لإعادة ترتيب أولويات السياسة الخارجية المصرية، وبمعنى أن السياسة الخارجية بحاجة لإعادة نظر، ومع ذلك فإن الدائرة الأولى الأكثر أهمية تبقى هي الدائرة العربية، مع توسيع نطاقها لتشمل دول الجوار، وهي تركيا وإسرائيل وإيران، بالإضافة إلى إثيوبيا ودول حوض النيل التي تمثل عصب الأمن القومي المصري.

وفي هذا السياق، تستند علاقات مصر بدول الخليج داخل النظام الإقليمي العربي إلى مفهومين: المفهوم الجغرافي الذي يشير إلى أن مصر دولة مجاورة لدول الخليج العربية. والمفهوم الاستراتيجي الذي يؤكد أن مصر دولة خليجية، نتيجة لثوابت الجغرافيا ومتغيرات التاريخ، ما أدى إلى انحياز سياستها الخارجية تجاه المشرق العربي والخليج.

وكان الافتراض الدائم هنا هو أن أمن الخليج جزء لا يتجزأ من الأمن العربي، وإقرار الأمن في الخليج يتطلب إقراره في المناطق المتاخمة له كالمشرق العربي ومصر. والدليل على ذلك أن حرب اليمن ومحاولة الانفصال فيها عام ١٩٩٤ أثرتا في أمن الخليج. كما أن السياسة السورية كانت أيضاً تلقي بظلالها على الخليج. وفي ظل ذلك، فإن من المؤكد أن تفاعل السياسة المصرية مع الدول الخليجية يصب في صالح الطرفين، وفي صالح دعم الأمن العربي، أو ما بقي منه، إجمالاً. وهناك عدة قنوات لدعم هذا التفاعل، هي:

١- إن قناة السويس تعد شرياناً حيوياً للدول الخليجية، نتيجة لمرور ثلثي إنتاج دول الخليج من النفط عبرها، ومن ثم تعد-إضافة إلى هرمز وباب المندب- ممرات مائية مهمة تعالج في وحدة واحدة في كافة دراسات الأمن الخليجي. يضاف إلى ذلك ويدعمه أن السعودية واليمن تشاركان مصر في شواطئ البحر الأحمر، وبالتأكيد لا يمكن الحديث عن أمن الضفة الشرقية للبحر الأحمر بمعزل عن أمن ضفته الغربية، أي أن أمن مصر مرتبط ارتباطاً وثيقاً بأمن الخليج.

إن ذلك يفسر كثيراً من المواقف المصرية في هذه المنطقة الحيوية، فقد لعبت مصر دوراً في دعم استقلال الكويت عام ١٩٦١، وفي محاولة نزع فتيل الأزمة بين الكويت والعراق قبيل الغزو العراقي، وشاركت في حرب تحرير الكويت، وهي المشاركة التي سمحت للدول العربية بالمشاركة بعد ذلك. ثم بلورت الموقف القائم على تحرير الكويت من دون دخول الأراضي العراقية، ومن دون المشاركة في الحرب على العراق فيما بعد، كما انضمت إلى مجموعة (٦+٢+١) التي تحولت فيما بعد إلى (٦+٣+١) (دول الخليج الست ومصر، والأردن، ثم العراق، وأخيراً الولايات المتحدة) المعنية بأمن الخليج.

٢- إن هناك أعداداً كبيرة من العمال المصريين في الخليج، فقد شهدت سبعينات القرن العشرين هجرة أعداد كبيرة من المصريين إلى دول الخليج العربية، وفي الموجة الثانية لعمل المصريين بالخارج بعد الموجة الأولى التي بدأت في عشرينات ذلك القرن لدعم نهضة هذه الدول، وجسدتها إعارات من الحكومة المصرية للنهضة بالتعليم وتنظيم الجمارك أو لدعم الإدارة الحكومية، وكانت مصر تتحمل أغلب أو كل نفقاتهم ورواتبهم.

وعلى الرغم من عدم وجود إحصائيات دقيقة لعدد المصريين في الخارج لدى الجهات الحكومية المصرية المختصة، وأماكن هجرتهم،

فإن الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء قدر في مايو - ١٩٩٩ على سبيل المثال -حجم (العمال)المصريين في الخارج بنحو ٣,٥ مليون، منهم نحو ٢,٨ مليون شخص في الخليج إجمالاً، وهي تقديرات تقل كثيراً عن الأعداد الموجودة بالفعل لوجود عمالة مؤقتة لم تؤخذ في الحسبان. فإذا افترضنا أن كل مواطن يعول أربعة أشخاص في المتوسط، فإن عدد المصريين الذين ترتبط اقتصاداتهم بالخليج يتعدى ٦ ملايين مواطن.

إن هذا الوجود المصري في الخليج يعد مهماً لمصر، لأنه يمثل جسراً للتواصل الإنساني والاجتماعي بين أبناء الشعب المصري وأبناء الشعوب الخليجية، ما يمكن أن يكون على المدى البعيد أساساً لقبول عام يمهد لتبادل أوسع للمصالح المشتركة بين الجانبين. كما أن لهذا الوجود المصري مردود إيجابي على ميزان المدفوعات، إذ إن تحويلات المصريين في الخارج فاقت قيمة الصادرات المصرية بثلاث مرات خلال الفترة من ١٩٨٤ إلى ١٩٩٤. وبلغت قيمتها عام ١٩٩٨-١٩٩٩ -وفقاً لبيانات البنك المركزي -نحو ٣,٣ مليار دولار، بينما كانت حصيلة الصادرات النفطية مليار دولار فقط، وهو ما دفع د. جمال حمدان إلى أن يشير لهذه الظاهرة في موسوعته (شخصية مصر) بالقول إن تدفق تحويلات المغتربين يضخ في الاقتصاد الوطني دخلاً ضخماً يناهز عشر الدخل القومي، بحيث بدأ يغير أبعاده واتجاهاته بقدر أو آخر، كما أخذ يعيد تركيب المجتمع المصري، ويعيد أيضاً ترتيب طبقاته إلى حد مماثل.. كما أن آثار التحويلات لم تقتصر على طبقة أفقية واحدة، وإنما انتشرت لتشمل نظاماً رأسياً كاملاً من طبقات المجتمع المصري جميعاً، وعلى وجه التقريب ابتداء من الحرفيين والفلاحين، حتى المثقفين والمهنيين والتجار. لذا، جاء تأثير التحويلات الطبقي أكثر تعقيداً وتلوناً، مثلما تسرب إلى القرى والريف، ولم يقتصر على المدن، وإن كان قد تركز فيها بالطبع. إضافة إلى ذلك، فقد أسهم استيعاب منطقة الخليج لأعداد كبيرة من المصريين والقوى البشرية المصرية في التقليل من نسبة البطالة المحلية، وخفف من العبء الملقى على عاتق الاقتصاد المصري وعلى الخدمات.

٣- إن هناك تفاعلاً اقتصادياً واسع النطاق بين مصر ودول الخليج. ويعد التفاعل الاقتصادي بمثابة القناة الثالثة لتفاعل مصر مع دول الخليج. ويوجد مؤشران له، الأول: حجم التبادل الاقتصادي بين مصر ودول الخليج تصديراً واستيراداً، والآخر: حجم الاستثمارات المتبادلة. فلقد وصل حجم التبادل التجاري بين مصر ودول الخليج عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠، إلى ٥٠ في المائة تقريباً من إجمالي حجم التبادل التجاري مع مجمل الدول العربية، وهو ما يوضح انحياز التعامل الاقتصادي لمصر نحو منطقة الخليج، خاصة أن هذا الاتجاه مسيطر على علاقات مصر الاقتصادية منذ بداية ثمانينات القرن العشرين.

وقد سيطر الاتجاه نفسه على الاستثمارات بين مصر ودول مجلس التعاون الخليجي، فقد بلغت قيمة الاستثمارات المباشرة البينية العربية عام ٢٠١٠ نحو ٧,٥ مليار دولار، كان من بينها ٦,٢ مليار دولار مع دول مجلس التعاون الخليجي، وكانت السعودية في المقدمة، تليها الإمارات، ثم الكويت، قطر، البحرين، وأخيراً عُمان.

دول مجلس التعاون وثورة مصر

مع قيام الثورة في تونس ثم مصر ثم ليبيا وامتدادها لليمن، أدركت كافة دول الخليج أنها ليست بعيدة عن (الربيع العربي). وللوهلة الأولى، اتخذت موقفاً متحفظاً متمثلاً في اعتبار المشكلة داخلية، مع الإعراب عن الأمل في حل الأزمة سلمياً، وحث الولايات المتحدة-وفق بعض التقارير -على عدم التخلي عن الرئيس السابق حسني مبارك، ووصل الأمر إلى اقتراح تعويض مصر عن المعونة الأمريكية، إذا لزم الأمر.

> هنالك ترابط وثيق ومصالح متشابكة تربط مصر بدول مجلس التعاون

وعلى الرغم من بعض القرارات التي اتخذتها الحكومة المصرية ضد بعض رجال الأعمال العرب في الخليج، فإن السعودية كان لها فضل السبق في الفصل بين هذه الأمور والعلاقات مع مصر بعد الثورة. وكان الموقف المتحفظ الذي اتخذته السعودية، بصدد الموقف من الرئيس المصري السابق حسني مبارك، نابعاً من رغبة في أن يحتفظ الزعماء العرب بقدر من الاحترام الذي يترافق مع خروجهم من السلطة، وعدم الدفع باتجاه القيام بعمليات انتقامية من الرئيس السابق أو مؤسسة الرئاسة، لما يؤديه ذلك من تداعي ما تبقى من هيبة مؤسسة الحكم العربي.

وعلى الرغم من إعلان دول الخليج عن توفير دعم مالي للاقتصاد المصري، فإن هذا الدعم لم يعلن عن وصوله إلا بنسب محدودة، في وقت انتشرت فيه أنباء عن سفر مبارك إلى تبوك للعلاج، ورغبة السعودية في عدم محاكمته، ما أدى في النهاية إلى ملابسات مهاجمة السفارة السعودية بالقاهرة، أو ما بدا أنه مهاجمة لها.

ويمكن القول إن هنالك ترابطاً وثيقاً ومصالح متشابكة جسدتها العلاقة التي تربط مصر بدول مجلس التعاون الخليجي، ورغم ما يبدو على السطح من توتر أو سوء فهم في مسيرة العلاقات المصرية - الخليجية فإن هنالك حقيقة لا مناص من الاعتراف بها وهي أن استمرار مثل هذه العلاقة مع زيادة وتائرها وتمتينها يفضي إلى تمتين النظام الإقليمي العربي وترسيخ وجوده في ظل موجة من المتغيرات التي تعصف به، وتكاد تقضي عليه ●

*أستاذ العلوم السياسية - جامعة بغداد

دول الخليج والصحوة العربية

لا يزال هناك الكثير من المراقبين والمتابعين وحتى بعض المثقفين يرون أن في تلك الثورات العارمة الحالية والمتوقعة في أماكن مختلفة من العالم العربي، (إذا ما أطلقنا عليها اسم ثورة فإنه تجاوز لأن التسمية لا تهم)، دعوة للعنف والفتنة والفوضى، بل اعتبروها ثورة الغوغائيين تحت ستار ما يسمونها ثورة الديمقراطية.

د. عبدالحفيظ محبوب *

لكن سيدون التاريخ بأن تلك الثورات لحظة فاصلة في تاريخ البلدان العربية والشروع بمسار جديد نحو السلام والديمقراطية والرخاء للأجيال القادمة بعدما كانت تستأثر حفنة صغيرة بثروات تلك البلدان ما تسمى (رأسمالية المحسوبية)، ولم تكتف بذلك بل حرمت الشعوب التي تحكمها حتى من أبسط حقوقها الإنسانية والمدنية والقانونية بسبب أن شعوب تلك الدول تعيش في ظل دكتاتوريات في عصر الديمقراطية وهي أسرى لحرب الإرهاب التي تحررت منها الآن بعد تلك الثورات.

ولكن لماذا ينظر إلى تكرار مثل تلك الثورات في أكثر من بلد عربي بأنها مجرد ركوب موجة، ولم ينظر إلى المظالم الكبرى التي تعيشها تلك الشعوب، وأن الثائرين السابقين في تونس ومصر شجعتهم على مطالبة حكامهم بوقف هذه المظالم الكبرى، ويقولون لهم (كفى مظالم بعد اليوم)، فرؤية السلطات الأمنية في مصر أثناء الأزمة اعتبرت أن كل من يتطاول على أسياده ستقص يده مثلما ظهرت مثل تلك التصريحات على القنوات الفضائية، وهذا يدل على أن الدولة في معظمها بوليسية وليست مدنية، في حين نجد في ألمانيا أن وزير الدفاع يستقيل بضغط من الشارع الألماني نظير اقتباس معلومات لأشخاص في رسالته للدكتوراه من دون ذكر أسماء من اقتبس منهم، ما جعلهم يعتبرون أن هذه الرسالة مزورة، ومثله استقالة وزيرة الخارجية الفرنسية لاتهامها بأنها ارتشت نظير استخدامها طائرة (بن علي). فمحاسبة المسؤولين تتم من قبل الشعب، لكن ما نجده بسبب غياب المحاسبة في الدول العربية ثروات طائلة في خزائن ضخمة داخل قصر الرئيس التونسي السابق (بن علي) بعد الإطاحة به، ومثلها ثروة القذافي التي تقدر بـ ١٣٠ مليار دولار، أي أربعة أضعاف ميزانية ليبيا، وكذلك ثروات هائلة للزمرة المسجونة في مصر.

فالعالم أصبح يتشارك اليوم بقيم وآمال مشتركة بعيداً عن المصالح الجيو-استراتيجية للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وهذه المصالح أوجدتهم على مفترق طرق مع العالم العربي.

وقد انتفض شباب الأمة العربية سلمياً من أجل المطالبة بالإصلاح، وليس على غرار (القاعدة) التي كانت تطالب الإصلاح بالعنف والإرهاب، وهي تريد الانتقال من الكبت إلى الحرية، ومن حكم الفرد إلى حكم الشعب، لأن هذا الشباب يحمل هوية عالمية متحالفة مع ثورة الاتصالات و(الفيس بوك) التي لم تتمكن الحكومات من إيقافها، وإن استطاعت إيقافها اليوم فلن تستطيع إيقافها غداً، مثلما تمكنت في الماضي من قمع وكسر شوكة المعارضين المثقفين الذين كانوا يطالبون بالإصلاح واتهامهم بالعمالة لدول أجنبية أو بالأصولية التي تهدد المصالح العالمية.

فإذا ما تحققت صحوة الحرية، فإن إرهاب (القاعدة) سيزول لأنه يعمل في ظل أنظمة دكتاتورية عسكرت النظام لتضمن بقاءها أطول فترة ممكنة، وتستطيع قمع الثائرين عليها مثلما حصل مع نظام القذافي الذي تمكن من الصمود أمام شعبه، وارتكب نتيجة هذا الصمود مجازر كبيرة من دون أي اكتراث للدم الليبي واليوم في سوريا يرتكب النظام السوري مجازر عديدة أهمها في الحولة التي جعلت العالم الغربي يلجأ إلى طرد السفراء السوريين وهو أقل احتجاج ريثما يحسم العالم أمره. فقد استطاعت الثورات الشعبية العربية رسم مسار جديد للأمة العربية ما لم تستطع نظريات غربية تم ترويجها من قبل من أجل أن يتبناها العرب مثل الحديث عن الأممية الليبرالية، والسياسة الواقعية، ونظريات المحافظين الجدد.

فالديمقراطية ستسير في البلدان العربية من دون تدخل أجنبي، لكنها بحاجة إلى وقت، وسترسم خريطة جديدة تعزز من ميزان القوى الداخلي يمكن أن يتفوق على ميزان القوى الخارجي الذي تعودت عليه الدول العربية طوال العقود الماضية عندما كانت تعتمد بشكل قوي على القوة والمصالح الاستراتيجية الخارجية والتي كانت سبباً من أسباب الصراع العربي واختراق صفوفه، ونتج عنه غياب

للدور العربي بالكامل. فالقوى الكبرى أصبحت الآن مندهشة، وتراقب عن كثب ما يحدث من ثورات وانتفاضات في بلدان عربية عدة، وسيسخر منهم التاريخ بعدما عقدوا صفقات مع طغاة بحجة محاربة الإرهاب باعتبار أنه يهدد دولهم حتى لا تتكرر أحداث مثل أحداث ١١سبتمبر ٢٠٠١.

وسيحدث هناك انقلاب فكري وسياسي لدى الغرب، لأن الثورات من شرق أوروبا حدثت بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وانتهاء دعمه للحكام الدكتاتوريين، بينما الثورات العربية أو الانتفاضات فإنها حدثت ضد دكتاتوريات في أوج قوتها.

وقد اتسعت رقعة الثورات العربية، فهذه الثورات قامت على أكتاف استحقاقات معيشية تتصل بالاقتصاد والحريات المدنية أكثر ما تتصل بالشعارات القومية، ولذلك لا يمكن أن توصف هذه الثورات بنفس أوصاف الثورات التي قادها العسكر ذات يوم من تاريخنا العربي المأزوم.

فالثورات العسكرية اتخذت من الشعارات القومية أو السياسية أو الطائفية أو الحزبية غطاء ومبرراً لقيام واستمرار مشروعها للخلاص من الاستعمار أو الخلاص من أنظمة سابقة إما ملكية أو انقلابية، وهي لا تقل عنها أو قد تكون أسوأ منها وتسميها أحياناً بالثورات الشعبية، وهي ليست كذلك وإنما لمجرد بقاء أنظمتهم مثلما ادعى القذافي بالجماهيرية الليبية التي كانت تتحكم فيها أعداد محدودة من طائفته أو من عائلته وكذلك الحال في سوريا واليمن وإن كانت تشارك فئات أخرى فهي من أجل إسكات الجماهير فقط، وقد يكونون موالين للنظام الحاكم أو لا يستطيعون البوح بما ينفع الشعب، لكنه يضر الحاكم فلن يستطيعوا كأنهم في حكم المأسور في حديقة غنّاء.

إن شباب الثورات العربية الحالية تعلّموا وانكفأوا بشهاداتهم على رصيف البطالة، لأن محددات الانتماء السياسي أو الطائفي أو غيره المهور بالشعارات لن تخلق لهم أوطاناً قادرة على استيعابهم واستيعاب أبنائهم من بعدهم، ولن تؤسس لحياة يعتز فيها المواطن أو الشاب المتعلم حتى يعتز بشعار قومية الثورات السابقة التي لم تتمكن من تحقيق آماله، ولن يدافع عنها وهي لم تتمكن من تأمين حياته المعيشية، لأنها واهية وواهنة العظم اقتصادياً في زمن ما عاد يتسع إلا للأقوياء.

فالدول تتنافس فيما بينها حول قوتها الاقتصادية وفاعلية خطواتها التنموية وهي القادرة على أن تعطي مواطنيها المنتسبين إليها فرصة العمل والمشاركة الفاعلة في اقتصاداتها.

وللمرة الأولى نجد في هذه الانتفاضات اشتراك جميع الطوائف والمذاهب والأقليات وكافة الأديان منصهرة كلها في بوتقة واحدة تردد بصوت عال وواحد الحرية وإسقاط الأنظمة الفاشية القمعية والاستخباراتية على شعوبها، وليس على أمن بلادها في الخارج لحماية أنظمتها. وهي تريد أنظمة شعبية جديدة قادرة على تأمين كرامة المواطن وحريته، ولا يمكن أن تؤمن كرامة وحرية المواطن من دون تأمين حياته المعيشية.

فالاقتصاد أصبح اليوم الضامن الوحيد للقوة القومية وليس العكس، بل الاقتصاد هو الذي يمنحها القدرة والقوة من أجل أن يتعايش الجميع بديلاً عن الصراع الذي تزرعه الشعارات السياسية والقومية والطائفية والدينية السابقة أو اللاحقة.

فلم تعد تنفع شعارات التأجيج الشعبي والتعبئة الطائفية لمشاعر الجماهير خلف تيارات سياسية وقومية ومذهبية لتنفيذ أجندة ضيقة تتعارض مع مبدأ التعايش بين الشعب الواحد في الوطن الواحد وهو ما نسميه المواطنة، وبين بقية الشعوب الأخرى لتحقيق التعاون والتكامل اللذين تفقدهما تلك الشعارات، بل تلغيهما وتزرع بديلاً عنهما الصراعات والنزعات الفئوية.

إيران مازالت تصعد الأزمات لإعاقة إنشاء مشروع عربي تقوده السعودية

ونجد أن كل الشعارات التي كانت تتردد في قنوات خاصة لتلك الفئات أو تلك الطوائف، فإنها مجرد أبواق لم تتمكن من تحقيق العزة والكرامة والحرية التي كانت تتشدق بها طوال الفترة الماضية وهي كالسراب يحسبه الظمآن ماء، وهذه الشعارات تضخمت في زمن غفلة الشعوب بسبب مرور المنطقة بأزمات إقليمية كانت بمثابة بيئة جاهزة وحاضنة لإنجاح مثل تلك الشعارات التي استطاعت أن تكون قاعدة شعبية عريضة، وهي فرصة مواتية الآن بعد هذه الثورات والانتفاضات التي كشفت عن الوجه القبيح لهذه الشعارات والأجندة الحقيقية التي كانت تتخفى خلفها الشعارات.

إن تجربة الثورات العربية أثبتت اليوم أن العزة القومية والوطنية والفئوية والدينية وغيرها لا تتحقق إلا بالجسد الاجتماعي الواحد الفاعل في بناء مجتمع اقتصادي يهتم بتنمية الثورة البشرية والعلمية والمادية ضمن تضامن اجتماعي.

وحتى أحلام الوحدة العربية التي ننادي بها جميعاً كانت مجردة من القوة الاقتصادية والعلمية، وكانت هشة وهي بمثابة بناء منزل من القش أو الرمل على شاطئ البحر فإنه يتآكل ويذهب هباء منثوراً، لأن المنزل من القش أو الرمل يحمل فناءه من داخله وهكذا التمسك بمثل هذه الشعارات فإنه يحمل في داخله فناءه.

فحقبة الشعارات السياسية والقومية التي طغت على عملية البناء أصبحت اليوم من التاريخ، وستستعد الثورات الشعبية اليوم لبناء مرحلة جديدة من البناء الحقيقي، ولن تحاول عبثاً أن تستنسخ شعارات شبيهة بما انتفضت عليه، والحذر ممن يدعون إلى مثل هذه الشعارات من الزمرة المتبقية على الساحة والتي أغضبها وهمشتها وحرمتها تلك الثورات من المكانة والمحسوبية والامتيازات التي كانت تحصل عليها على ظهر هذه الشعوب المستضعفة والمحرومة من حقوقها أو لمجرد أنها تحصل على الفتات.

أحلام الوحدة العربية التي ننادي بها جميعاً كانت مجردة من القوة الاقتصادية والعلمية

فالزمن الحاضر لم يعد يستوعب مثل هذه المفردات التي تضمن السلطة لبعض الطامحين للوصول إليها باسم الهوية القومية لا بقدرتهم ولا كفاءتهم ومكانتهم العلمية، بينما البناء هو شراكة بين الجميع لبناء وطن قادر على حماية جميع أفراده من دون فئة وتأمين احتياجاتهم المعيشية على أرض الواقع بدلاً من الوعود الزائفة أو الوقائع الافتراضية أو الشعارات الزائفة التي تجر الأمة إلى مهالك لا قبل لهم بها، ولم يحن وقتها أو هي بحاجة إلى قرار جماعي قادر على الإحاطة بكل الحسابات لا بقرار فئوي قاصر (شعاري) يهدف إلى تحقيق فوائد فئوية والحصول على قاعدة شعبية عريضة لا تدرك الأبعاد السياسية لهذا الفصيل أو ذاك.

بينما الوضع في المملكة العربية السعودية وبقية دول الخليج مختلف، فقد حرّمت هيئة كبار العلماء في السعودية المظاهرات في البلاد في ١٤٣٢/٤/١، وحثت المجتمع على أن يستشعر نعمة اجتماع الكلمة على هدى من الكتاب والسنة في ظل قيادة حكيمة، ودعت الجميع إلى بذل كل الأسباب التي تزيد من اللحمة وتوثق الألفة، وحذرت من كل الأسباب التي تؤدي إلى الضد من ذلك، مع تأكيدها على وجوب التناصح والتفاهم والتعاون على البر والتقوى والنهي عن الإثم والعدوان، وأكدت على الإصلاح على كل حال وفي كل وقت، وبينت الهيئة ما للنصيحة من مقام عال في الدين، حيث قال النبي صلى الله عليه وسلم (الدين النصيحة، قيل لمن يا رسول الله؟ قال: لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم) رواه مسلم. وفي حديث آخر قال عليه الصلاة والسلام (إن الله رضي لكم ثلاثاً، أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئاً، وأن تعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا، وأن تناصحوا من ولاه الله أمركم) رواه الإمام أحمد.

ولم تصدر هيئة كبار العلماء في السعودية هذا البيان إلا بعدما تعرضت البحرين وهي مجتمع طائفي موزع على طائفتين شديدتي التباعد في المصلحة الاجتماعية والانتماء السياسي والمذهبي، وكانت الطائفة الشيعية الأكثر جرأة وتمادياً من الأقليات الشيعية في المجتمعات الخليجية الأخرى في المطلب. ومهما كانت هذه المطالب، فإن ما جرى في مصر وتونس وليبيا واليمن وسوريا هي انفجارات ناجمة عن تذمر نتيجة لتكلس وجمود أنظمة انتهازية نتج عنها انهيار في المستوى المعيشي، وهذا لا يعني أن عمليات الإصلاح في دول الخليج قد اكتملت بل على العكس.

فاستغل شيعة البحرين عدوى الانتفاضات المصرية والتونسية، وغلّفوها بسلبياتها الفئوية من دون أن تكون شعبية مثلما حدث في تونس ومصر وليبيا واليمن، فاتسمت الانتفاضة الشيعية في البحرين بالغلو الطائفي بتحريض إيراني بحكم الولاء المذهبي المغلّف بتبعية ولاية الفقيه، ومملكة البحرين هي من الدول التي تطالب إيران بضمها منذ فترة.

ولا شك في أن استهداف البحرين لم يكن إلا لاستهداف السعودية والنيل من استقرارها، والسعودية مستهدفة من جانبين من قبل الجانب الإيراني ومن قبل اللوبي الصهيوني العالمي (حكومة العالم الخفية).

ومنذ أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ كانت السعودية هي المستهدفة مباشرة من قبل اللوبي الصهيوني، لكن تم استبدالها بالعراق، والغرب لا يهمه إلا مصالحه الذاتية، وأكبر دليل على ذلك دمجهم لطغاة في مجتمع دولي يكرههم، بل يسعى إلى الاقتصاص منهم، فتوني بلير استغل حب بوش الابن له ليقنعه بأن يسهم في تلميع صورة القذافي الذي يضرب شعبه بكافة الأسلحة في الوقت الذي تناسى صورته القبيحة التي لا تلمع، لكن كان بقاؤه مصلحة في تصدع الصف العربي الذي يحاول الملك عبدالله بن عبدالعزيز محاولاته الحثيثة لجمع صفه ولحمته، بل تناسى بلير أسلحة القذافي المصدرة إلى الإيرلنديين وقتلت البريطانيين وغيرها الكثير مما لا وقت لحصره.. هذا هو الغرب.

إن السعودية دولة محورية وهي قلب العالم الإسلامي والعربي ودولة نفطية كبرى تتحكم في جزء كبير من مفاصل الاقتصاد العالمي وهي شديدة الحساسية من امتداد التشيع إلى المشرق العربي، ورغم تحقق نجاح لإيران في سوريا إلا أن الملك عبدالله استطاع تبريد هذا الاختراق، وتمكن من تحييد حزب الله في لبنان بالحد الأدنى، أي أن السعودية كانت الجدار المنيع في وقف هذا التغلغل الشيعي في ظل انشغال مصر بتغيير النظام وهي تحافظ على استقرار الخليج من مناورات الاختراق الإيراني.

والسعودية ومعها بقية دول الخليج تشهد طفرة اقتصادية وتنموية جبارة لم يسبق لها مثيل مدعومة بنقلة تعليمية نوعية، وقد حاولت الدول الغربية إيقاف هذه الطفرة مثلما تمكنت من إيقافها سابقاً، وأدخلتها في حربين خليجيتين إلا أن السعودية وبقية دول الخليج كانت حريصة على عدم الدخول مرة أخرى في صراع جديد مع إيران وعدم الاشتراك في تلك الصراعات.

ويحسب للحكم السعودي تمكنه من توحيد أجزاء الدولة بعدما حدثت مصاهرة تاريخية ما بين الركنين الأساسيين وهما السياسة والدين، ورغم أنه يؤخذ على الإصلاح الديني (الصحوة الدينية) أنه لم يتمكن من التأثير في الحياة العقلية والاجتماعية، ووقف حائلاً أمام أي

تحديث اجتماعي ومدني، فإن الملك عبدالله بن عبدالعزيز تنبه إليه، ودشن الحوار الوطني المحلي لكي يتقبل المجتمع السعودي التعددية، ويتحول من العقلية القبلية التي تأثرت بها الحركة الإصلاحية الدينية خلال الفترة الماضية إلى منطق الدولة الوطنية الحديثة بوسائل مدنية.

واستطاع حكام هذه البلاد جمع شتات القبائل والجماعات تحت كيان واحد، وتغلبوا على الشعور القبلي الذي كان يهدد دائماً هذه الدولة بالتفكك، بل استطاعوا أن يقضوا على التفكك الإقليمي.

وأعتقد أنه بعد هذه الأحداث الأخيرة ستسرع دول الخليج، وتبادر إلى الانفتاح والإصلاح السياسي بما يتلاءم مع طبيعة التكوين القبلي والنسيج السكاني في دول الخليج، وستسرع أيضاً إلى الاندماج الخليجي وتحقيق المواطنة الخليجية بعدما كانت تتلكأ، وتتحسس الدول الصغرى من الدولة الكبرى في المنطقة من أن تهيمن عليها رغم أنها تعتبر المظلة الحامية لتلك الدول الصغيرة، وستقبل كل دولة خليجية بالجماعة باعتبارها قلعتها الحصينة التي تحميها من التحديات المتلاحقة، وكان أول قرار اتخذته دول الخليج تأسيس صندوق خليجي لدعم عُمان والبحرين لمواجهة التحديات الداخلية التي عانتا منها مؤخراً، واليوم أعلنت دول الخليج الاتحاد الخليجي الذي هو بحاجة إلى صيغة تضمن استمرار مسيرته.

العراق أصبح جاهزاً للتقسيم إلى ثلاث مناطق في ظل غياب مشروع عربي

وتمر المنطقة بمتغيرات جذرية وهي غير منفصلة عن المتغيرات العالمية أيضاً، فالمنطقة مرت بثورات عربية ولا تزال تداعياتها مستمرة حتى اليوم، ولا تزال أيضاً الثورة السورية قائمة، ولم تحسم بسبب تلك المتغيرات والصراع الدولي، وبسبب أن العالم مر بانهيارات اقتصادية متوالية منذ عام ٢٠٠٨ وحتى اليوم لا يزال يعاني من تلك التداعيات. وبناء على تلك التداعيات هناك تغيير للعديد من الاستراتيجيات وخصوصاً الاستراتيجية الأمريكية التي تغيرت إلى هيبة بلا هيمنة لتقليل العجز المالي واستخدام القوة الذكية، وترفض الولايات المتحدة استخدام القوة المنفردة بعيداً عن مجلس الأمن.

فحسمت أمريكا الحرب على الإرهاب بقتل أسامة بن لادن الذي كانت تحتفظ به ورقة رابحة وطعماً لتنفيذ استراتيجيتها في المنطقة، بينما اليوم خرجت من العراق، وستخرج من أفغانستان عام ٢٠١٤، لذلك هي تتحاور اليوم مع طالبان التي أصبحت منظمة غير إرهابية.

وبعد استثمار إيران للأوضاع السابقة في المنطقة ومساهمتها في تقديم خدمات لوجستية لأمريكا كافأتها عليها بتمكينها من التوغل في العراق، وهي جزء من تحقيق استراتيجيتها ومن ثم الامتداد إلى منطقة بلاد الشام، في هذه الأثناء انحسر الدور السعودي، وتداعى معه الموقف العربي برمته نتيجة لغياب مشروع عربي مشترك، ومعاناة الدور المصري من شيخوخة نتيجته فقد دوره العربي المؤثر، فتمكنت إيران من اختراق المنطقة العربية والتمدد فيها تحت شعارات عديدة كالمقاومة والصمود ومحاربة الشيطان الأكبر وإزالة إسرائيل من الخريطة، وبناء على تلك الشعارات استطاعت تفتيت المنطقة العربية وزرع الانقسام، وعانى الدور السعودي في تلك الفترة من هذا التمدد، وانكفأ دوره عن مواجهة النفوذ الإيراني خصوصاً في اليمن والبحرين، واستطاع الدور الإيراني تثبيت جذوره في لبنان، وحاولت السعودية تكوين حلف مع تركيا لمواجهة هذا التوغل في الأراضي العربية، لكن هذا الحلف فشل بسبب التحالف السوري- الإيراني الاستراتيجي ونتيجة لحسابات سياسية لتركيا في علاقتها مع العرب، لأن أولوياتها تنمية الاقتصاد التركي، ولا تريد أن تخسر علاقات عربية وإيرانية على خلاف الدور الإيراني الذي يريد تحقيق مكاسب قومية.

لذلك أصبحت الجبهات المضادة للدور السعودي عديدة في العراق ولبنان واليمن والبحرين، هذا علاوة على الجبهة التي خلقتها إيران مع سوريا ولبنان وحماس والتي تحولت إلى هلال يحاصر الدور العربي والسعودي، وتحول الدور السعودي من قيادة بناء مشروع عربي إلى المقاومة فقط واللعب على دور المصالح مع الدول الكبرى مثل أمريكا وتركيا وفرنسا، لكن هذه المحاولات لم تجد واقعاً ملموساً، ولم تحد من النفوذ الإيراني.

بينما اليوم وبعد الثورات العربية التي لم يتوقعها العالم والتي يمكن أن تغير من خريطة الاستراتيجيات السابقة في المنطقة، يأتي الدور السعودي لإعادة ترتيب أوراق المنطقة وتحجيم الدور الإيراني من دون الدخول مع إيران في صراع (باعتبار أن إيران دولة مجاورة)، وتحاول إعادة العراق إلى حاضنته العربية وتفكيك التحالف السوري- الإيراني عن طريق التوجه نحو دعم الثورة السورية بعدما فشلت كل المحاولات السلمية التي جربتها الجامعة العربية بما فيها خطة عنان.

وبالطبع فإن أوروبا والسعودية لا تريد لتركيا أن تحل محل إيران في المنطقة، لكنها تريد أن تكون شريكة للدول العربية وهنا يأتي الدور السعودي بمفرده اليوم ليقوم بهندسة خريطة جديدة للمنطقة يعيد للدور العربي مكانته وتحجيم الأدوار الأخرى غير العربية في المنطقة.

فالسعودية منزعجة من تقاطر القوات الأجنبية إلى منطقة الخليج بحجة تهديد إيران بإغلاق مضيق هرمز بسبب العقوبات التي فرضها الغرب عليها، والتي كان آخرها العقوبات على تصدير النفط الإيراني لتهديد الاقتصاد الإيراني وزعزعة النظام في الداخل من أجل أن ترضخ إيران وتقبل بالجلوس على طاولة المفاوضات سواء في اسطنبول أو بغداد أو موسكو بعدما فشلت المفاوضات في بغداد.

وقد تميزت منطقة الشرق الأوسط خلال العقد الماضي بصراعات جغرافية - استراتيجية ضمن إطار حرب باردة صنعتها أمريكا في المنطقة لتضع العرب في مواجهة حرب باردة مع الشيعة حتى بدأت تعاني الدول العربية من الهلال الشيعي الإيراني العربي الممتد من إيران

السعودية تسعى لإعادة ترتيب أوراق المنطقة وتحجيم الدور الإيراني دون الدخول في صراع مع إيران

فالعراق إلى لبنان، أي أن الولايات المتحدة خلقت من الأقلية الشيعية قوة في مقابل الأغلبية السنية فيما كان الاستعمار في ما سبق يهدد الأغلبية بالأقليات عن طريق دعمها.

وبالمثل فإن المنطقة اليوم بعد ثورات (الربيع العربي) منشغلة بهوية السلطة العربية القادمة أكثر من صياغة مشروع عربي يحرس المنطقة من بقية المشاريع الإقليمية فيها، ومصر اليوم جديرة بالمتابعة باعتبارها نافذة العالم العربي، لذلك، فإن البعض بدأ يحذر من الهلال (الإخواني) على شاكلة الهلال الشيعي من قبل، وكأن المنطقة كتب عليها أن تدخل في صراع مذهبي وديني، وتصبح ساحة مستباحة لبقية المشاريع الأخرى.

ورغم ما تواجهه إيران اليوم من خسائر حيوية واستراتيجية إلا أنها لا تزال تفتعل وتصعّد الأزمات لإعاقة إنشاء مشروع عربي تقوده السعودية أو على الأقل إعاقة تقدمه من أجل ألا يحقق مزايا استراتيجية كبيرة جداً على حساب إيران، فبعد أزمتي البحرين والعوامية في المنطقة الشرقية لجأت إيران إلى تصعيد مزدوج في العراق من جهة ومن جهة ثانية إعلانها عن التنقيب في الجرف القاري التي تعود سيادته للكويت والسعودية، وهي في الوقت نفسه تحاول إجبار العالم على فك عزلتها، ومحاولة تفكيك اتحاد دول المجلس الخليجي والجلوس على طاولة المفاوضات مع الكويت بمعزل عن السعودية.

لكن الكويت أعلنت أنها ترفض أي عمل أحادي من جانب إيران في حقل الدرة، وأن الحقوق السيادية هي فقط للكويت والسعودية اللتين تطالبان بترسيم الحدود البحرية مع إيران منعاً لاعتداء طرف على حقوق الطرف الآخر.

بينما في العراق بدأ نوري المالكي محاولته البائسة واليائسة للسيطرة على الحكومة، وكأن العرب يتعرضون مرة أخرى إلى تقسيم يشبه تقسيم عام ١٩١٩ بعد هزيمة الإمبراطورية العثمانية في الحرب العالمية الأولى، حيث قسمت البلاد العربية حينها بين فرنسا وبريطانيا.

وتعتبر تركيا الناهضة اليوم المنافس الأقوى لإيران في المنطقة وهي التي تحظى بنصيب الأسد كشريك لتلك الثورات خصوصاً إذا ما اعتبرنا أن العرب يحاولون استنساخ التجربة التركية والابتعاد عن النموذج الإيراني الذي أثبت فشله خصوصاً بعد تراجع الدور الأمريكي في المنطقة كلاعب مهيمن.

إن الثورات العربية بحاجة إلى راع إقليمي، ونجد اليوم (الجيش السوري الحر) يتخذ من تركيا ملاذاً آمناً خصوصاً بعدما وقف النظام التركي بجانب الثورة السورية وبجانب حرية الشعب على عكس النظام الإيراني. ونلاحظ الوجود التركي عبر مشاريع البناء والاستثمارات وتبادل السلع الاستهلاكية، وتريد تركيا أن يصبح إقليم كردستان عازلاً ضد المد الشيعي والتدخل الإيراني في تركيا، وبالمثل تحاول إيران إقامة إقليم شيعي في جنوب العراق لحماية إيران من المد السني المدعوم سعودياً وخليجياً، وكان العراق أصبح جاهزاً للتقسيم إلى ثلاث مناطق في ظل غياب مشروع عربي.

وهناك صراع بين إيران وتركيا على سوريا، لكن لم نر حتى اليوم مشروعاً عربياً واضحاً يمنع من استباحة الأراضي العربية ويقيم شراكة طبيعية مع هذه المشاريع بدلاً من تركها من دون وجود حماية عربية أو مشروع عربي يتفاهم معها حول مستقبل المنطقة بدلاً من استفرادها بها من دون وجود شريك عربي حقيقي.

إن صناع السياسة في السعودية يدركون مثل هذه التحركات، ويرفضون أن يكون مستقبل المنطقة تركياً إيرانياً، وتصبح المنطقة قابلة للتقسيم والتدخل الخارجي، ويريدون أن تعود مصر وسوريا إلى الحاضنة العربية.

فبعد أن كان النظام السوري يعد مصلحة إسرائيلية وأولوية لواشنطن، لم يعد له اليوم أهمية تذكر لا لتل أبيب ولا واشنطن، وحسب عدد كبير من الاستراتيجيين الذين يرون أن حزب الله يعتبر من أكبر الخاسرين من سقوط نظام بشار الأسد لأسباب استراتيجية واضحة لها علاقة بانهيار محور الممانعة المحتمل.

ويعتقد البعض أن انهيار محور الممانعة يتسبب في إحداث خلل في موازين القوى مع إسرائيل، لكن لم يتنبه مثل هؤلاء بأن محور الممانعة هو محور مختل قد يكون مقلقاً لإسرائيل ومصدر قلق أمني واستراتيجي، لكن كلف الأمة العربية والسورية الكثير أهمها تفكك المحور العربي واختراقه من قبل المشروع الإيراني.

ومعروف أن هناك حرباً باردة بين المحورين الإيراني والسعودي، لأن المحور السعودي وفي ظل التفكك العربي لن يسمح للمشروع الإيراني بالاستمرار في التوغل والتمدد في شرق العالم العربي وغربه، يسرح ويمرح متاجراً بالقضية الفلسطينية ومستغلاً عواطف عامة المسلمين وأملهم في تحرير القدس وفلسطين، ومن لا يعرفه فهو نظام براغماتي يتعامل حتى مع إسرائيل في سبيل تحقيق مشروعه القومي حتى لو كان على حساب العرب أو القضية الفلسطينية، لذلك نجد أن أمريكا غضت الطرف كثيراً عن المشروع الإيراني في الأراضي العربية.

لكن نجد اليوم قلقاً كبيراً جداً في إيران وخصوصاً في صفوف حزب الله ومن أمينه العام من انهيار هذا المحور باعتباره دعامه أساسية للمحور الإيراني في المنطقة العربية، ونكتشف هذا القلق من خطاب حسن نصرالله بمناسبة مرور ٢٢ عاماً على وفاة (الخميني)، حيث حذّر في خطابه من تقسيم سوريا في حال سقوط النظام، وهدد السعودية في حال تقسيم سوريا بأن التقسيم سيطالها وهي قراءة استراتيجية مرتبكة يشوبها الغموض، تذكرنا بخطاب القذافي بعد القبض على صدام حسين حين هدد القادة العرب في أحد المؤتمرات العربية بالقول: (إن الدور سيأتي عليكم)، وبدأ هذا الدور بالقذافي نفسه لأنه كان أيديولوجياً غير منفتح لا يقبل غير رأيه أي (أنني أرى ما لا ترون)، كأنه يعتبر الشعب قطعاناً من الأغنام يسيرها كيفما يشاء. وستركز إيران مستقبلاً بعد خسارتها سوريا على لبنان لوجود حزب الله، وسيدخل لبنان مرحلة صراع إقليمي جديدة.

وفي مثل هذه الظروف يحتاج العرب إلى عقلنة الرؤية، والسعودية ومصر (بعد أن تستعيد استقرارها) لا يريدان من إيران سوى التعاون والاحترام المتبادل، وإذا ما توقفت إيران عن تصدير الثورة الخمينية إلى البلدان العربية وأوقفت قضم وتآكل أجزاء من العالم العربي والتنازل عن المناطق التي توغلت فيها نتيجة لتحالفها مع سوريا أو نتيجة لغزو أمريكا للعراق وإنشاء ميليشيات تابعة لها خصوصاً في العراق مدعومة من قبل إيران وهو ما أدى إلى تقسيم العرب وتهديد مناطقهم الحيوية.

إن السعودية تستغل فرصة ثورات (الربيع العربي) لا لتنفيذ أجندة خاصة بها كمشروع أيديولوجي، بل لإعادة رص الصفوف العربية وإعادة التماسك العربي الذي أصبح هشاً ومفتتاً في الفترة الماضية، بجانب تدشين مرحلة جديدة من التعاون العربي- التركي، ولا تستبعد السعودية إيران من هذا التعاون بشرط أن تتوقف إيران عن المشروع الإيراني، وتتنازل عن الاختراقات التي حققتها في الفترة الماضية في أماكن متفرقة من العالم العربي، فلا مانع لدى السعودية من تكوين قوة إقليمية متعاونة.

فالمقاومة الحقيقية هي إعادة الوحدة والتماسك بين أجزاء الوطن العربي القائم على أسس التعاون الاقتصادي لتتمكن من الاندماج العالمي عندها ستحسب إسرائيل للعرب حساباً، إذ كيف تحسب إسرائيل حساباً للعرب وناتجها القومي قريب من الناتج القومي لمصر وهي أكبر دولة عربية؟ فسلاح حزب الله لابد أن يندمج تحت سقف الدولة اللبنانية، ولا يمكن أن يقبل المجتمع الدولي بسلاح لمجموعة أو فئة تهدد به الآخرين.

كما حاولت إيران نقل تجربتها إلى سوريا بنقل ميليشيا (الباسيج) إليها للمشاركة في قمع التظاهرات هناك، لكن تلك التجربة فشلت، والآن يرفع السوريون شعارات ضد إيران وحزب الله، فالأزمات تكشف الأقنعة وتفضح حقيقة الشعارات الزائفة التي كانت تنطلي على عامة الشعوب بل حتى على مجموعة كبيرة من المثقفين الذين كنا نستمع إليهم في الفضائيات يدافعون عن تلك الشعارات الزائفة، والشعب السوري يبدي الاحترام لتركيا على عكس إيران بسبب وقوفها مع الشعب السوري رغم أن أردوغان هو الذي أقنع الغرب بإعطاء فرصة لبشار الأسد لإجراء إصلاح جذري قائم على التعددية، لكن سوريا ترى أن تاريخها ذي السبعة آلاف سنة يجعل من الصعب أن تقبل نصائح من تركيا.

وبعد أن فشلت إيران في استغلال فرصة ثورات (الربيع العربي) ودعم شيعة البحرين لإعلان جمهورية إسلامية فيها تكون تابعة لإيران، قامت السعودية بخطوة استباقية كعادتها بإرسال قوات (درع الجزيرة) لحماية البحرين من احتمال احتلالها وتدخل أجنبي فيها بحجة الدفاع عن شيعة البحرين، وفشلت إيران في تقديم يد المساعدة كذلك في سوريا.

اتسمت الانتفاضة الشيعية في البحرين بالغلو الطائفي بتحريض إيراني

فإيران تخسر دولة عربية مهمة تلعب دوراً في مواجهة ومجابهة الاستراتيجية الأمريكية على الأراضي العربية رغم أن هناك توافقاً إيرانياً أمريكياً من دون اتفاق موقع، لكن وفق مصالح الطرفين، جعل كل منهما يغض الطرف عن الآخر.

فإيران اليوم تعيد حساباتها الإقليمية بشكل مختلف في المنطقة العربية مقابل حضور دور السعودية التي تلعب الدور الأبرز في الخليج. فالسعودية بدورها تراقب عن كثب الدور الإيراني في قلب معادلات القوى في الخليج بعد انهيار نظام صدام حسين وتحقق لها ذلك ولو جزئياً.

ومحصلة الأمر أن الوضع في سوريا وصل إلى نقطة اللاعودة وحتماً سيأتي اليوم الذي يعود فيه العراق إلى الحاضنة العربية، وليس شرطاً أن يقطع العراق علاقاته مع إيران، بل يمنع إيران من التدخل في الشأن العراقي ويصبح دولة مستقلة غير تابعة لأي طرف، بل يصبح دولة فاعلة في التماسك العربي الإقليمي، ويلعب دور الريادة إلى جانب السعودية ومصر ضمن معادلة عربية إقليمية جديدة بعيدة عن الأيديولوجيات التي سادت في الفترة الماضية.

فالمستقبل ينبئنا بخلق ديناميكية إعادة اصطفاف إقليمي مختلف عن سابقه يضعف من الدور الإيراني الذي تصاعد في النصف الثاني من العقد الماضي، ويرفع من تأثير السعودية ليس في الخليج فقط وإنما كذلك في المشرق العربي برمته ●

*أستاذ في جامعة أم القرى بمكة

التغيير وأثره في مستقبل العلاقات الخليجية- العربية

يخطئ كل من يظن أن التغيير هو حدث اليوم، لأنه ظاهرة موجودة في عمق التاريخ وعلى مر العصور وتبدل الأزمان، فليس ثمة حقيقة مطلقة وثابتة سوى وجود الله سبحانه وتعالى، وكل الأمور هي في موضع حركي تفاعلي، فما برحت تزيح شيئاً حتى تأتي بشيء آخر بديل لِما هو مزاح، وهذا ما ينطبق على عالمنا العربي والتغيير الذي جرى ومازال يجري فيه .

محمد وائل القيسي *

إذا كانت عربة التغيير قد انطلقت من العراق بإرادة خارجية ممثلة بقوة دولية (الولايات المتحدة الأمريكية)، مروراً بتونس ومصر وليبيا التي توافقت فيها إرادات الشعوب مع الإرادة الخارجية ثم اليمن وربما في سوريا، فإن محطتها المقبلة قد تكون دولاً أخرى عربية أو إقليمية مجاورة لها، في ظل أنظمة التأثير سواء الداخلية منها أو الإقليمية والدولية.

ماهية التغيير والمفاهيم المقاربة:

التغيير لغة يعني التبديل والانتقال من حالة إلى أخرى، إذ تقول: غيرت الشيء فتغير ، أي بدلته فتبدل. واصطلاحاً هو إحداث شيء لم يكن قبله، والتغيير له عناصر لا يتم إلا بها ، وهي: الأشخاص ، والأشياء ، والأفكار. فالتغيير يقوم على متابعة تحليلية لحركة هذه العناصر في إطار الحياة الاجتماعية للإنسان. أما على المستوى السياسي فيمكن القول إن من أولى الفهم التي ينبغي أن يتسلح بها المتتبع لمسيرة السياسة الدولية بمجملها لاسيما الأكاديمي، هي الرصد، فمن خلاله يستطيع أن يعين ملامح تطور تلك المسيرة ونقاط ذروة الفعل فيها وانتكاساته (ثغراته) وحجم الفاعلين وساحات الفعل ومستجداته، حيث إن أول انشغالاته ستكون يقيناً رصد حركة التغيير. فمنذ أن بدأ الوعي بالعالم قبل أكثر من قرن من الزمان، بدأ الجميع يبحث عن ظاهرة موضوعية هي احتمالية التغيير، ساعدهم في ذلك تبعثر العالم في قارات مختلفة التكوين والتأليف وغير مترابطة لكنها متفاعلة ولها تأثيرات متبادلة، لذا ليس من السهولة بمكان حسم رأي ثابت بخصوص التغيير وإشكالية حدوثه. فالتغيير مرتبط دائماً بزمن يحدد فروضه، مثلما ارتبط في أغلب حالاته بتوافر بديل تعمل الظروف السابقة للتغيير على تسويغه مثلما تعمل عناصر ومفردات التغيير ذاته على إنضاجه في فترة أخرى. ولهذا اختلفت الآراء بشأن تفسيره، فالاتجاه الأول يرى أن التغيير حالة روتينية في المجتمع الإنساني لاسيما ببعده السياسي، فالقديم لا يمنع الجديد من البروز، فضلاً عن مدى تداخلهما قيمياً وإجرائياً. وباختصار مراحل التغيير يصل هذا الرهط إلى (النظام الدولي الجديد) الذي يعد من وجهة نظرهم حالة مشخصة لعملية انتقال مرحلي من القطبية الثنائية إلى الأحادية التي تتحدد معالمها تبعاً لاستمرارية حركة التغيير الحاصل ليفسر لنا هلامية احتوائه فضلاً عن تعدد حجمه. أما الاتجاه الثاني فيرى دعاته أن التغيير فعل طارئ يعتمد في حدوثه وصيرورته على توافر الحدث والغرض معاً. فانهيار الاتحاد السوفييتي هو الذي وفّر الفرصة للفعل الأمريكي بالانفراد، وليس كما يدعي أصحاب الاتجاه الأول بأن التغيير ناتج عن وجود ثغرة في آلية النظام الدولي، ومن ثم فقد مثّل ذلك مفاجأة حملت بذرة التغيير الذي يعتبر أساس التحول

الفترة السابقة للتغيير العربي شهدت نوعاً من الجمود في طبيعة العلاقات السياسية الخليجية- العربية

الاستراتيجي العميق، لذا حدثت ترتيبات عالمية ألمت بها الولايات المتحدة الأمريكية لإعادة ترتيب الأوضاع الدولية عبر:

❖ إعادة الانتشار الاستراتيجي لوجودها وما أردفته من أفعال تبعاً لنظرية التعاقب.

❖ ضبط الانتشار التكنولوجي عالمياً.

❖ البحث عن أقاليم إثبات لدورها المقبل.

لذا وصل أصحاب هذا الاتجاه إلى رأي مناقض للاتجاه السابق ألا وهو أن التغيير الذي حصل في هيكل النظام الدولي لم يكن متوقعاً وإنما كان مفاجئاً.

ومن الضروري الإشارة هنا إلى أن التغيير يعتمد في تفسيره على مجموعة من المقومات التي تعين مساره وعلته، وليس من الضروري توافرها كلها لكي يتم التغيير:

أ- الثغرة: حاول بعض الكتّاب رد أصل التغيير إلى الثغرات الناشئة في أنماط التفاعل، كأن يكون هناك قصور في الآلية و(كما هو الحال مع عصبة الأمم) أو إلى تراجع طرف عن تأدية مهامه كطرف موازن كما هو الحال عند انهيار الاتحاد السوفييتي.

ب- الأزمة: يرى بعض الكتّاب أن أي تغيير ينتج عن أزمة سواء كامنة أو ظاهرة تنضجه، أو تدفع إليه. فالأزمة هي نقطة تحول مقصودة. ومثلما أسفرت الاشتراكية عن أزمات ظاهرة دفعت المجتمع السوفييتي ودولته إلى التغيير دفعة واحدة والتي جاءت بمضاعفات خطرة على موازين القوى، والفعل الأمريكي لاحقاً. فالرأسمالية العالمية كذلك تمر بأزمات مزمنة مدعاة للتغيير الكامن، تنتظر فرص الإفصاح عن حالها إن لم تكن قد بدأت بالظهور.

ج- الرغبة (الطموح والمصلحة): والتي تظهرها أطراف معينة. كما هو الحال مع الطموح الألماني المسبب للحرب العالمية الثانية، والذي أنهى السيطرة الأوروبية على العالم، كذا الحال مع الطموح الأمريكي لإعادة صياغة العالم جغرافياً بثوب جديد.

د- توافر البديل: في أغلب مراحل التغيير التي يمر بها النظام الدولي كان هناك بديل جاهز. وهذا الأمر ينطبق أيضاً على التغيير الذي أصاب العالم بعد انهيار الاتحاد السوفييتي. فالبديل انفراد الولايات المتحدة كما كان مشخصاً على الرغم من حساب الجميع بأن العالم سيتجه إلى تعددية قطبية لا أن ينتكس. (أ. د. منعم صاحي العمار، التفكير الاستراتيجي وإدارة التغيير (مقاربة في المقدمات)، مجلة قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العددان (٢١-٢٢) ، ٢٠١٠).

وعلى العموم، يعتبر هذا الشرط تحصيل حاصل للتغيير بسبب أن التناقضات وتفاعلاتها هي التي ترشح البديل، وتعين مواصفاته وفرصه، لكن لا يعدم فرصته صياغته ذاتياً أو جماعياً.

ويتداخل مصطلح التغيير أحياناً مع بعض المفاهيم المقاربة له كالتعديل والتحسن والتغيُر والتحول والإصلاح، أما كلمة تعديل (Alter) فيقصد بها الحالة المقصودة التي طرأ عليها نوع من الاختلاف في بعض سماتها، وليس في مجموعها الكلي، حتى إن كان التعديل طفيفاً كونه بشكل عام يعبر عن حدوث حالة تغيير. أما التحسن (Modify) فيعني أن التغيير الذي يطرأ على الحالة المعنية إنما نحو الأفضل وليس الأسوأ، عكس الحالة التي تعني التغيير نحو الأسوأ والتي يستخدم مصطلح التراجع للتعبير عنها.

ومن المصطلحات المقاربة جداً لمفهوم التغيير هو التغير بدلالة (Changeability)، لهذا هو يقترب كثيراً من مفهوم التغيير من الناحية الاصطلاحية، لكنه في الواقع يختلف من الناحية اللغوية، فالتغيير مسألة غير إرادية في الحدوث عكس التغيير فهو مسألة إرادية الحدوث، بمعنى أن التغيير سلوك واع في التغير، وهذا ما سنتحدث عنه في موضوع التغيير المقصود والتغيير غير المقصود.

عملية التغيير في الدول العربية أفضت إلى وجود نظم جديدة محكومة بفكر جديد

وكذلك يأتي التغيير بمعنى التحول (converting)، أي التغير من حال إلى آخر جديد بمعنى «فن التحول من نقطة معلومة الى نقطة معلومة أخرى، فيؤخذ بصورتين الأولى بدلالة تغيير صورة الشيء ذاته، أو أخذه باعتبار استبدال الشيء بغيره»، كما يقترب مفهوم التغيير من الإصلاح (reform) والتطور (developing) الذي يستخدم بشكل تبادلي. والتغيير ليس دائماً يأخذ منحى سلبياً، فقد يكون سلبياً وقد يكون إيجابياً، لأنه في أحيان معينة يكون التغيير حاجة ومن ثم فهو حالة من حالات التبدل، أي هو نقطة تحول لبداية مقبلة يشعر به صانع القرار.

دوافع التغيير العربي:

تعد ظاهرة التغيير القضية الأولى في عالم اليوم، عالم المتغيرات السريعة، عالم لا تهدأ حركته أو تتوقف، وتتجلى ظاهرة التغيير كذلك في حياتنا اليومية ومن حولنا، وقد يظهر في صور متعددة، كالتغيير في الأوضاع الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، التكنولوجية، وفي أنماط التفاعلات الدولية بمختلف أشكالها، والتي تعد جزءاً من هذا العالم المتغير بصفته نظاماً مفتوحاً على البيئة الموجود فيها، وهذا ما يجعلها تتفاعل مع التغيرات الجارية فيه، وذلك لتحقيق التوازن المطلوب عن طريق التغيير. وما يؤشر إلى أهمية ظاهرة التغيير أيضاً هو ارتباطه بالاستراتيجيات الدولية وأثرها في البيئة الدولية ككل لاسيما عندما نتحدث عن استراتيجية عظمى كاستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية. إذ لا يكفي متابعة ظاهرة التغيير العربي بذاتها من دون البحث والتقصي ورصد ما يكوّن تلك الظاهرة والوقوف على أهم

الجدول (١): آليات التغيير على النمط الأمريكي

القوة الصلبة	القوة الناعمة	القوة الذكية
تقوم على الإكراه وهي قوة صلبة مادية أو خشنة، تتضمن استخدام الوسائل العسكرية والوسائل الاقتصادية ذات الطبيعة الزجرية كالعقوبات الاقتصادية ولهذا يطلق عليها أحياناً سياسة (العصا والجزرة).	تقوم على توظيف الوسائل الإعلامية والمعلوماتية والثقافية لتشكل آلية ناعمة تتمثل في القدرة على التأثير في الآخرين بالإقناع والاستقطاب والجاذبية دون استخدام الإكراه أو أعطاء مكانة لفعل معين، بمعنى أنها كما يصفها جوزيف ناي لا تمثل سياسة العصا والجزرة.	وهي تلك القوة التي تجمع ما بين النمطين السابقين (الصلبة والناعمة) لتحقيق الاستخدام الأمثل لعملية التغيير كما حصل في ليبيا وما يحصل الآن في سوريا.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: جوزيف س. ناي، القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة: محمد توفيق البجيرمي، العبيكان للنشر، الرياض، ط ١، ٢٠٠٧).

الدوافع المكونة لها والدعامات الفكرية التي استندت إليها والتجليات التي حملتها، كل ذلك بغية الوصول إلى معرفة دقيقة وموضوعية لظاهرة التغيير المنشود. من هنا نبدأ حديثنا عن دوافع التغيير العربي التي يمكن إجمالها بدوافع داخلية وأخرى خارجية.

فإذا كانت الدوافع الداخلية تتمثل في تفاقم الفجوة بين طبقة غنية حاكمة وفئة شعبية كبيرة (السواد الأعظم) منهكة فقراً وجوعاً لتبلور لنا أول دافع للتغيير على المستوى الداخلي والمتمثل في الفقر والجوع، ثم تدني مستوى المعيشة الناتج عن التدني في مستويات النمو الاقتصادي للدولة والتخبط في السياسات الاقتصادية المتبعة وانعدام الكفاءة في توظيف الموارد بالاتجاه الصحيح. كما أن ارتفاع مستوى التعليم في العالم العربي كان قد أضفى نقطة أخرى دافعة للتغيير تمثلت في زيادة الوعي الإدراكي لدى المواطن العربي وتطلعه للتغيير لاسيما في ظل التواصل مع الغرب المتطور والطموح للعيش بمستوى يليق بالإنسانية جمعاء. لاسيما الوعي بين فئة الشباب العربي التي شكلت أولى المحطات الدافعة للتغيير على المستوى الداخلي، وقد ساعدها في ذلك الثورة العلمية في مجال الاتصالات الالكترونية منها شبكات الإنترنت و(الفيس بوك والتويتر). لذا فإن ارتفاع مستوى الوعي الإدراكي شكّل بيئة حاضنة للتغيير في العالم العربي. فضلاً عن ذلك فإن الانغلاق السياسي المفرط والتشدد ضد حرية التعبير عن الرأي والفكر ومنع تشكيل الأحزاب والتيارات والتجمعات كلها كانت عوامل فعلت فعلها في بلورة إرهاصات النفور من التقييد والضغط المفروض على الشعوب العربية التي وجدت ذاتها في التغيير المنشود أملاً في الانتقال إلى حال أفضل لاسيما إذا ما تم ضبط عملية التغيير الذاتي.

وإذا كان ما سبق قد جاء بفعل تأثير العامل الداخلي، فإن للعامل الخارجي أيضاً فعله وتأثيره في إحداث التغيير لاسيما أن هناك استراتيجيات دولية مثلَ التغيير شغلها الشاغل في مناطق هي صلب اهتمامها الاستراتيجي، ومن دون شك أن حساسية منطقة الشرق الأوسط تحتم عليها أن تحظى باهتمام كبير ضمن استراتيجيتها الكونية الشاملة. وهنا يثار السؤال الآتي: هل إن التغيير هو حاجة تدفع بالشعوب إلى بلوغها لتغيير واقع حالها أم حالة مفروضة من قبل الآخر (الولايات المتحدة الأمريكية)؟ وللإجابة عن هذا السؤال نقول إن التغيير ليس دائماً مفروضاً من قبل الآخر بل هو في أحيان أخرى حاجة، أي هو يصنع أيضاً وليس دائماً مفروضاً. فبالنسبة إلى التغيير العربي قد نجافي الحقيقة وبشدة إذا قلنا إن التغيير جاء نتيجة لدوافع داخلية فقط، أي أن القوى الدولية لم تلعب دوراً في ذلك، إذ إن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية لم تقف البتة متفرجة، بل كان لها دور خفي في التحريض سواء عبر الدعم المباشر أو من خلال شبكات الانترنت والتحريض الالكتروني، لذا فإن نسق الانتقال الذاتي لدول العالم الثالث من حالة إلى أخرى مقرون بما تعطيه القوى الكبرى من إشارات لذلك التغيير في بيئة حاضنة لعوامل التغيير. لذا يمكن القول إن توافق الإرر ادة الداخلية للشعوب مع إرادة القوى الدولية لإحداث التغيير هو الذي جعل العالم العربي بمثابة بحرٌ لُجي تعج به عملية التغيير لاسيما إذا ما علمنا أن الولايات المتحدة امتزجت مُجمل آلياتها لإحداث التغيير في ضوء آلية ثلاثية أشار إليها جوزيف ناي في كتابه «القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية» وكما هو مبين في الجدول رقم (١).

العلاقات الخليجية - العربية فيما بعد التغيير:

لا شك في أنه ليس هناك ثمة شاطئ ثابت للسياسة، بل هي في حالة تغيير بين عملية مد وجزر مستمرة ، وهذا ما يصح على التغيير الذي أصاب النظم السياسية العربية سواء أكان بتحريض من الخارج أم بدوافع من الداخل أو بتوافق الجانبين معاً.

وقدر تعلق الأمر بدول مجلس التعاون الخليجي فإنها استطاعت وبصورة زمنية متتالية مُذ تشكيل هذا المجلس في أبو ظبي في السادس والعشرين من شهر مايو عام ١٩٨١، أن تحقق منظومة اقتصادية شبه

متكاملة أو بصورة أدق هي في طريق التكامل الاقتصادي لتشكل نواة يحتذى بها من جانب الدول الأخرى سواء العربية منها أو حتى غير العربية، لاسيما في ظل الطفرات المتقدمة في جانب النمو الاقتصادي والعمراني الذي حققته دول المجلس وبصورة خاصة دولة الإمارات العربية المتحدة وقطر ثم الدول الأخرى متتابعة، الأمر الذي جعل منها قوة اقتصادية تتطلع إلى دور سياسي يتناسب وحجمها الاقتصادي المتمثل بمواردها النفطية في المنطقة. من هنا نلاحظ بروز قطب خليجي قائد يعبر عن مجلس التعاون الخليجي بين فترة وأخرى، ففي فترات سابقة مثلَ هذا القطب المملكة العربية السعودية، وفي فترات أخرى مثله محور قطر - السعودية، وهو مازال شاغلاً إلى حد الآن وإن كان في فترات معينة يطغى الدور القطري على الدور السعودي، وهذا ما شاهدناه في الدعم القطري للثوار في ليبيا والتأييد السياسي المطلق لهم وللثوار في سوريا ولمجمل عملية التغيير العربي، ليدفع البعض إلى القول إن قطر تساند الولايات المتحدة الأمريكية في ما يسمى (الفوضى الخلاقة) التي تنتهجها الولايات المتحدة أسلوباً جديداً لتجزئة المجزأ وتفتيت المفتت من أجل رسم صورة عملية لتطبيق خطط مشروع الشرق الأوسط الكبير في المنطقة. وهنا يثار تساؤل مشروع هو هل أن دول مجلس التعاون الخليجي بمنأى عن عملية التغيير العربي أم ستقف تلك الرياح على أبوابها؟ لاسيما بعد ما شهدته البحرين من أحداث أخيرة تمت السيطرة عليها بعد تدخل قوات درع الجزيرة. وهل من مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية أن تبقى دول مجلس التعاون الخليجي بعيدة عن رياح التغيير؟ لاسيما بعد التصريح الذي أدلت به وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون قبل بضعة أشهر (بأن الولايات المتحدة الأمريكية تقف على أهبة الاستعداد لمد يد المساعدة للشعوب العربية الطامحة للتغيير وتقرير مصيرها).

بالمقابل فإن التغيير الذي حصل كأمر واقع جاء بأنظمة جديدة لا تنسى الدعم الذي حظيت به من قبل دول مجلس التعاون الخليجي، ما حتم عليها العمل على تأسيس علاقات قوية معهم كبداية لبدء علاقات اقتصادية متينة ذات منافع متبادلة لاسيما أن عملية التغيير كانت قد أفضت إلى وجود نظم جديدة محكومة بفكر جديد وبمرحلة جديدة لنكون على أعتاب أصعب الفترات التي تمر بها الشعوب التي كانت ميداناً للتغيير . إذ إنها في مرحلة انتقالية صعبة ودقيقة بين رفض الماضي والبدء برسم ملامح المستقبل. لذا فإذا كانت الفترة السابقة للتغيير العربي قد شهدت نوعاً من الجمود في طبيعة العلاقات السياسية فإن المستقبل القريب يبشر بفترة تتداخل فيها العلاقات ما بين النظم السياسية الجديدة ودول مجلس التعاون لاسيما في الجانب الاقتصادي، أما الجانب السياسي فسيؤطر ربما بنوع جديد من أواصر العلاقة في إطار جامعة الدول العربية كمنظمة حاضنة للدول العربية أو بصورة مباشرة من خلال العلاقات الثنائية بين دول المجلس وأي من هذه الدول التي عصفت بها رياح التغيير.

وبطبيعة الحال، فإن هذه الفترة الانتقالية التي تمر بها دول التغيير العربي ستكون مليئة بالمخاطر وعدم اليقين، إنها فترة يتعين فيها الاختيار بين بدائل صعبة، وأن تفسح فيها نشوة ما بعد الثورة بعض المجال لشواغل الواقع العملي، ولاسيما في ظل تزامن المرحلة الانتقالية مع حدوث اضطرابات كبيرة ومؤثرة بالاقتصاد العالمي.

ومن المهم أن يدار هذا التحول الصعب بطريقة منظمة من قبل الأنظمة السياسية الجديدة لاسيما في ظل الحاجة إلى استثمار وتوظيف التغيير لتحقيق النمو الاقتصادي الشامل والتوظيف الكفوء للموارد، إذ على الحكومة والقطاع الخاص أن يعملا في تناغم واتساق. فيجب أن يكون للقطاع الخاص بما في ذلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة دور قيادي في دعم الاستثمار والإنتاجية التنافسية وتوفير فرص العمل. لكن تحقيق ذلك يتطلب من الحكومات الجديدة توفير بيئة مواتية، فينبغي أن تنشئ مؤسسات حديثة وشفافة لتشجيع المساءلة والحوكمة السليمة وضمان إرساء قواعد عمل تقوم على الشفافية، وينبغي أيضاً أن تقضي على غول الفساد قضاءً مُبرماً. وبعبارة أدق يتطلب النجاح أن ينتقل الحوار من الحديث عن أخطاء الماضي إلى الحديث عن (ما يصلح للمستقبل).

ارتفاع مستوى الوعي الإدراكي شكل بيئة حاضنة للتغيير في العالم العربي

من كل ما تقدم يمكننا القول إن التغيير سمة من سمات النظام الدولي منذ معاهدة ويستفاليا سنة ١٦٤٨ وإلى تفكك الاتحاد السوفييتي، أي إن النظام في حركة وتغير وفق المقولة (إن كل شيء في الكون يتغير إلا التغيير فهو ثابت لا يتغير)، وإن التغيير قد يكون مفروضاً أحياناً وقد يصنع في أحيان أخرى، وقد يكون في الغالب ناجماً عن متغيرات داخلية وخارجية كما هو الحال في التغير في الأهداف والاستراتيجيات، وقدر تعلق الأمر بالتغيير العربي فالملاحظ أن لهذا التغيير دوافع ومنطلقات دفعت الشعوب العربية إلى طلبه، هذا فضلاً عن دعم الولايات المتحدة لظاهرة التغيير العربي سواء بصورة مباشرة أو من خلال حلفاء لها سواء تركيا أو قطر. وبالنتيجة فإن الرؤية الموضوعية من خلال استقراء واقع التغيير وأثره في العلاقات الخليجية- العربية تؤشر إلى احتمال تصاعد هذه العلاقات وعلى كافة المجالات السياسية والاقتصادية وربما حتى الأمنية منها ●

*باحث عراقي - ماجستير في العلوم السياسية الاستراتيجية - جامعة النهرين - بغداد

دور وسائل الإعلام في توتر العلاقات الخليجية- العربية

يلعب الإعلام دوراً محورياً في السياسة الدولية، وينبع ذلك من حقيقة أنه جزء مهم من العملية السياسية، ويعكس مصالح واستراتيجية الدولة في علاقاتها بالدول الأخرى. وفي الآونة الأخيرة شهدت العلاقات بين بعض الدول العربية- خاصة بين دول الخليج والدول التي شهدت ثورات الربيع العربي- حالة من التوتر، كان للإعلام فيها يد بارزة لعب بها دور المحرض والأداة في تشويه العلاقات الخليجية - العربية.

ابتهال سيد مخلوف *

يمكن وصف الإعلام في العالم العربي بمن يغزل من الروايات الملفقة وبالونات السراب بلورات زجاجية هشة، عندما يتعرض المتلقي إلى محتواها يصير كمن يرى خلايا سرطانية تتضاعف أمام عينيه تضغط على عقله وتفكيره ومن ثم سلوكه وردود أفعاله.

فرغم مرور عام ونصف العام على اندلاع ثوراتها لاتزال دول (الربيع العربي) تعيش حالة مخاض سياسي عسير لم تستقر بعد على نظام حكم ديمقراطي واضح المعالم، ومن الآثار المباشرة لذلك وجود حالة من الفوضى الإعلامية تضاءل معها دور الإعلام الرسمي الذي أصبح بعيداً عن محددات السياسة الخارجية وعلاقاتها بدول المنطقة ومنها دول الخليج العربية، وأصبح سلاحاً عكسياً، كما تضاعف تأثير وسائل الإعلام الخاصة والمشبوهة من قنوات فضائية وصحف ومواقع إلكترونية.

وفي استعراض مبدئي لوسائل الإعلام باختلاف أنواعها وملكيتها والمضمون والرسائل الإعلامية المقدمة، نلاحظ التركيز على الأخبار السلبية المتعلقة بالعلاقات العربية - الخليجية، التي تغذي الصورة النمطية المسبقة الجاهزة لدى المتلقي، وتتجاهل الصور والتقارير والقصص الخبرية المرتبطة بالإيجابيات مثل الإنجازات الاجتماعية والاقتصادية والعلمية.

ومع العلم أن التركيز في العملية الإعلامية على الصور النمطية السلبية مبدأ خطير في العلاقات الإنسانية وفي كافة مستويات الاتصال الإنساني، ويشتد تأثيره في مستوى الاتصال الجماهيري (Mass Media) الذي يقدم الصورة النمطية للملايين من البشر في وقت واحد. وبوجه عام اكتسب الإعلام ودوره في العلاقات بين الدول الخليجية والعربية عدداً من الملامح منها:

الأجندة:

من الملاحظ أن التغطية الإعلامية الكثيفة لأحداث ثورات (الربيع العربي)، سواء من حيث الحجم والتكرار وكثافة تقديمها والمساحة المفرودة لها، تؤثر في نوع القضايا التي يتم تناولها والتركيز على السلبي منها في العلاقات العربية - الخليجية مثل مشكلات العمالة وبعض الممارسات السلبية من الطرفين على قمة أجندة وسائل الإعلام.

وركزت وسائل الإعلام على الخبر من دون تحليل أسبابه وتفسيره ومن دون تقديم وجهتي النظر فيه، بهدف جذب المتلقي والمعلن بمضامين تشفي غليل المواطن المطحون، وتلهيه عن مشكلاته الاقتصادية والاجتماعية. واعتمدت بعض وسائل الإعلام العربية

التركيز في العملية الإعلامية على الصور النمطية السلبية مبدأ خطير في العلاقات الإنسانية

الخطاب الديني والعاطفي وسيلة للتأثير في الجمهور، متخلية بذلك عن الخطاب الثقافي والمعرفي. كما تشهد هذه اللحظة الزمنية حالة من عدم التوازن في التدفق الإعلامي الموجه للجمهور في دول ثورات (الربيع العربي)؛ حيث يواجه سيلاً إعلامياً من القصص شديدة المحلية والتي لا تعلي من قيم الوحدة العربية واحترام الأشقاء في المنطقة.

أيضاً لم يلتزم عدد من وسائل الإعلام العربية بالوقوف على مسافة واحدة من آراء واتجاهات الأطراف المختلفة، كما أن بعض تلك الوسائل المغرضة، مثل بعض الفضائيات، تجاوز دورها الإعلامي التقليدي في التثقيف والتعليم والترفيه، لتصبح ذراعاً في يد الأطراف الممولة لها؛ يفتعل بها الأزمات حسب مصالحه وأجندته، ويمهد لظهورها، ويدير أحداثها، ويعمل على تعبئة الرأي العام لصالحه.

ورغم التشبث والتشدق بمبدأ حرية الإعلام في العالم العربي وضرورة التزامه بالمسؤولية الاجتماعية، وأيضاً رغم توفر القدرات التكنولوجية الهائلة في مجال الفضائيات والبث المباشر والطباعة والكاميرات والإنترنت، إلا أن الواقع وأداء الإعلام العربي في الصراعات والأزمات المختلفة وفي أعقاب اندلاع ثورات الربيع العربي، أثبتا حقيقة ساطعة وهي أن الإعلام الحر المستقل المحايد المسؤول ما هو إلا كذبة كبرى.

> الطبقة المتوسطة غابت عن اهتمام آلة الإعلام الجبارة بدول «الربيع العربي»

الحقنة والمخدر:

غابت الطبقة المتوسطة عن اهتمام آلة الإعلام الجبارة بدول (الربيع العربي)، التي أصبحت تغازل الطبقات الدنيا وسكان العشوائيات في معركته المفتعلة ضد الطبقات العليا، وضاعت من ثم حقوق الإنسان (الوسط) الذي يشكل النسبة الأكبر من سكان عالمنا العربي، من علماء ومهنيين ومثقفين، فوجد نفسه طرفاً مغلوباً في معركة آلة إعلامية جبارة تخاطب بأموال الصفوة الطبقات الدنيا تعمل على تخديرها من خلال مضمون إعلامي يطبق نظرية (الحقنة والمخدر) في مجال الإعلام، الأمر الذي انعكس في تجاهل أدوار الإعلام الطبيعية في التثقيف والتعليم والتنمية.

وبالنسبة للوسيلة الإعلامية، اعتمد القائمون على الإعلام بدرجة كبيرة على التلفزيون وخاصة القنوات الفضائية المشبوهة؛ فدراسات الإعلام والاتصال تظهر أن التلفزيون يعتبر من أكثر وسائل الإعلام الجماهيرية (Mass Media) تأثيراً في الجمهور الإعلامي بسبب كثافة المشاهدة في اليوم وتنوع القطاعات من الجمهور المستهدف.

ولجأ البعض إلى المزج بين وسائل الإعلام الباردة والساخنة باستعانة الإعلام المشبوه على شبكة عنقودية من الوسائل تحاصر المتلقي؛ فمالك الجريدة يسعى إلى زيادة التأثير من خلال إنشاء موقع إلكتروني لها يقدم خدمات تفاعلية واستطلاعات رأي على مدار الساعة لقضايا تمس بعضها العلاقات العربية، والبعض عمد إلى امتلاك قناة فضائية، أي كل الوسائل الباردة والساخنة.

ويلاحظ ما تسببه تعليقات زوار الموقع من احتدام الخلافات بين أبناء الدول العربية في غياب مراقبة جادة لمحتواه.

ويضاعف من تأثير دور الإعلام السلبي في تشويه العلاقات الخليجية-العربية مجموعة من العوامل والمحددات، أهمها:

العمليات الانتقائية (Selective processe):

لعب ذلك الإعلام على نموذج العمليات الانتقائية، التي تجبر مالكي القنوات الفضائية والصحف الخاصة وحتى الإعلام الرسمي على الانسياق وراء ما يريده المتلقي، فالمواطن في دول (الربيع العربي) تركزت اهتماماته في الفترة الأخيرة على ما يتصل بالثورات العربية والنظم السابقة وقضايا الاعتصامات وقصص الفساد المالي والأخلاقي، وانسحب ذلك على ما تقدمه وسائل الإعلام عن أخبار العالم والوطن العربي، في ظل حالة الفوضى الإعلامية التي يشهدها العالم العربي.

فوفقاً لنظرية العمليات الانتقائية في نظريات الإعلام، تمر الرسالة بعدد من المرشحات هي: الاهتمام الانتقائي والإدراك الانتقائي والتذكر الانتقائي والسلوك الانتقائي، ويدرك القائمون على وسائل الإعلام أنه لابد من تقديم أخبار وقصص خبرية وبرامج ترتبط وتدعم الوضع الراهن حتى لا تصطدم بها الرسالة الإعلامية The Message.

الصور النمطية (The Stereotypes):

استغلت وسائل الإعلام المشبوهة أثناء قيامها بتأجيج نار الأزمات بين دول مثل مصر والسعودية والإمارات ميراثاً ثقيلاً من الصور النمطية المتبادلة، التي تم غرسها في عقول المواطن العربي من المحيط إلى الخليج بصورة ممنهجة عبر الدراما والسينما، فتلاشت في ضمير الإنسان العربي عن شقيقه الصورة الواقعية للمواطن المجتهد الذي يسعى وراء لقمة العيش بسبل شريفة ومشروعة وطلاب العلم والمخترعين.

ومصطلح الصورة النمطية تم اشتقاقه من اللغة اللاتينية بمعنى الطباعة الجامدة، وقد استخدمه عالم الإعلام الأمريكي الشهير والتر ليبمان في عشرينات القرن الماضي في كتابه (الرأي العام)، بمعنى أن الصور النمطية في مجال الإعلام والاجتماع هي قوالب عقلية معتادة تساعد الأفراد والمجموعات على مواجهة عالم كبير

بعض وسائل الإعلام تركز على الخبر دون تحليل أسبابه وتفسيره ودون تقديم وجهتي النظر فيه

ومعقد من خلال تصنيف الآخرين في أطر وكليشيهات جامدة، وبمعنى آخر هي خرائط في عقولنا تشكل انطباعات جامدة تتحكم في ردود فعل الفرد والمجتمع على العالم المحيط به.

الشائعات (Rumors):

من أساليب الدعاية Propaganda التقليدية التي تعتمد عليها وسائل الإعلام المشبوهة، إطلاق الشائعات وبالونات السراب من الأخبار الكاذبة أو الملفقة واختلاق أحداث كاذبة، والأمثلة عديدة في الفترة الأخيرة مثل افتعال روايات ملفقة عن أحوال العمالة العربية في دول الخليج أو أن بعض الدول الخليجية تحمي استثمارات رموز النظم التي قامت الثورات ضدها.

والشائعة هي رواية كاذبة كلها أو في جزء منها لحدث ما أو قضية تهم الرأي العام يتم بثها وانتشارها من شخص إلى آخر كالنار في الهشيم بهدف التأثير في اتجاهات الرأي العام.

القطبية (Polarization):

يسفر الأداء الإعلامي لبعض وسائل الإعلام العربية عن تعميق الانقسام وزيادة الهوة بين الشعوب العربية من خلال تقديم رسائل تلعب على أوتار الصراع مثل المشرق العربي والمغرب، السلفية والليبرالية وفي المشهد المصري: انتماء مصر الفرعوني أو العربي والبدو والحضر، والمقارنة بين مجتمع (البترودولارات) في مواجهة المجتمعات المصدّرة للعمالة، عرب قارة آسيا وعرب إفريقيا، والنزاع القديم بين القومية العربية والدولة الفرد، هذه التناقضات ما بين الأبيض والأسود أوجدت حالة من القطبية في تناول الإعلام للقضايا الشائكة في العلاقات العربية- الخليجية.

حارس البوابة (Gatekeeper):

يعكس القائم بالعملية الإعلامية في العالم العربي مشكلات البيئة الثقافية والاجتماعية والسياسية التي يعمل فيها، وكثيراً ما لا يلتزم بمعايير العمل الصحفي من الصدق والأمانة وتحري الدقة والشفافية، وتسيطر تقديراته الشخصية وحساباته الخاصة ومصالحه على الرسالة الخبرية التي يمررها وعلى أساليب صياغتها من حيث العناوين ومكان الخبر والحذف والتكرار.

يضاف إلى ذلك أن أغلب المخرجات الإعلامية تصل إلى حارس البوابة من مستويات أعلى في الهرم الإعلامي أشبه بطعام الصفائح المعلبة الجاهزة والباردة لا تتطلب منه أي مجهود لتحليلها وتفسيرها، مع الوضع في الاعتبار سيف السبق الصحفي وحجم الأخبار الهائل، فلا يستطيع الإعلامي التحقق من معايير الصدق والدقة والصحة.

أداء وسائل الإعلام الرسمية في دول (الربيع العربي)

في المقابل لم تقدم وسائل الإعلام الرسمية سوى قمة جبل الجليد من الأحداث، ولم تقدم خدمة إعلامية متكاملة من التفسير والتحليل

ترد به على أسئلة الرسالة الإعلامية الستة، التي يطلق عليها (٦) وهي ماذا ومن وأين ومتى وكيف ولماذا. واكتفت في أحيان كثيرة بإجابة عن ماذا وأين ومتى، اعتماداً على أساليب عقيمة في العمل، أبرزها (التعتيم الإعلامي) والانحياز لجانب على حساب آخر.

وظهر الإعلام الرسمي (مغلولاً) في أدائه يفتقد الكفاءة والتقنيات والحرفية والشفافية والمصداقية، ومن ثّم غاب دوره الإيجابي برأب الصدع في العلاقات الخليجية- العربية، واتسم أداء الإعلام الحكومي في دول ثورات الربيع العربي بالتخبط الشديد وفقدان البوصلة والتناقض الشديد؛ فقد تحول الخطاب عن الثورة المصرية في عدد من الصحف القومية ومبنى الإذاعة والتلفزيون في لمح البصر من الحديث عن الأحداث من منظور أنها مؤامرات خارجية والقلة المندسة ومفهوم التخوين لرموزها والتقليل من حجمها إلى القبول التام والتحدث باسمها وتبني مواقف مؤيدة لها وإفراد صفحات وفترات على الهواء لمثقفين ورجال دين كانت استضافتهم محظورة في فترات سابقة. وصار التخبط في صالات التحرير في الصحف المصرية سيد المشهد الإعلامي. ويحضر المرء قول أحد رؤساء تحرير الصحف القومية، الذي تولى منصبه بعد الثورة، أنه مع الثورة لأنها من أحضرته، وعانى محررو الثقافة والفنون من رغبة كثير من رؤساء ومديري التحرير (تثوير) أخبار الفنانين والأدباء والعلوم والمعارض التشكيلية، كمثال على غياب الهدف الطويل الأمد في تغطية الأحداث الراهنة.

وعند رصد الأداء الإعلامي في واحدة من الأزمات الأخيرة وهي التوتر في العلاقة بين المملكة السعودية ومصر، نجد أن دور الإعلام في إدارة الأزمة كان سلبياً، واعتمد على التضخيم والفبركة والتهويل وكيل الاتهامات من الجانبين، وانبرى كتّاب أعمدة الرأي والبرامج الحوارية (Talk show) في عرض القصص الخبرية من دون تدقيق أو الالتزام بالحياد وضبط النفس.

وتوجه أصابع الاتهام إلى وسائل الإعلام الخاصة، سواء فضائيات أو صحف ومواقع إلكترونية، كعامل رئيسي في تعميق جذور الاختلاف الخليجي- العربي، حيث صارت الفضائيات الخاصة كمن ينتظر بدأب وتخطيط متعمد ظهور بذرة أو بوادر أزمة في العلاقات بين الدول العربية- وخير مثال على ذلك الأزمة الكروية بين مصر والجزائر في تصفيات كأس العالم- فتتلقفها وتتعهدها بالتضخيم والتهويل والتشويه، وتصير حرباً إعلامية ودعائية تجعل من عقل واتجاهات الجمهور (وقودا) يغذي آلة التمويل الضخمة للمعلنين على هذه القنوات.

وتشير دراسة نشرها نادي دبي للصحافة بعنوان (نظرة على الإعلام العربي ٢٠١١-٢٠١٥) إلى أنه بينما تشهد جماهير دول (الربيع العربي)، خصوصاً مصر وتونس، إقبالاً متزايداً على استهلاك الإنتاج التلفزيوني السياسي المحلي الصرف، تراجع الإنفاق الإعلاني بعد ثورات الربيع العربي إلى نسبة ٣٠ في المائة في مصر. ولذا تتنافس القنوات الفضائية في مصر على اقتناص جزء من كعكة المعلن التي تضاءلت بسبب الأحداث.

ويضيف التقرير أن عائد الإعلان في قطاع التلفزيون في المنطقة العربية عام ٢٠١١ بلغ نحو ملياري دولار تنافست عليه أكثر من ٥٤٠ قناة تلفزيونية، ويتوقع التقرير أن يصل نصيب المحطات التلفزيونية الى ٢,٤ مليار دولار من إجمالي حجم الإنفاق الإعلاني في العالم العربي الذي يتوقع أن يصل إلى ستة مليارات دولار في ٢٠١٥.

الإعلام كان دوره سلبياً في تناول وإدارة الأزمة المصرية - السعودية الأخيرة

وهنا يتبلور دور وسائل الإعلام الاجتماعية (The Social Media) والإلكترونية مثل موقع الفيس بوك ويوتيوب وتويتر في نفخ النار في الرماد، مع انعدام الرقابة على مضمونها وغياب حارس البوابة الموضوعي وتعليقات مستخدميها العدائية من الجانبين، حيث تشير الدراسات الإعلامية إلى تقارب الوقت الذي يمضيه الإنسان العربي أمام التلفزيون وأمام الإنترنت بمتوسط ثلاث ساعات للتلفزيون يومياً وساعتين تقريباً للإنترنت، ويذكر أن الشباب، الذين يمثلون نحو نصف سكان العالم العربي، هم أكثر المستخدمين لأجهزة الكمبيوتر والآي باد والهواتف الذكية.

أكذوبة حرية الإعلام

بوجه عام فشل الإعلام في إدارة الأزمة في أن يكون على مسافة متساوية من كل أطراف القضية. وكشف الواقع الإعلامي في العالم العربي حقيقة أن حرية وسائل الإعلام والتدفق الإعلامي الحر ما هي إلا شعارات براقة يستغلها رجال الأعمال والأحزاب والقوى السياسية في تلك الدول للتأثير على الجمهور والرأي العام وصناع القرار لتحقيق مصالح خاصة.

وتطرح القضية علامات استفهام عن سطوة وسائل الإعلام ودورها في تحريك الرأي العام ومدى نجاحها في تعميق جذور الخلاف بين الشعوب العربية أو سد ذرائعه والتقريب بين الأشقاء. وأخيراً هل أصبحت الفضائيات أسلحة ذات وجوه قاتلة تنفث سمومها في الضمير العربي، ما يستلزم التصدي لها بإعلام عربي مشترك يلتزم الحياد والشفافية والموضوعية والصدق؟ ●

*مترجمة وكاتبة صحفية مصرية

مجلس التعاون والدور الفاعل للجامعة العربية

يتحدث الكثيرون منذ سنوات عن الدور الفاعل للجامعة العربية في قضايانا العربية والإسهام القوي فيما يدور من مشكلات وتوترات والعمل على حلها بما يتوافق والإرادة العربية وحشد طاقاتها لتفعيل هذا الدور، باعتبارها بيت العرب الأول، والفاعل المؤسس للنظام العربي، ولكل التجمعات الإقليمية في المنطقة العربية، والضابط لتحركها ودورها في القضايا والتفاعلات السياسية العربية والدولية.

عبدالله بن علي العليان *

بدأ دور هذه الجامعة منذ عقود عدة يصاب بتراجع كبير، ولم تعد تلعب الدور المأمول منها لأسباب عديدة ومختلفة، منها أن الأفكار التي أنشئت من أجلها الجامعة العربية أصبحت عاجزة عن التفاعل مع المستجدات والتطورات الراهنة سواءً من خلال نظامها الأساسي الذي تمت صياغته في ظروف معيّنة، أو من خلال هياكل عملها التي لم تعد تستطيع مسايرة التحولات الإقليمية والدولية بفاعلية وقدرة على التأثير في مجريات القرار السياسي العربي.

فأغلب الانتقالات تركز على أهمية تعديل ميثاق الجامعة العربية باعتباره حجر الزاوية لإصلاح هذه الجامعة وتفعيل دورها المنوط بها في ما يدور من أحداث راهنة بحاجة فيها الأمة أن تتحرك بصورة جدية وفاعلة.

ونتيجة لهذا التراجع بدأت العديد من الدول التي تجمعها العديد من الخصوصيات الجغرافية والثقافية في إنشاء تجمعات إقليمية مثل قيام مجلس التعاون في ١٩٨١م، وفي عام ١٩٨٩م تم إنشاء تجمعين عربيين جديدين هما مجلس التعاون العربي الذي ضم مصر والعراق واليمن والأردن، والتجمع العربي المغاربي وضم المغرب وليبيا وتونس والجزائر وموريتانيا، لكن مع الوقت بدأ هذان التجمعان الأخيران في التراجع والافتراق، وبقي مجلس التعاون الخليجي الوحيد من هذه التجمعات محافظاً على وجوده وفاعليته السياسية والتنظيمية.

لكن دور الجامعة العربية لم يتراجع كليةً، بل على الرغم من قصورها لا تزال هذه الجامعة المرجع لكل العرب في قضاياهم، وأصبح الحديث عن إصلاحها ضرورة من ضرورات العمل العربي المشترك، وخطوة للإصلاح الشامل للنظام الإقليمي العربي تجاه التحديات والتحولات السياسية في العالم.

ولعل التحدي المهم الذي يواجهه الوطن العربي هو تحدي الوجود نفسه - كما يقول الباحث عياد عباس - واندثار هويته وطمس معالمها خصوصاً في ظل الطروحات لمشروعات مستوردة إلى الأقطار العربية تروجها مؤسسات ومعاهد دولية بديلاً عن النظام الإقليمي العربي، كمشروع السوق الشرق أوسطية وغيره من المشروعات التي تروج في المنطقة العربية كإنشاء أحلاف إقليمية تشارك فيها دول غير عربية كإسرائيل مع بعض الأقطار العربية على غرار ما كان يطرح منذ حلف بغداد في الخمسينات والستينات.

إذاً كل هذه التحديات والمتغيرات مع الإخفاقات السياسية والاقتصادية التي تعانيها كل الأقطار العربية كان حرياً بها أن تؤثر بشكل أو آخر في تطور عمل الجامعة العربية وسير دورتها، وتحدث التغيير الملموس في آلياتها لمواكبة المستجدات والاستراتيجيات الأيديولوجية العالمية، كما كانت تتحتم عليها ضرورة إعادة النظر في ميثاقها وكذلك المواثيق الأخرى المنشئة لوكالاتها المتخصصة تطويراً أو تعديلاً أو إضافة ملاحق جديدة إليها أو حتى المراجعة الجذرية الشاملة.. لمَ لا؟

فلو أننا قارنا هذه المواثيق بأهمية المرحلة التاريخية الحرجة التي يمر بها الوطن العربي، أو قارنا أيضاً هذه المواثيق بالمواثيق الدولية المتعلقة بمنظمات دولية أخرى نأخذ على سبيل المثال لا

الحصر تجربة المجموعة الأوروبية وهي التي تعتبر تجربة تقدم نموذجاً يحتذى به في تجارب التكامل الإقليمي، لوجدنا أن المواثيق العربية في غاية التأخر والتخلّف، ولا تلائم ما تفرضه المرحلة الراهنة والتحديات المستقبلية مع العلم أن الجامعة العربية تتميّز عن كافة المنظمات الإقليمية والدولية في العالم.

كما أن هناك الكثير من القضايا الأساسية في عمل الجامعة تحتاج إلى تعديل وتطوير لتتناسب مع التعديل والإصلاح، لم تتحقق في ظل المبادرات التي قدمت من العديد من الدول ومنها دول مجلس التعاون لتطوير عمل الجامعة منها ما هو مرتبط باتباع وسائل وآليات جديدة في تسوية المنازعات العربية. العربية، ومنها ما يتعلق بضرورة الإسراع في إحداث محكمة عدل عربية للاختصاص في هذه النزاعات، ومنها ما هو مرتبط بالتحديات التي تواجه الأمن القومي العربي، ومنها ما هو متعلق بمبدأ السيادة الوطنية، حيث الضرورة أصبحت ملحة لإعادة النظر في هذا المبدأ بصورة يمكنها أن توجد توازناً وتكاملاً بين المصلحة القطرية والمصلحة القومية.

وهناك مسائل تحتاج إلى التعديل والتطوير ترتبط بأمور هيكلية وبنيوية في الجامعة نفسها مثل إعادة النظر بنظام القرارات، وأحكام التصويت والأمانة العامة، بمن فيها أمينها العام والموظفون وما إلى ذلك.

ولذلك من المهم أن تضطلع الجامعة العربية في ظل الوضع العربي المتدهور في جوانب عديدة بجهود وتحركات لتحييد وتحجيم الآثار السلبية للمتغيرات والمشكلات القائمة، فالنيات والمخططات الأمريكية والصهيونية. كما يقول د. أحمد إبراهيم محمود. إزاء المنطقة العربية ليست بخافية على أحد، ويدرك أي عاقل بالضرورة أنه ليس للغرب أي مصلحة في حدوث أي تقارب عربي. عربي، وهو ما تتم ترجمته إلى سياسات شتى ليس للإبقاء على حالة التمزق العربي فحسب، بل تعميقها بصورة لا فكاك منها. كما أنه ليس خافياً على أحد أن هذا الوضع لا يحقق أي مصلحة حقيقية للدولة العربية ذاتها على المدين المتوسط والبعيد، حتى لو تصور البعض عكس ذلك. فالترتيبات التي تسعى الولايات المتحدة إلى فرضها على المنطقة العربية تهدف فقط إلى تحقيق أهداف ومصالح الولايات المتحدة، ومن ورائها إسرائيل، من دون أن تعبأ كثيراً بمصالح شعوب الدول المعنية. ومن الصعب، إن لم يكن من شبه المستحيل، أن يحدث تطابق أو حتى تقارب بين مصالح الطرفين.

ويظل الأمر مرهوناً في النهاية بطبيعة تجاوب القيادات والنخب العربية مع هذه المتغيرات، وهل تقبل. أو على الأقل تستسلم. لما يراد للمنطقة من طمس للهوية وتكريس للتبعية للغرب، أو أن تكون هذه التحديات بحدّ ذاتها دافعاً لمحاولة الإفلات من هذا المصير، بما يتطلبه ذلك من بلورة إرادة عربية جماعية لتطوير العمل العربي المشترك، وإصلاح وتقوية جامعة الدول العربية، ثم تحويل هذه الإرادة إلى برامج عملية وقادرة على النجاح. ومع أنه ليست هناك مؤشرات قوية تساعد على الاعتقاد بهذا الاحتمال الأخير، إلا أن ازدياد الاهتمام بتطوير الجامعة العربية، وطرح العديد من المبادرات العربية لتحقيق هذا التطوير، ربما يكشفان عن تنامي الوعي العربي بضرورة إحياء العمل العربي المشترك وتعزيزه، بما قد يمثل مقدمة للخروج من حالة الشلل وفقدان الفاعلية التي تعاني منها الجامعة العربية في مواجهة التحديات الدولية والإقليمية الجارفة.

ولذلك، فإن من المهم أن يتوافق الدور الجديد للجامعة العربية في القضايا العربية في عمومها مع تطويرها وتحديثها وإصلاح هيكلتها بما يتناسب مع الظروف والتطورات الجديدة، ويحقق الحركة والحيوية لتنشيط فاعليتها في واقع الأمة ووحدتها وتماسكها واستجابة. كما يقول عبدالحليم محجوب. لضرورات الزمن والتحولات الدولية والإقليمية على مختلف الصعد السياسية والأمنية والاقتصادية والعلمية، باعتبار أن استمرار انعزال العالم العربي عن هذه التحولات يفضي إلى مزيد من الضعف والتفكك، ويوفر فرص النجاح للاستراتيجيات الخارجية التي تضعها القوى الكبرى وبعض القوى الإقليمية لتحقيق أهدافها من دون إدخال العنصر العربي في الاعتبار.

تعديل ميثاق الجامعة العربية يعتبر حجر الزاوية في إصلاحها وتفعيل دورها

ولذلك، فإن الكثير من المتابعين والمهتمين بالجامعة العربية ومن يقدمون النقد الموجه يرغبون ويتمنون أن يتم تفعيل دور هذه الجامعة بحيث لا يقتصر الإصلاح، كما يشير محجوب، على تعديلات جزئية في ميثاق الجامعة، أو على تناول قطاع بذاته من قطاعات العمل العربي المشترك، بل يجب أن يشمل كل القطاعات والميادين من دون استثناء أو تأجيل، وبما يتطلبه ذلك من تعديلات قانونية ومؤسسية في إطارات العمل المشترك، ومن ثم في النظام الإقليمي العربي مع إفساح مساحات متميزة لعنصري الاقتصاد والأمن في إعادة ترتيب الأوضاع العربية وإكسابها القوة الفاعلة في التعامل على الصعيد الدولي.

إن دول مجلس التعاون ترى أن تفعيل الجامعة العربية ضرورة من ضرورات العمل القومي المشترك لإعادة الحركية والدفع بالتكامل العربي- الخليجي إلى مزيد من النمو والفاعلية، وهذا ما تبتغيه الشعوب العربية في الظرف العربي الراهن ●

*كاتب وباحث عماني

مقال araa@araa.net

العلاقات الخليجية-اليمنية خلال ثلاثة عقود

شهدت الفترة منذ قيام مجلس التعاون الخليجي في عام ١٩٨١ وحتى اليوم أحداثاً عاصفة مرت بها المنطقة العربية على المستويات الداخلية والإقليمية والدولية، وكان من الطبيعي نتيجة لذلك أن تتصف العلاقات الخليجية- العربية بشكل عام، والخليجية اليمنية بشكل خاص، بغياب الثبات والاستقرار والأزمات المتكررة، والتي كانت ولا تزال في الحالة الخليجية-اليمنية غير ضرورية وغير منطقية، ويصعب تبريرها).

د. عبدالله الفقيه *

يهدف هذا المقال إلى قراءة المحددات المسؤولة عن حالة الاضطراب في العلاقات الخليجية- اليمنية سواء بالنسبة لدول الخليج أو بالنسبة لليمن وعلى المستويات الثلاثة (الداخلي والإقليمي والدولي). ومن المهم الإشارة هنا إلى أن بعض تلك المحددات لم ينشأ خلال هذه العقود الثلاثة وإنما ترجع جذوره إلى عقود خلت.

المحددات الداخلية

اتصف النظام الخليجي، إن جازت التسمية، ورغم الهزات العنيفة التي مر بها خلال العقود الثلاثة الأخيرة بالاستقرار على المستوى الداخلي وخصوصاً في الشأن السياسي، حيث حافظت الأنظمة السياسية في دول الخليج الست طوال العقود الثلاثة الماضية على درجة ملحوظة من ثبات النظم والسياسات والعلاقات البينية. وعلى العكس من ذلك، فإن اليمن شهد خلال الفترة، العديد من التطورات الداخلية التي أثرت بشكل كبير في علاقاته بدول الخليج. كما استمر اليمن خلال الفترة يعاني أيضاً من تأثيرات أحداث الماضي وتطوراته وعلى نحو خاص تلك التي وقعت خلال عقدي الستينات والسبعينات من القرن الماضي.

وشكلت الأيديولوجيات السياسية الراديكالية والتي وجدت لنفسها موضع قدم في اليمن أحد المحددات الرئيسية للعلاقات اليمنية الخليجية. فعلى سبيل المثال، فإن استمرار الحكم الماركسي لجنوب اليمن خلال ثمانينات القرن الماضي بما عرف عن الماركسيين من عداء للدول الخليجية، قد شكّل عامل قطيعة في علاقة الجنوب بدول الخليج العربية من جهة، وعامل اضطراب في علاقة الشمال بالدول الخليجية، ناهيك بالطبع عن أثره البالغ في علاقات الشمال بالجنوب.

واستمرت الخلافات الحدودية بين اليمن والسعودية من جهة واليمن وعُمان من جهة ثانية في إضفاء حالة من عدم الثقة على علاقة اليمن بشماله وجنوبه بدول الخليج وخصوصاً في ظل عداء النظام الماركسي في الجنوب لسلطنة عمان وما قدمه ذلك النظام من دعم للحركات المناهضة لنظام السلطنة. وفي حين تم التوقيع على اتفاقية ترسيم الحدود اليمنية- العمانية في أكتوبر ١٩٩٢، أي بعد قيام الوحدة اليمنية مباشرة، فقد ظلت الخلافات الحدودية اليمنية-السعودية تشكل مصدر توتر في العلاقات بين البلدين طوال عقد التسعينات. ولعب الاقتصاد الريعي السائد في دول الخليج، والذي يعتمد بشكل أساسي على عائدات النفط، دوراً ملحوظاً في غياب الاستقرار في العلاقات الخليجية-اليمنية، حيث أدت التقلبات في عوائد النفط إلى تقلبات موازية في العلاقات الخليجية-اليمنية. وربما يرجع ذلك إلى حقيقة أن تقلبات العائدات الريعية قد أدت بشكل مستمر إلى التأثير على فرص العمالة اليمنية في الخليج من جهة، وانخفاض المساعدات المقدمة للحكومة اليمنية من الحكومات الخليجية من جهة أخرى.

وشكلت العلاقات الخليجية ؟الخليجية، بدورها، عاملاً محدداً للعلاقات الخليجية-اليمنية. وغالباً ما جاءت التوترات في العلاقات الخليجية-الخليجية، ومهما كانت محدودة، مصحوبة بتأثيرات سلبية في العلاقات الخليجية- اليمنية. وربما يرجع ذلك إلى أمرين: الأول حالة الاستقطاب الحاد التي تنتج عن أي توتر في العلاقات الخليجية-الخليجية؛ والثاني، نزعة القيادة اليمنية السابقة إلى محاولة لعب دور إقليمي لا يتناسب في حجمه مع قدرات وإمكانات اليمن.

أما بالنسبة لاختلاف النظام السياسي في اليمن عن الأنظمة الخليجية، والذي يذهب الكثير من المحللين إلى تحميله مسؤولية عدم ضم اليمن إلى مجلس التعاون الخليجي عند إنشائه أو مسؤولية الاضطراب في العلاقات الخليجية-اليمنية من وقت إلى آخر، فلا يبدو أنه مؤثر على الصعيد الواقعي إلا إذا كانت العبرة هي بأسماء الأنظمة وليس بمضامينها ومخرجاتها. وإذا كانت العبرة بالمضامين

وليس الأسماء، فإن التباينات بين الأنظمة الخليجية رغم اتفاقها في الشكل العام تبدو أشد وضوحاً من تباينها مع النظام اليمني.

ويمكن قول الشيء ذاته عن سكان اليمن من الشيعة. فصحيح أن بعضهم أصبح في السنوات الأخيرة يشكل عاملاً مقلقاً للعلاقات الخليجية-اليمنية لأسباب كثيرة أهمها سياسات النظام السابق في اليمن؛ الأجندات السياسية الإيرانية؛ وحالة الفوضى التي يشهدها اليمن؛ إلا أن الواقع أن معظم شيعة اليمن ينتمون إلى الزيدية، وهي أقرب فرق الشيعة إلى السنة، ويحتفظون بعلاقات أكثر من ممتازة مع دول الخليج على المستويات الرسمية والشعبية.

المحددات الإقليمية

تأثرت العلاقات الخليجية - اليمنية بشكل واضح بتقلبات العلاقات الخليجية- العربية بشكل عام. ويلاحظ أن العقدين الأول والثاني من عمر مجلس التعاون الخليجي شهدا انقساماً واضحاً في العلاقات العربية-العربية، كان أحد أسبابها قرار الرئيس المصري الراحل محمد أنور السادات الدخول في سلام منفرد مع إسرائيل، ما أدى إلى إخراج مصر كفاعل رئيسي في النظام الإقليمي العربي من المعادلة. ومع اندلاع الحرب العراقية-الإيرانية بدأ التوتر في العلاقات الخليجية-العراقية ينمو باطراد، ووجد شمال اليمن نفسه وفي تناقض صارخ مع أبسط مبادئ السياسة الخارجية اليمنية يدور في فلك الرئيس العراقي، ويتنكر لموقعه الجغرافي ومصالح أبنائه. وأدى الموقف اليمني إلى نمو مطرد لحالة من التباعد بين اليمن ودائرته الحيوية وهي دول الخليج.

وفي حين كان العالم يشهد انفراجاً كبيراً في العلاقات بين الدول مع نهاية عقد الثمانينات نتيجة لانهيار الأنظمة الشيوعية كانت العلاقات العربية- العربية تشهد حالة من الاستقطاب الحاد لا علاقة لها هذه المرة بالعلاقة مع إسرائيل وخصوصاً بعد عودة مصر إلى الصف العربي، وإنما جاءت نتيجة لطموحات التوسع والهيمنة العراقية. وبينما أدى الانفراج على المستوى الدولي إلى قيام الوحدة اليمنية، وكان يفترض أن يقود إلى المزيد من التقارب الخليجي ؟اليمني فإن ما حدث نتيجة للاستقطابات الإقليمية الحادة هو العكس.

فالتدهور في العلاقات الخليجية-العراقية سرعان ما تصاعد، وتحول إلى انفجار إقليمي كبير عندما قام العراق في أغسطس ١٩٩٠ بغزو الكويت في محاولة لابتلاعها، وشهدت العلاقات العربية- العربية نتيجة لذلك أكبر وأوسع انقسام في تاريخها. ووجد اليمن نفسه في أشد المنعطفات حساسية وخطورة وهو يقف، ربما بسبب تغليب الشطحات الأيديولوجية على مقتضيات الواقعية السياسية والمصالح، إلى جانب العراق في موقف لم يفد العراق، ولم يضر بدول الخليج، لكنه أضر باليمن كثيراً. وكان الثمن الذي دفعه اليمن باهضاً جداً، وظل اليمن ولا يزال حتى اليوم، نتيجة لذلك، هو الدولة العربية الوحيدة التي لم تتمكن، إن لم يكن على صعيد السياسة فعلى صعيد الاقتصاد، من تجاوز الآثار السلبية الكبيرة الناتجة عن موقف القيادة اليمنية المؤدلج من الغزو العراقي للكويت. وصحيح أن العلاقات الخليجية - اليمنية شهدت بعد ذلك تحسناً تدريجياً إلا أن حالة عدم الثقة كانت قد تعمقت كثيراً لدى القيادات الخليجية تجاه النظام اليمني.

وتتأثر العلاقات الخليجية ؟اليمنية أيضاً، وهذا تطور برز بشكل واضح خلال العقدين الماضيين، بطبيعة العلاقات الخليجية- الإيرانية وخصوصاً بوضع العلاقات السعودية - الإيرانية. فقد حاول النظام اليمني السابق خلال تسعينات القرن الماضي، وفي ظل الاضطراب في علاقاته مع الدول الخليجية، مد جسوره نحو إيران وبالطريقة نفسها التي كان قد مد جسوره بها إلى العراق خلال ثمانينات القرن ذاته. وقد فتحت محاولات النظام اليمني التقارب مع إيران شهية الإيرانيين للبحث عن موضع قدم في اليمن وخصوصاً خلال السنوات القليلة الماضية.

> القيادة اليمنية السابقة حاولت لعب دور إقليمي لا يتناسب مع قدرات وإمكانات اليمن

المحددات الدولية

يصعب التمييز عندما يتعلق الأمر بالخليج العربي واليمن ونتيجة لأسباب يعرفها الكثيرون بين ما هو داخلي وما هو إقليمي وما هو دولي. وإذا كان العالم قد تحول بالفعل إلى قرية صغيرة، فإن هذا الجزء من القرية الصغيرة يبدو أكثر أهمية ربما من سائر أجزاء القرية الأخرى، وليس بعضها فقط. ومن الطبيعي بسبب ذلك أن يكون العالم حاضراً بقوة في كل شأن يخص هذه المنطقة.

فمنذ تمكن الأوروبيون من بناء سفن تحملهم إلى أصقاع الأرض فوجئ بهم العرب قبل غيرهم وهم يدقون على أبواب بيوتهم. وعندما تقاسمت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي النفوذ في العالم خلال فترة الحرب الباردة (١٩٤٥-١٩٨٩)، وجد العرب أنفسهم يقعون إما تحت مظلة النفوذ الغربي وهو الغالب أو تحت مظلة النفوذ الشرقي وهو النادر. وشكل التنافس بين الأمريكيين والسوفييت خلال تلك الفترة واحداً من أهم عوامل ضبط العلاقات العربية-العربية. وفي سياق التحالف العربي- الغربي ضد السوفييت في أفغانستان خلال ثمانينات القرن الماضي تكونت بذور جماعات (القاعدة). وما يلفت الانتباه هو أن نهاية فترة الحرب الباردة بما تميزت به تلك الفترة من محاولات من هذا الطرف أو ذاك لزعزعة استقرار المنطقة لم تعن بالنسبة للعرب نهاية مرحلة عدم الاستقرار، بل حدث العكس تماماً.

وكما كانت القوى الغربية في الكثير من الأحيان جزءاً من المشكلة، فإنها كانت أيضاً في أحايين أخرى جزءاً من الحل. وصحيح أن القوى الغربية لم تضرب الرئيس العراقي الراحل صدام حسين على يده حتى يقوم بغزو جارته الكويت في أغسطس ١٩٩٠، إلا أنه لا يخفى على الكثيرين أن جماعات القاعدة، التي ستصبح خلال العقدين الأخيرين أحد محددات العلاقات العربية-العربية والعربية-الغربية، بلغت مرحلة النضوج خلال الحضور الدولي غير المسبوق في الخليج العربي بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩١. كما أن بروز إيران كقوة إقليمية بطموحات نووية لم يحدث بمعزل عن السياسات الأمريكية الساعية لاحتواء العراق وإيران خلال الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، أو عن السياسات الأمريكية في محاربة الإرهاب خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين. وفي حين كان العالم العربي قد ظل لعقود يتمتع بدرجة من الاستقلال النسبي على الصعد الثقافية والسياسية، فقد أدى ظهور العولمة بأبعادها الاقتصادية والثقافية والسياسية والتكنولوجية إلى العمل بشكل متزايد على إدماج الخليج العربي وإلى حد أقل اليمن بالعالم. وأدى ظهور الإرهاب والتطرف إلى تبن غربي رسمي وشعبي لسياسات عولمة هذا الجزء من العالم حتى لو اقتضى الأمر توظيف القوة العسكرية، كما حدث بالنسبة للعراق في عام ٢٠٠٣. ومع التسليم بأن هناك حركة تطور كونية لا يمكن لأحد الوقوف أمامها، وأن هذا الجزء من القرية لا يمكن، طال الزمن أم قصر، أن يعيش في معزل عن الأجزاء الأخرى، إلا أن السرعة التي يتم بها هذا الإدماج جعلت وما زالت تجعل المنطقة معرضة للمزيد من الهزات سواء في علاقات الأفراد والجماعات ببعضهم، أو في علاقات الحكومات بالمحكومين، أو في علاقات الدول ببعضها.

أولوية الأمن والاقتصاد

لا تكمن أهمية اليمن فقط في كونه يجاور أكبر دولتين خليجيتين من حيث المساحة وهما السعودية وسلطنة عمان، لكنه يشكل أيضاً بوابة كبيرة لدول الخليج العربية يصل طولها إلى أكثر من ألفي كيلومتر. ويمكن أن تكون تلك البوابة الواسعة طريقاً مختصراً يربط الخليج بالعالم. كما يمكن أن تكون تلك البوابة الواسعة أيضاً، إذا لم يتم الالتفات إليها والاهتمام بها بالقدر الكافي، ممراً لمختلف المخاطر والتهديدات نحو دول الخليج. وصحيح أن اليمن بحجمه السكاني الكبير وضعف اقتصاده وعدم قدرة الدولة الرخوة فيه على بسط نفوذها على كافة أراضيها يبدو للوهلة الأولى أنه تحد تتطلب مواجهته تكلفة كبيرة مقارنة بعوائد لا تبدو واضحة، إلا أن الصحيح أيضاً أن اليمن بقدر ما يمثله من مخاطر وتهديدات لجيرانه، فإنه يمكن أن ينطوي على الكثير من الفرص في عالم ترتبط فيه القدرة على المنافسة والنمو بحجم السوق والقدرات الشرائية للمستهلكين.

وبينما يملك الخليجيون، على الأقل خلال المدى القصير، حرية اختيار نوع العلاقة التي يريدونها مع اليمن، فإن اليمنيين لا يتمتعون بذلك الترف. فأوضاعهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية وبغض النظر عن أي اعتبار آخر تجعل بناء علاقات وثيقة وعميقة مع الخليج مسألة حياة أو موت. وإذا ما وضع المحلل كل الشطحات الأيديولوجية جانباً، فإن الحقيقة هي أنه ليست هناك قوة إقليمية أو حتى دولية يمكنها أن تملأ الفراغ الذي يمكن أن يتركه الخليجيون إذا ما قرروا ترك اليمن يواجه أقداره بمفرده.

وإذا كانت العلاقات الخليجية-اليمنية قد تأثرت كثيراً خلال العقود الثلاثة الماضية بالعواطف والمثاليات و(شطحات) التبشير بالأيديولوجيات التي لا تشبع جائعاً أو تعلم أمياً أو تنمي اقتصاداً أو تحقق استقراراً، فإن ما غاب عن تلك العلاقات في الكثير من الأحيان، وكان ينبغي ألا يغيب هو المصالح الأمنية والاقتصادية المتبادلة والتي يمكن أن تعطي لتلك العلاقات العمق المطلوب وتحصنها ضد العواصف التي تهب على هذه المنطقة من آن إلى آخر، والتي لا يوجد في الأفق ما يشير إلى أن الأسوأ منها قد مر وانقضى. وتقف الدول الخليجية من جهة، واليمن من جهة ثانية، اليوم على مفترق طرق وذلك بفضل التغييرات التي حملتها تحركات (الربيع العربي) والتي فتحت نافذة تاريخية أمام الجميع للمراجعة والبدء من جديد في بناء علاقات على أسس مختلفة تعقلن الفعل السياسي، وتبعده عن التكتيكات الآنية وعن الأهواء المتقلبة، وتؤسس لعلاقات استراتيجية تتجاوز الأشخاص والأنظمة، وتقوم بالدرجة الأولى على التكامل الاقتصادي والأمني وغير ذلك مما ينفع الناس. وإذا كانت عوامل اللغة والدين والتاريخ المشترك وما في حكمها من العوامل التي لطالما تغنى بها الجميع لا تكفي لتبرير المطالبة بقيام علاقات جديدة على أسس مختلفة، فإن وحدة الجغرافيا وما توجده من فرص ومصالح من جهة، ومن تهديدات ومخاطر من جهة ثانية، تكفي بالتأكيد لدفع الجميع إلى التفكير بطريقة جديدة.

ومع أنه من السهل أن يلقي الخليجيون واليمنيون على السواء بمسؤولية الأزمات التي تعتري علاقاتهم ببعضهم على كاهل الغرب ومؤامراته، إلا أن الغرب هو في الواقع ما يمكن أن يصنعوه منه. ومن المؤكد أن علاقة العرب بالغرب لن تصل إلى مرحلة تصالح حتى تصل علاقة العرب ببعضهم بعضاً أولاً إلى مرحلة تصالح كاملة ●

> اليمن يشكل بوابة كبيرة لدول الخليج يصل طولها إلى أكثر من 2000 كيلومتر

*أستاذ العلوم السياسية في جامعة صنعاء

www.araa.net

السياسة الخارجية الإيرانية بين تطبيق نظرية ولاية الفقيه وتوظيف العامل الشيعي

مثلت الثورة الإيرانية كأول ثورة إسلامية ناجحة في التاريخ المعاصر الحدث الذي أحدث أكبر الأثر في السياسة الخارجية الإيرانية بسبب التغير داخل إيران وفي رؤيتها للعالم الخارجي، وفي تغير خريطة الخصوم والحلفاء في البيئة الإقليمية والدولية.

آمال زرنيز *

لقد عادت إيران بعد عام ١٩٧٩م كجمهورية إسلامية تركز على ثلاثة مبادئ أساسية أثرت في عملية إدارتها لسياستها الخارجية، وهي: الجمهورية الإسلامية، الحياد، الأممية الدينية، وارتبطت هذه المفاهيم بقضايا عديدة تتصل بتصدير الثورة، والتدخل أو عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والعلاقة مع النظم الملكية.. وهو ما يعتبر إحدى أهم الإشكاليات التي واجهت إيران في سياستها الخارجية، حيث راوحت هذه الأخيرة بين المثالية العقائدية والواقعية، ومنذ تلك اللحظة التاريخية عانى صانع القرار الإيراني من التخبط بين ما تمليه المصلحة القومية ومتطلبات الأهداف الأيديولوجية التي غيرت من مصادر التهديد للدولة الإيرانية.

ومع تولي محمود أحمدي نجاد الرئاسة في إيران عام ٢٠٠٥م، كان المشهد الإقليمي الإيراني مختلفاً تماماً عن المشهد الذي واجهه الخميني غداة نجاح الثورة الإسلامية، حيث نجم عن المشروع الأمريكي في العراق تشكل خريطة استقطاب دينية شيعية قوامها: الحكم الشيعي في إيران- الشيعة الجدد من حكام العراق- حزب الله في لبنان- العلويون في سوريا- الشيعة في المنطقة الشرقية من السعودية- شيعة البحرين، بما يمثل قوة لا يستهان بتأثيراتها الإقليمية في التحولات الجيوسياسية. ومن هذا المنطلق عمدت إيران إلى نسج تحالفات تجمع التناقضات الأيديولوجية في سياسة إقليمية تخدم مصالحها الوطنية بمنطق براغماتي سياسي، فبحكم الموقع الجيوبوليتيكي المميز تسعى إيران إلى أداء دور إقليمي رئيسي في المنطقة عبر توظيف العامل الشيعي بالارتكاز على برنامجها النووي باعتباره أبرز ركائز قوتها.

ومن ذلك تطرح سياسة إيران الخارجية دائماً إشكالية سواء على المستوى التحليلي النظري أو على المستوى العملي نظراً لتداول المسألة بين معسكرين اثنين (المحافظين والإصلاحيين) من جانب، وطبيعتها الحذرة والمعقدة من جانب آخر، وإذا كانت السياسة الخارجية لأية دولة تتكون من الوسائل التي تختارها لتحقيق أهدافها ضمن السياسة الدولية، فإن محور السياسة الخارجية الإيرانية هو تقرير أفضل الوسائل أو السبل التي تؤهلها لبسط نفوذها الإقليمي بغية لعب دور قيادي يعكس قدراتها وإمكاناتها الحقيقية وثقلها الحضاري والتاريخي وإحساسها بالرسالة، وهو ما يدفع إلى طرح التساؤل التالي: إلى أي مدى تعتمد إيران على العامل الأيديولوجي في سياستها الخارجية منذ نجاح الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩م؟

شهدت مرحلة التسعينات سياسة إيرانية منفتحة على الصعيد الإقليمي مع جاراتها الشمالية الغربية

تسعى إيران لأداء دور إقليمي رئيسي في المنطقة عبر توظيف العامل الشيعي

السياسة الخارجية الإيرانية في ضوء نظرية ولاية الفقيه:

منذ إسقاط حكم الشاه وتولي الملالي الحكم في أكثر دول الشرق الأوسط علمانية، سيطر المذهب الشيعي الإمامي عبر نظرية ولاية الفقيه على الملامح العامة للدولة في إيران، بعد أن ساد الاعتقاد لدى الشيعة الإثني عشرية أن الولاية العامة على المسلمين منوطة بأشخاص معينين بأسمائهم وعددهم، ومن ثم (كل راية ترفع قبل أن يقوم القائم فصاحبها طاغوت وإن كان يدعو إلى الحق).

غير أن هذه الفكرة طورت إلى ما يعرف بولاية الفقيه المطلقة على يد الخميني الذي نقل الفكر السياسي الشيعي من مرحلة السلبية والانتظار إلى مرحلة الفاعلية والنشاط السياسي والفكري، أي من مرحلة إجازة الفقهاء الملوك الحكم باسمهم ووكالة عنهم إلى مرحلة حكم الفقهاء المباشر وممارسة مهمات الإمامة بصورة كاملة، بظهور شكل جديد من الدولة الدينية تحت قيادة الولي الفقيه استجابة للمتطلبات التالية:

❖ حاجة الإسلام إلى قيام الدولة من أجل تطبيق القوانين الإلهية، وبسط العدالة الإلهية بين الناس.

❖ إقامة الحكومة الإسلامية التي تعني ممارسة الفقهاء العدول لكافة الأمور الحكومية والسياسية التي كانت ضمن ولاية النبي (صلى الله عليه وسلم) والإمام المعصوم.

وتدور نظرية ولاية الفقيه حول قضية من يمتلك المبرر الشرعي والأساس الفلسفي لتولي الإمامة (ممارسة الحكم) في المجتمع الشيعي الإمامي فترة غيبة المهدي المنتظر، بحيث يتولى الفقيه الحائز خصلتي العلم بالقانون والعدالة نفس صلاحيات النبي (صلى الله عليه وسلم) والإمام المعصوم عصر الغيبة، ومن ثمة تشمل صلاحياته ما يلي:

❖ أحكام الولاية الخاصة (ممارسة الأحكام الحسبية) من خلال تطبيق مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

❖ أحكام الولاية العامة: فرض الجهاد، تنفيذ العقوبات (الحدود)، فرض الضرائب، عزل حكام الولايات ونصبهم، إقامة العلاقات الخارجية، تحديد صلاحيات رئيس الجمهورية، تعيين قادة الجيش.

لقد شكلت أفكار الخميني عن ولاية الفقيه المطلقة من الناحية النظرية الأساس الأيديولوجي لنوع من الحكم الإلهي تقوم أسسه الفكرية على المرتكزات الآتية:

❖ صلاحيات مطلقة للولي الفقيه مصدرها الأوامر الإلهية، ومن ثم فإن ما يتضمنه الدستور الإيراني هو بعض شؤون ولاية الفقيه لا كلها.

❖ رفض انتخاب أو اختيار الولي الفقيه من قبل الشعب، (إن ولاية الفقيه أمر إلهي لا تحدد من قبل الشعب).

❖ إضفاء قدسية دينية على حكومة الولي الفقيه.

❖ من المفترض أن يتولى منصب الولي الفقيه الجامع للشرائط (المرجع الأعلم)، لكن التعديلات التي أدخلت في شروط تولي الولاية نصت على الفصل بين المرجعية الدينية ومرجعية القيادة، وبالتالي

تحولت إلى مجرد قضية سياسية بإفراغها من مفهومها الديني خلافاً لما نص عليه الخميني بأن يكون الولي الأفضل من الناحية العلمية.

أما من الناحية التطبيقية، فيلاحظ أن نظرية ولاية الفقيه المطلقة تلقي بظلالها ليس على نظام القيم الخاص بالنظام السياسي الإيراني فحسب، بل على حركة مؤسساته، ويتضح ذلك من خلال التركيبة المعقدة لمؤسسات الحكم في إيران، حيث يحتل الولي الفقيه (القائد) مكانة محورية في النظام السياسي الإيراني. وفي تحليل الفكر السياسي للخميني تبعاً لنظرية ولاية الفقيه من المهم التركيز على ثلاثة مفاهيم أساسية أثرت في تصور كيفية إدارة إيران لسياستها الخارجية، وهي:

- الحكومة الإسلامية: من وجهة نظر الخميني يعتبر تأسيس الحكومة من الأحكام الأولية والأساسية في الإسلام لما فيه من مصلحة للمجتمع والنظام، حيث يتعدى مفهومه للحكومة السلطة التنفيذية ليتمثل في نظام الحكم بتفضيل الحكومة الإسلامية لثلاثة اعتبارات:

- تطبيق أحكام الإسلام في ظل استمرار غيبة الإمام الثاني عشر.

- توحيد المسلمين.

- تحرير المسلمين من الاستعمار وأنيابه.

ويعتبر الخميني أن خير الحكومات هي الحكومة الإسلامية، ويرى أن النظام الجمهوري أفضل البدائل التي تحقق المحتوى الاجتماعي للنظام السياسي، وهي حكومة دستورية مقيدة تقيداً مطلقاً بالأوامر الإلهية والسنة النبوية وليست النصوص الوضعية، وبهذا يتمدد دور الفقيه من المجال الديني إلى المجال السياسي، ليتولى الولاية الاعتبارية التي تشمل كافة الاختصاصات التي شملتها الولاية التكوينية التي كفلها الله للمعصوم وآل بيته، حيث أدت الظروف التاريخية المتمثلة في نجاح الثورة الإسلامية والحاجة إلى إشراف صارم على أسلمة الدولة والمجتمع، والرغبة في ترجمة الكفاح السياسي للمؤسسة الدينية إلى نفوذ فعلي للفقيه باعتماد هذا الشكل من الحكومة.

- فكرة الأممية الدينية: انتقد الخميني النعرات القومية التي تقسم العالم الإسلامي إلى أتراك وأكراد وعرب وفرس، وأرجع إثارتها إلى تآمر القوى العظمى التي لا همّ لها إلا بعث مشاعر العداء والكراهية، وقد ميز بين الفكرة القومية المثيرة للعداوات بين المسلمين وحب الوطن المثير للحمية في الدفاع عن الأرض، ولذلك فإن النقد الحاد الذي وجهه الخميني لمفهوم القومية والتمييز بينه وبين مفهوم الوطنية لم يمنع انبهاره بالشخصية القومية الإيرانية.

- فكرة الحياد: تبنى الخميني فكرة الحياد من محتوى إسلامي عبر محددات شرعية هي عدم جواز الخضوع لغير الله، أي لا لقوة من شرق أو غرب، وتآمر القوى العظمى على الإسلام كدين وعلى المسلمين كأمة، وهو ما يستوجب ألا يسمح لها بأن تحكم البلاد، والحفاظ على الهوية الذي لا يتأتى إلا بمقاومة محاولة مسخها وتحويل المسلمين إلى دمى وعملاء، والترابط الوثيق بين الدين والسياسة ورفض فصلها كأثر من آثار التبعية للخارج، وفي ذلك مهاجمة للمدعين أن (الدين شيء والسياسة شيء آخر).

لقد أدت العقيدة دور الركيزة الأساسية لرؤية إيران الثورية للعالم الخارجي، حيث تعتبر مقولة الخميني (إننا نواجه الدنيا مواجهة عقائدية) لغة خطابية جديدة ومتفردة للتعبير عن الخارج والداخل الإيراني، حيث تميزت بإسلامية المفاهيم، وتلخص المعيار الأساسي للتمييز والتفرقة على المستوى الخارجي في مصطلح الاستكبار، واعتبر مفهوم حكم الإسلام ومفهوم الاستقلالية حجر الزاوية في الرؤية الأيديولوجية الثورية الإيرانية، وبناء عليه تتحدد أسس السياسة الخارجية وفقاً للأهداف القومية والإقليمية والدولية تبعاً للدستور الإيراني فيما يلي:

أدت العقيدة دور الركيزة الأساسية لرؤية إيران الثورية للعالم الخارجي

❖ السعي لتأسيس أمة عالمية واحدة: تؤسس إيران لهذا الهدف من منطلق الآية القرآنية: (وإن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون)، إذ يتوجب على الحكومة الإسلامية العمل لتأسيس ائتلاف إسلامي عالمي يجمع أمة الإسلام تحت رايته عبر تأسيس نظام فكري وروحي يوحد المسلمين.

❖ حماية المستضعفين ومحاربة المستكبرين: تبعاً للبند الرابع عشر من الدستور الإيراني تتحرك سياسة إيران الخارجية لنصرة المستضعفين في الأرض ومحاربة المستكبرين، الأمر الذي من شأنه تحقيق الحكومة العالمية الواحدة انطلاقاً من الآية القرآنية: (ونريد أن نمن على الذين استضعفوا في الأرض ونجعلهم أئمة ونجعلهم الوارثين).

❖ صيانة الاستقلال وحماية الحدود: نص البند مائة وثلاثة وخمسون من الدستور على صيانة استقلال الأراضي الإيرانية وإبقاء حدودها في مأمن عن كافة أشكال التهديدات الخارجية.

❖ الدعوة: بمعنى دعوة غير المسلمين إلى الإسلام استناداً إلى قوله تعالى: (ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن).

❖ مبدأ اللاشرقية واللاغربية: بمعنى الحياد من المنظور السياسي عن الكتلتين الشرقية والغربية، واتباع سياسة الولاية الإسلامية على المجتمع من المنظور الديني وفقاً للآية القرآنية: (يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوي وعدوكم أولياء تلقون إليهم بالمودة وقد كفروا بما جاءكم من الحق).

ومن ذلك يتضح الجانب الأيديولوجي في السياسة الخارجية الإيرانية وحجم تأثيره على علاقاتها الخارجية سواء بالسلب أو

آمنت إيران بأن حدود الدولة الإسلامية تتجاوز حدودها السياسية كدولة قومية

الإيجاب، خاصة أنها ظلت تحتفظ بمبدأ اللاشرقية واللاغربية حتى بعد انهيار المعسكر الشيوعي، وبالنظر لشعوب العالم كشعوب مستكبرة جائرة وأخرى مستضعفة مظلومة تحتاج إلى النضال للحصول على حقوقها، فعمدت السياسة الخارجية الإيرانية إلى التفكير في تصدير الثورة الإسلامية اعتماداً على الحركات الإسلامية والأقليات الشيعية لنشر مبادئها التي فيها إنقاذ المستضعفين وخلاصهم، وأياً كانت هذه الوسائل لن تخرج عن إطار التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى التي يوجد فيها هؤلاء المسلمون، ويتجاوز الأمر ذلك ليشمل جميع المستضعفين عبر العالم، ويتحدد بذلك البعد العالمي للسياسة الخارجية الإيرانية تبعاً لنظرية ولاية الفقيه، حيث تقوم على الأفكار اللاحدودية واللاقومية، وهو ما يوضحه منظر السياسة الخارجية الإيرانية جواد لاريجاني في تحديده لأهداف السياسة الخارجية لبلاده والتي من بينها: (العمل على إيجاد الوحدة بين الأمم الإسلامية في العالم والدفاع عن أراضي المسلمين ومصالحهم.. والدعوة إلى الإسلام).

مبدأ تصدير الثورة في ضوء توجهات التيارات السياسية الإيرانية ١٩٧٩-٢٠٠٥(م)

منذ قيام الثورة في إيران وتولي نظام الخميني السلطة حدد نظامه أهم أهداف السياسة الخارجية المتمثلة في تبني التقارب الإسلامي ضمن المحاور التالية:

- ❖ المخالفة الأيديولوجية للنظام الأمريكي والإسرائيلي.
- ❖ بذل الجهود للتعامل مع جبهة الصمود والتصدي.
- ❖ تشييد علاقات براغماتية مع باكستان وتركيا.

لقد أطلق الخميني خلال العقد الأول من عمر الثورة شعار (رجعية العالم العربي والعاملين بالإسلام الأمريكي)، وتم اعتماد مفهوم الحدود الأيديولوجية باعتبار ولاية الفقيه ولاية أيديولوجية، وتصدير الثورة غزواً معنوياً لإضفاء القوة، ومساندة الحركات الإسلامية هدفاً حيوياً باعتبار الإسلام مدرسة فكرية وأيديولوجية لتنظيم الحياة البشرية، (فلطالما آمنت إيران بأن حدود الدولة الإسلامية تتجاوز حدودها السياسية كدولة قومية).

وبعد وفاة الخميني سعت القيادة الإيرانية الى تحقيق طفرة إصلاحية بالانتقال من مرحلة الثورة إلى مرحلة الدولة المؤسسية عبر تبني مجموعة من الآليات الإصلاحية أهمها:

- ❖ إعادة تنظيم اليمين المحافظ المتهم بالرجعية والجمود من خلال إعادة صياغة أسلوب عمله بما يسمح بالحوار مع اليسار الإصلاحي وإيجاد المناخ الديمقراطي المنشود.
- ❖ تحديث مجلس الشورى الإسلامي وتطوير أسلوب عمله ليواكب مستجدات الرحلة الجديدة.

ولذلك لم يكن مستبعداً أن يفوز بالانتخابات الرئاسية في أغسطس ١٩٩٧م الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي، أو أن يرتقي المحافظون الجدد لرئاسة الدولة مثل محمود أحمدي نجاد في انتخابات أغسطس ٢٠٠٥م بعد أن أصبح الخط الفاصل بين الإصلاحيين والمحافظين الجدد معدوماً، فكلاهما يرفع شعار الإصلاح الاقتصادي والسياسي والإداري والتجاوب مع المستجدات الدولية، حيث برزت إيران كدولة ليبرالية توحي بالانتقال من الدولة صاحبة الدعوة إلى الثورة الإسلامية ومتطلبات تصديرها خارج الحدود إلى تبني سياسة خارجية براغماتية تخضع لمتطلبات المصالح الاقتصادية والتنموية الشاملة مثلما تخضع لمتطلبات مواجهة تهديدات الأمن القومي مع مراعاة المتغيرات الإقليمية والدولية.

لقد شهدت مرحلة التسعينات سياسة إيرانية منفتحة على الصعيد الإقليمي مع جاراتها الشمالية الغربية (جمهوريات آسيا الوسطى والجارات الجنوبية الغربية (دول مجلس التعاون الخليجي) حتى مع تركيا في الغرب وعلى الصعيد الدولي مع أوروبا ودول العالم الثالث، وأكد رفسنجاني (الرئيس الإيراني الأسبق) ذلك بقوله (رغم أن إيران تركز في سياستها الخارجية على آسيا الوسطى والخليج إلا أنها أميل إلى التركيز على الخليج، لأن المشكلات الأمنية المباشرة لإيران تكمن في تلك المنطقة)، لكن الأسس البراغماتية التي جاءت بها حكومة رفسنجاني في رسم السياسة الخارجية اتسمت بالمزج بين الأهداف الأيديولوجية والواقعية من دون التخلي عن الطابع الأيديولوجي المميز لها، من حيث إن مسألة تصدير الثورة إنما هي سياسة ثقافية لإخفاء القوة الإيرانية التي تعده هدفاً مبدئياً لانتشار قيمها بشكل أشمل وغير إجبارية أو عسكرية، وذلك باستخدام الأساليب غير المباشرة للنفوذ والتأثير مثل:

- إنشاء مراكز ثقافية ودينية لتعميق الحوار وتوسيع المعلومات.
- تقديم منح دراسية لطلبة بعض الدول الإسلامية.
- مد جسور مع المذاهب الأخرى وتطوير المفاهيم والتقليد لتصبح نافذة ومؤثرة.

الشكل (١): نفوذ إيران في الوسط الشيعي

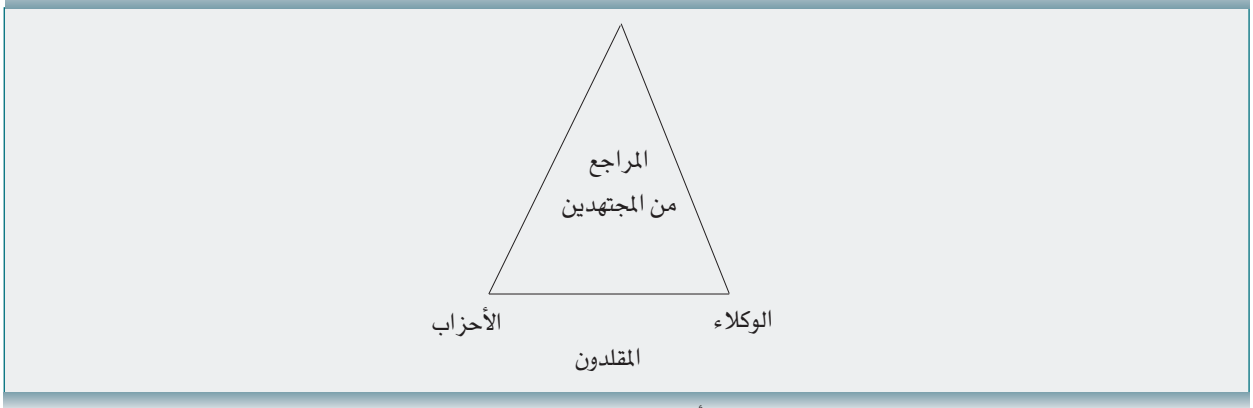

المرجع: قاسم الطائي، صناعة التشيع ودور المراجع الفرس في غزل الأقليات الشيعية في العالم، ص٦٦، على الموقع الإلكتروني: www.alrashead.net/index.php

وكان من أهم أولويات حكومة رفسنجاني مواصلة العمل في البرنامج النووي الإيراني والاهتمام بالتطور التكنولوجي إيماناً منها بأن زيادة القدرة العسكرية والقتالية تعد أحد عناصر الحماية لأمنها القومي، فضلاً عن الاحتفاظ بالسيادة المستقلة للبلاد ووسيلة للبناء والتنمية. وبتولي محمد خاتمي الرئاسة اتبع سياسة انفتاح تقتضي تغيير سياسة إيران الخارجية لكسب القبول في المحافل الدولية، في ظل تولي علي خامنئي منصب المرشد الأعلى الذي يمثل المركز الأول في هرم السلطة في إيران والذي أشار إلى أن عهده سيكون أميناً على ميراث الثورة الكبير واتباع سياسة خارجية تنشد السلام والأمن على شعار مؤداه (العزة والحكمة والمصلحة) في الوقت نفسه، حيث إن المهم هو إيجاد الموازنة في أن تكون إيران أمينة للإرث الذي تركه الخميني في مواجهة قوى الاستكبار التي تريد الهيمنة والوصول إلى مطامعها وبين سياسة الإصلاح والمرونة في علاقات إيران الخارجية.

وقد تأكد هذا التصور بعد صدور الوثيقة السرية لما يسمى (شورى الثورة الثقافية الإيرانية) عام (١٩٩٨) والتي أكدت أن الحكومة الإيرانية فضلاً عن مهمتها في حفظ استقلال البلاد وحقوق الشعب فهي حكومة تجعل من تصدير الثورة على رأس أولوياتها مع الانصياع لمقتضيات البيئة الدولية في الاعتدال والانفتاح).

لقد لجأت إيران إلى المواءمة بين الأيديولوجية الدينية التي انتهجتها منذ ١٩٧٩ وبين التطورات التي يشهدها النظام الدولي عام ١٩٨٩، وتحاول أن تمسك العصا من المنتصف ليترك طرفاها في بقاء النظام واستمرار قوته وتجاذبه وتفاعله مع المستجدات الدولية، حيث تتحدد مرتكزات السياسة الخارجية الإيرانية بعد الثورة الإسلامية فيما يلي:

❖ المحافظة إقليمياً على النفوذ ومواجهة أي تهديد من جانب منافسيها التقليديين (تركيا، السعودية، روسيا، باكستان).

❖ تطمح إيران دولياً إلى تأدية دور قائد عالمي للثورة الإسلامية باسم الجامعة الشيعية، التي تهدف إلى إرساء إسلام شيعي شامل هدفه أسلمة العالم عبر الاعتماد على الطوائف الشيعية غير الإيرانية.

والملاحظ وجود علاقة وصل بين نقطتي الارتكاز هاتين: الجامعة الشيعية التي تفرز مواقع الدولة-الأمة الإيرانية كعامل إقليمي (مركز) ووجود ملاذ للشيعة الإثني عشرية يقوي إرادة إرساء الإسلام الشيعي الشامل ومن ثم قيادة العالم الإسلامي من منطلق رفض مفهوم الأمة، باعتبار الدولة-الأمة ما هي إلا فترة انتقالية يجب أولاً تقوية نفوذها كمركز روحي للشيعة (إيران) لتحقيق الانتصار الذي يؤدي بدوره إلى تحلل فئات دول-الأمة الموروثة عن الغرب لمصلحة مجتمع عالمي ينسجم مع رغبة النبي (صلى الله عليه وسلم).

ويتضح ذلك من الحرب العراقية-الإيرانية، حيث عمدت إيران إلى الدفاع عن نفسها في المرحلة الأولى من الحرب، وفي مرحلة لاحقة كانت تأمل بأن ينتفض الشيعة في العراق ضد نظام صدام حسين، وأن يتحول ذلك الى تقدم للشيعة في الشرق الأوسط، وهو ما يحقق مبدأ تصدير الثورة، لكن هذا لا ينفي نفوذ إيران في الوسط الشيعي خاصة في المناطق الإثني عشرية تحت طائلة المرجعية العاملة في إطار بنى تراتبية هرمية (كما هو موضح في الشكل السابق).

إن النظر للمرجعية كمصدر وحيد للشرعية في الوسط الشيعي جعل وجود الدولة رهين التفاعلات الدائرة ضمن معادلة (الفقيه/المرجع- العامي/المقلد)، حيث إن منظومة من الضوابط الشرعية تسيّر دفة العلاقة بينهما، وتفرض هذه المنظومة سطوة تفوق سطوة الدولة نفسها ●

*كلية العلوم السياسية - جامعة حسيبة بن بوعلي - الجزائر

قائمة المراجع:

❖ الكتب:

- أسامة، شحادة وهيثم، الكسواني، الموسوعة الشاملة للفرق المعاصرة في الإسلام، ط١، مصر: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٧
- أحمد، الكاتب، تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه، لبنان: دار الجديد، ١٩٩٨
- الإمام الخميني، الحكومة الإسلامية، بيروت: مركز بقية الله، ١٩٩٨
- فؤاد، إبراهيم، الفقيه والدولة في الفكر السياسي الشيعي، بيروت: دار الكنوز الأدبية، ١٩٩٨
- نيفين، عبدالمنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية- الإيرانية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢
- بيزن، إيزدي، مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية، (ترجمة سعيد الضباع)، ط١، القاهرة: الدار الثقافية للنشر، ٢٠٠٠
- أنور، شينوار احتشامي، السياسة الخارجية الإيرانية في عهد البناء، (ترجمة إبراهيم مصدقي وزهرة يوشيخي)، طهران: منشورات الثورة الإسلامية، (ب. س. ن)
- مرتضى، مطهري، قضايا الجمهورية الإسلامية ؟ ماهية الثورة-، ط٢، لبنان: دار الهادي، ١٩٨١
- عيسى، السيد دسوقي، التوجهات الإقليمية في الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، القاهرة: دار الأحمدي للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩ شحادة، مهدي وبشارة، جواد، إيران: (تحديات العقيدة والثورة)، ط١، مركز الدراسات العربي -الأوروبي
- وجيه، كوثراني، الفقيه والسلطان، القاهرة: المركز العربي الدولي، ١٩٩٠
- فرنسوا، توتال، الشيعة في العالم- صحوة المستبعدين واستراتيجيتهم-، (ترجمة نسيب عون)، بيروت: دار الفارابي، ٢٠٠٧
- ولي، نصر، صحوة الشيعة: الصراعات داخل الإسلام وكيف سترسم مستقبل الشرق الأوسط، (ترجمة سامي الكعكي) بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٧

❖ المجلات

- محمد، رضا وصفي، (الفكر الإسلامي وآفاقه في إيران المعاصرة)، مجلة شؤون الأوسط، العدد ١٢٣، بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٦
- طلال، صالح بنان، (التعايش بين نظرية ولاية الفقيه والديمقراطية)، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٥، مصر: مركز الدراسات الاستراتيجية.
- عبد الوهاب، فراني، (قراءة في أفكار الخميني: مفهوم الحكومة والجمهورية الإسلامية من وجهة نظر الخميني)، مختارات إيرانية، مصر: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، يوليو، ٢٠٠٣.
- علاء، مطر، (أهداف السياسة الخارجية الإيرانية: المعلن والواقع)، مجلة سياسات، العدد ١٤١٣، رام الله: معهد السياسة العامة
- سلمان ظافر ناظم، (السياسة الإيرانية تجاه الخليج العربي: المسار والمستقبل)، مجلة دراسات استراتيجية، عدد ٥، بغداد: مركز الدراسات الدولية، بغداد، ١٩٩٨
- رسالة الرئيس خاتمي إلى المؤتمر الثالث عشر لمنطقة الخليج العربي، مجلة العلاقات الإيرانية، العدد ٦
- مصطفى، اللباد، (قراءة في مشروع إيران الاستراتيجي في المنطقة)، مجلة شؤون عربية، العدد ١٢٩، مصر: مطبعة جامعة الدول العربية، ٢٠٠٧

❖ الدراسات غير المنشورة:

- شيماء، عادل القرة غولي، (أثر المتغير الإيراني في العلاقات العراقية - التركية ما بعد الحرب الباردة)، (أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد)، ٢٠٠٦

❖ المواقع الإلكترونية:

- قاسم، الطائي، صناعة التشيع ودور المراجع الفرس في غزل الأقليات الشيعية في العالم، ص٦٦، على الموقع الالكتروني www.al-rashead.net/index.php

- أنور، قاسم الحضري، قراءة في استراتيجية حزب الله، ٢٠٠٦، ص٢٦٢٥ على الموقع الالكتروني www.waqfeya.com/Pook

- علي، حسن باكير، حزب الله تحت المجهر، ٢٠٠٧، ص١٧١٦ على الموقع الالكتروني www.abrased.netr

❖ ثالثاً: المراجع باللغات الأجنبية:

R.K,Ramadan, Iran Islamic revolution and the persian gulf,Current history,Vol08,N498,January1985

الاتحاد الخليجي ..
الأمن القومي والحق الدستوري

لا يُمكن لأي مراقب ينتمي إلى المنطقة أو العمق العربي المستقل عن تجاذبات إيران وواشنطن إلا أن يضع كلا المسارين نصب عينيه، وكأنما إغفال مسار والاكتفاء بمسار يُظهر زاوية العور الاستراتيجي التي يعني غيابها بالضرورة وضع مستقبل الخليج العربي على صفيحٍ هش للغاية.

مهنا الحبيل *

هذان المساران هما أولاً الأمن القومي المُهدّد بالفعل لبعض دول الخليج العربية من التدخل الإيراني وتقاطع واشنطن المقلق والغامض معها والقائم حالياً في العراق وسوريا ولبنان واليمن، ولا يستطيع أي منصف تنحيته من حسابه بعد تأثيره القوي في البحرين ومواقع أخرى بغضّ النظر عن وجود ملفات سياسية مسؤوليتها المعالجة الذاتية، فهذه لا تُلغي الخطر الحقيقي لإيران. وثانياً التخلف الشامل في دول المنطقة مع فروق نسبية بينهما أو كبيرة، لكنها لا تُمثل تحقيق الحد الأدنى من متطلبات الشراكة الشعبية والدستورية وفضاء حرية التعبير، ولذلك سنتعاطى مع القضية وفقاً لمنظور الرؤية الشاملة لكلا البعدين.

الفهم الدقيق للتأجيل

لقد اشتعلت الساحة الإعلامية إقليمياً وعربياً ودولياً في التعاطي مع قضية الاتحاد الخليجي فور إعلان الأمير سعود الفيصل قرار قادة دول مجلس التعاون تأجيل إعلان الاتحاد حتى تُستكمل جوانب التفاصيل التي طلبتها الدول الراغبة والمتحفظة في الوقت ذاته، وجرى خلطٌ كبير بين إعلان الحرب الرسمي الذي أشهرته إيران على الاتحاد وبين قرار التأجيل، ومن أهم أسبابه ضعف الإعلام الخليجي ومستواه المتدني ونقص البيان الثقافي المطلوب كضرورة بين حركة المثقفين وبين المجلس كمؤسسة أو مع دولهم، حيث هُمّش هذا التواصل، وأُلغي دور المثقف الخليجي بكل توجهاته المؤيدة والمتحفظة، بالإضافة إلى ظهور تباين وخلاف في بعض المؤسسات الإعلامية لدول الخليج جعلت القضية محل صراع في خطابها الإعلامي، وهو ما عزز حركة الدعاية الشرسة المحاربة لفكرة الاتحاد والتي تُخفي وراءها أطماعاً دولية أو نزعة صراع قديمة مع المنطقة لأسباب مختلفة أو ما صدر بصورة مباشرة من مواقف إيرانية تعلن عزمها مواجهة الاتحاد بكل الوسائط في خطاب غير مسبوق للوقاحة الإيرانية عزز تأكيد موقفهم التاريخي للتوغل في الشأن الخليجي وعبر البوابة الطائفية وشق الصف الوطني. وتتابعت تصريحات خطيرة تُعلن البحرين جزءاً من أراضي الجمهورية الإيرانية! وهو ما يؤكد أن كل ما قيل عن أطماعٍ تنفيذية لإيران أضحت حقيقة تعلنها طهران صباح مساء.

تجربة الاتحاد الأوروبي بدأت بعد سلسلة من التهيئة للتجانس القيمي الحقوقي بين شعوبه

الاتحاد الخليجي لن يوقف المطالب الإصلاحية الشعبية المشروعة

تنظيم الخلاف طريق الاتحاد

هذه المواقف الإيرانية الأخيرة والخطيرة جداً وخصوصاً في إعلان إيران رسمياً اندماج كامل حراك المعارضة الشيعية في مملكة البحرين مع موقفها، وادعاءها المزعوم بتبعية البحرين لها قضية خطيرة مضرة استراتيجياً بالمعارضة الشيعية والعلاقة المجتمعية بين الطائفتين ومستقبل المواطنة العربية في الخليج مع هذا الانفصال الإقليمي الخطير، لكننا هنا نُشير إلى أن الخلط الذي جرى قام بناءً على عدم توضيح المجلس الصورة بين مسارين، المسار الأول هو إعلان الاتحاد الخليجي الشامل كمشروع مستقبلي يبدأ التأسيس عليه بتدرج وتكامل. والثاني هو مشروع الاتحاد الكونفدرالي بين السعودية والبحرين، فقيام الثاني لا يعني إلغاء الأول، غير أن موقف قطر والكويت من الموافقة المبدئية التي أبدت حرصاً عزز إمكانية الإعلان رباعياً عن التأجيل، مع بقاء المجلس الخليجي الذي نُذكر بأنه لا يزال يدير مؤسساته وفقاً للمسمى القديم والقائم أي كمنظمة تعاون فقط. وهنا لابد من التوضيح أن من مصلحة مستقبل الاتحاد أن تعبر هذه المفاوضات في مستوى شفافية عال للرأي العام الخليجي، ولا حرج أن يُقال إن الشقيقة عُمان متحفظة وأبدت رغبتها في عدم الدخول حالياً، ولا في تحفظ أبوظبي أيضاً، ونشدد على ضرورة تجاوز هذه الحساسيات، وأن من حق هذه الدول أن تتحفظ وتسأل وتطلب، وقد أشار الأمير سعود الفيصل إلى ذلك. والجانب الآخر أن مستوى الكونفدرالية بحسب الإعلانات الأولية هو في مستوى أولي، ويغطي قانونياً بصورة حاسمة الردع الاستراتيجي لأعضائه، ويؤسس لتنسيق أكبر في السياسة الخارجية مع استمرار التمثيل الدبلوماسي للدول وتشكيل رافعة دعم أكثر حيوية للحراك الاقتصادي.

وهذا يعني مستوى منخفضاً لا يُغير من واقع قوانين أو دستور الدول أو حقها السيادي، ولا يُشرّع التدخل الأمني الداخلي إنما إقرار الدفاع الاستراتيجي، وبالتالي فإن بعض ما ضُخ إعلامياً ليس صحيحاً ودقيقاً بالنسبة لجسم الاتحاد المقترح، أما السلوك العملي في المدار الأمني فهو رهن بالتوافق الثنائي بين أي دولتين، وقد يعبر مدارات حساسة من دون قيام الاتحاد في قضايا عديدة قد تتجاوز بالفعل حق المواطنة كحالة عامة من دون قيام الاتحاد، وما ينشر من أخبار متواترة من إيران أو أنصارها أو المتقاطعين مصلحياً معها عن تورط قوات (درع الجزيرة) في المواجهات الأمنية الداخلية للبحرين لا يوجد أي دليل عملي واحد عليه، لكن إشكاليات البعض أنه يرفض منظومة الدفاع الخارجي المواجهة لإيران، ويطرحها في مسار التأثير على توازنه الداخلي، وهذه مشكلته حين يعتقد أن تأمين البحرين ضد الأطماع الإيرانية المعلنة يؤثر في مشروعه السياسي.

ويبقى أن نؤكد على الخلل الكبير الذي ترتكبه دول الخليج العربية بعزل الرأي العام عن حق النقاشات المستحقة للمؤيدين والمتحفظين، وأنّ هذا العزل للرأي العام الخليجي مقدمة مغرقة في السلبية لمشروع الاتحاد، مع أن هذا التحفظ والمعارضة لن يُقللا من

القناعة الشعبية الجارفة لدعم الردع الاستراتيجي ضد التدخل الخارجي لمصلحة الأمن القومي للخليج العربي، مع بقاء الملف الأكبر الضامن للاتحاد وهو وحدة الشعوب والأطر الدستورية الحقوقية.

الدستور الحقوقي والالتفاف الشعبي

نعود هنا إلى تأكيد أن القضية ستُدعم في مسارين من قبل الرأي العام الخليجي وهي خلاصة قراءتنا، المسار الأول أن تحقيق الاتحاد ثنائياً أو رباعياً ينتظر المتبقين كطوق حماية للأمن القومي للخليج العربي وتحديداً حماية عاجلة للحدود الدولية للبحرين خاصة بعد تتابع التصريحات الإيرانية ووضوحها في ما يشبه إعلان حرب على المنطقة وما يعنيه من جزم لأطماع طهران الذي تحدثنا عنها منذ ١٩٩٣. ومع تقديرنا للدوافع الإصلاحية المشروعة للرافضين للاتحاد إلا أننا نُذكر بأن بعض ما قيل ليس دقيقاً، وأن بُعد الأمن القومي هو المركز في المشروع، وليس التوافق الأمني المستمر قديماً ببعده الإيجابي أو السلبي المواجه لحرية المواطن وهو فهم مهم للفصل الدقيق، وأيضاً هناك حقيقة ستفرض ذاتها على الأرض وهي أن الاتحاد لن يوقف المطالب الإصلاحية الشعبية المشروعة والتي لا تنطلق من أرضية طائفية إقليمية بل وطنية جامعة لكل الاتجاهات والجماعات البشرية، بل قد تُعطيها مداراً جديداً لزخم متوقع بعد الاتحاد سواءً لدولتين أو أكثر.

دول الخليج مطالبة بتحقيق مصالحات وطنية حسب مستويات الأزمة لديها

رسالة الحركة الثقافية للدول

أمّا المسار الثاني وهو الركن الثاني، فهو رسالة الحركة الثقافية في الخليج العربي لكل العواصم، وتتمحور بوضوح في تحقيق هذا الاتحاد في إطار دستوري حقوقي شامل يمنح الشعوب مساحة الإرادة والطموح لبناء هذا الاتحاد عبر قواعده الشعبية الفعلية للمنطقة وعلاقاته الوجودية، وهو في ذاته مسار أقوى بمراحل لتحقيق الأمن القومي من مسار العلاقة الحكومية المنفصلة عن الوجدان الشعبي. فطبيعة تشكل الاتحاد بمساحة أكبر للدعم والقناعة الشعبية التي تَتداول يومياً حقوقه الدستورية وتقدمه المدني والاقتصادي في ظل ثوابته العربية الإسلامية تجعل منه كتلة قوية في هذا الزمن العاصف.

لقد بدأت تجربة الاتحاد الأوروبي بعد سلسلة من التهيئة والشروط الموضوعية للتجانس القيمي الحقوقي بين شعوبه، ومن المفارقات أن يستمر الاتحاد في رفض تركيا لأنها تنتمي إلى العالم الإسلامي في رسالة مهمة للتجانس المبدئي لأي اتحاد شعبي قيمياً وفكرياً وهو التجانس الذي تعيشه منطقة الخليج العربي والجزيرة بما فيها اليمن، لكن في الوقت ذاته فَرض الاتحاد الأوروبي مستوى محدداً للمواطنة لتحقيق قوته الجماعية، فلم يَقبل أن يضّم أية دولة لا تحترم الحد الأدنى لحرية شعبها أو لا تُقّر تشريعات تحمي حقوق مواطنيها الدستورية، وتضمن لهم مساحة وطمأنينة لحرية الكلمة والقضاء العادل والحراك المدني الشعبي من أجل تقدم شعوبها وخلاصها من أي مظلمة تقع على مواطنيها، وأُقرت معاييره رغم التباين الواسع في الخلفية الدينية بين الطوائف المسيحية والمذاهب اليسارية واليمنية للواقع الأوروبي المعاصر وإرثه التاريخي.

لذا فإن على دول المنطقة وتحديداً أُسر الحكم فيها أن تتخذ موقفاً مركزياً يراجع ويستشير الصادق الأمين في كيفية صياغة هذا الاتحاد ليس للسقف الدستوري في أوروبا، فنحن نعرف الواقع ومستواه والفرق الشاسع وأيضاً طبيعة قيام الدولة القطرية في الخليج وعلاقتها بالأسر الحاكمة، لكن لتحقيق الحد الأدنى من شروط قيام الاتحاد الخليجي المحتضن شعبياً وتجاوز التجربة السلبية للتعثر التاريخي الذي عاشه مجلس التعاون الخليجي وفقدان تأثيره الميداني لوضع المواطن حقوقياً وتنموياً.

رسم الخريطة قبل رسم الآخرين

لن يُفيد الاتحاد القادم القفز على هذه المتطلبات الضرورية، فبوصلة المنطقة وانفجار الزمن العربي الحديث لحالة متغيرة وتفكك المشهد الإقليمي ستعطي بعداً جديداً لإعادة صناعة خرائط المنطقة عبر إيمان دول المحور العالمي بأن البناء الاستراتيجي لهذه الدول غير قائم. ولقد قرأ المراقبون مؤخراً حجم إعادة التعاطي مع سيناريو خريطة المنطقة الجديدة من مراكز وشخصيات محافظة في واشنطن حُسبت تاريخياً بأنها الداعم الاستراتيجي للأسر الحاكمة وهي الآن منشغلة عملياً بمناقشة جغرافيا سياسة مختلفة في الخليج العربي يتوقعها باحثوها.

وليس هناك بعد رعاية الله أقوى لمواجهة كل هذه التحديات والرؤى الاحتياطية للمحور الدولي والإقليمي من الاحتضان الشعبي لاتحاد الخليج العربي من خلال صياغة مناسبة متوافقة سلمياً للعهد الدستوري الجمعي للخليج العربي، والذي تعد أولى خطواته اللازمة التقدم الشجاع لتحقيق مصالحات وطنية في كل الدول الست حسب مستويات الأزمة لديها وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وبدء حوار وطني مركزي حقوقي وتنموي بسقف تعبير محترم يسحب (السخينة) الشعبية ذاتياً، ويبني قاعدة استراتيجية وجودية لاتحاد الخليج العربي القوي والمحمي بإرادة وحماية الخيار الشعبي ●

*باحث في الشؤون الاستراتيجية للخليج العربي

المنظمات المدنية في دول مجلس التعاون ودورها في الترشيد السياسي

أصبح الحق في التنمية جزءاً لا يتجزأ من حقوق الإنسان، ويطرح مفهوم التنمية، كما في إعلان الأمم المتحدة بوصفه عملية شاملة تتناول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية. وتهدف مشاريع التنمية إلى تحسين الظروف المعيشية للمجتمع ككل والأفراد على السواء، وذلك على أساس المشاركة النشطة والحرة في التنمية والتوزيع العادل للعائدات.

أحمد شهاب *

إضافة إلى الحقوق التي ينبغي على الدولة أن تكفلها لمواطنيها، كالحق في العمل اللائق، والحماية الاجتماعية، وتحسين الظروف المعيشية، وتأمين وضمان الصحة والتعليم لجميع المواطنين، تضمنت الاتفاقيات الدولية حق المواطنين في المشاركة الفاعلة، حيث إن الحقوق تقابلها الواجبات، ومفهوم الواجبات لا يقف عند حدود دفع الضرائب وإنما يتعدى ذلك إلى المشاركة الفاعلة في تحقيق التنمية. وباعتقادي أن أهم جوانب التنمية هو ما يتعلق بالمشاركة في الحياة الثقافية وما يرتبط بها من حقول إبداعية كحق أصيل للمواطنين على الدولة.

تأهيل المجتمع

تلعب المنظمات الثقافية والاجتماعية دوراً أساسياً في تنمية وتأهيل الأفراد للمشاركة في الشأن العام وخدمة المجتمع من مواقع متعددة، لاسيما بعد القصور الواضح الذي أبدته الدولة في تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين، الأمر الذي يستدعي المسارعة في توسيع المجال أمام تلك المنظمات لتكون شريكاً في عملية التنمية بوصفها الرافد الأساسي للموارد البشرية والمادية، وتتحدد هذه المجالات في:

١- مجال التنمية الاجتماعية:

ويعتني بتوفير الخدمات للمجتمع من قبل جمعيات النفع العام والهيئات الخيرية والمنظمات غير الحكومية، ومحاولة الوصول إلى المناطق والبؤر التي لا تتمكن الدولة بمؤسساتها الرسمية من أن تصل إليها.

٢- مجال التنمية البشرية:

ويكون عن طريق المساهمة في العملية التنموية من خلال بناء القدرات والمهارات الفردية، وتقوية العمل المؤسسي والجماعي، وتدريب الأفراد على مختلف المجالات التنموية كالتخطيط الاستراتيجي وصياغة البرامج التنموية.

٣- مجال التنمية الوطنية:

ويكون عن طريق المساهمة في رسم السياسات والخطط العامة على المستوى الوطني، والرقابة على الأداء الحكومي، وحماية الحقوق والحريات العامة، وممارسة الضغط لتحقيق المطالب الشعبية.

منظمات المجتمع المدني في دول مجلس التعاون يفترض أن تكون الرافد الأساسي للتنمية والتطوير

تلعب المنظمات الثقافية والاجتماعية دوراً أساسياً في تنمية وتأهيل الأفراد للمشاركة في الشأن العام

المنظمات كرديف للسلطة

طبقاً لما سبق، يمكن القول إن منظمات المجتمع المدني تُعد الرديف الواقعي للسلطة القائمة في أي بلد. ففي الدول الديمقراطية تأخذ هذه المنظمات مكانتها كرديف للسلطة من خلال تفعيل أدوات الرقابة المجتمعية، وتقييم الأداء العام للدولة، والمحاسبة والمساءلة، والمساهمة في تطوير المجتمع من خلال نشر ثقافة التنمية، وبث المفاهيم المتعلقة بالحياة المدنية، فهي شريك أساسي في تحقيق التنمية، وتمتلك قدرة الوصول إلى كافة الشرائح والفئات الاجتماعية. كما أنها الأقدر على تشخيص احتياجات المجتمع، وتبين ذلك مع العجز الذي تبديه الدولة في الإيفاء باحتياجات المواطنين الأساسية لا سيما مع تنامي التحديات وتشعبها بما يفوق إمكانات الدولة.

وقد تنبهت الدول المتقدمة لهذا الدور في وقت مبكر نسبياً، فعمدت إلى دعم دور تلك المنظمات، فيما تضاءلت فاعلية هذه المنظمات في المجتمعات العربية حتى تكاد تختفي أو تضمر أدوارها إلى أدنى مستوى ممكن. ويُعتقد أن سياسات التهميش لقوى ومنظمات المجتمع المدني كانت السبب الرئيسي في تحول الكثير منها إلى منظمات تستبطن فعلاً سياسياً مناهضاً أو موالياً للحكم القائم، وفي كلتا الحالتين تكون تلك المنظمات قد خرجت عن مسارها السليم.

مجلس التعاون ومنظمات المجتمع المدني

بسبب الطبيعة المغلقة للأنظمة السياسية في دول الخليج، فإن المنظمات المدنية فيها تفتقد القدرة على الفعل الإيجابي، وهي لا تزال بطيئة في ممارسة أدوارها لاسيما على الصعيد التنموي، وتضم دول الخليج العديد من المنظمات المدنية تتنوع أنشطتها وبرامجها لتشمل مساحة واسعة من الاهتمامات منها على سبيل المثال قضايا الثقافة والمرأة والطفل، بالإضافة إلى القضايا الاقتصادية والصحية والقانونية، لكنها حتى الآن تكاد تكون منفصلة عن مسار المجتمع وتطوراته، بمعنى أنها أقرب إلى الأنشطة الفردية والارتجالية غير المستقرة، كما أن أهدافها المتوسطة أو البعيدة غير واضحة المعالم.

ولا نكاد نعثر على أي منظمة مدنية في الخليج تلعب دوراً استراتيجياً في الشأن العام، لا نقول إنها جميعاً أخفقت في أدوارها، وإنما بتوصيف دقيق فإن المنظمات النشطة في الخليج تتسم حتى الآن بقصور نظر، ولم تسهم بفاعلية في تغيير مجتمعات الخليج أو تقديم تصورات أو خطط للتقدم نحو حال أفضل وذلك لأسباب عدة:

١- غياب رؤية واضحة لدور منظمات المجتمع المدني ومهام عملها وصلاحيتها، وأيضاً غياب الإطار القانوني الذي ينظم عمل هيئات المجتمع المدني في أغلب دول الخليج، وعدم وضوح آليات العمل التي تضمن مشاركة فعالة في صنع القرارات.

٢- غياب التعاون بين المؤسسات الشبيهة باهتماماتها، فكل منظمة تعمل في جزيرة منعزلة عن الأخرى، فلا توجد أية خطط نحو التشبيك بين تلك المؤسسات أو بناء خطوط للتعاون بينها بما يسهل قيامها بالدور المطلوب منها، وتفعيل مساهماتها التنموية.

٣- غياب التفاهم مع السلطات القائمة، واستمرار نظرة الشك والريبة لكل طرف ضد الآخر، بما يقلل من أثرها في الشأن العام، ويكون تأثيرها في الغالب بحكم المنعدم.

٤- غياب آليات الإدارة الرشيدة داخل منظمات المجتمع المدني، كالشفافية والمساءلة والمشاركة وتداول السلطة، بما يجعل مساعي تلك المنظمات ساقطة أخلاقياً وغير ذات جدوى.

إن منظمات المجتمع المدني في دول مجلس التعاون يفترض أن تكون الرافد الأساسي للتنمية والتطوير، فهي محضن إنتاج الكفاءات الوطنية. كما أن الشكل الأمثل لإدارة كيان الدولة الخليجية اليوم يقوم على قوة مؤسساتها، وقوة مجتمعها، والتخفيف من قبضة المؤسسة الرسمية، وذلك بهدف ضمان تزويد المجتمع بفرص التطوّر والإبداع الذاتي. ولست بحاجة إلى التدليل على أن قوة الدولة ونظامها السياسي في عالم اليوم وتعزيز قوتها ومكانتها الدولية كل ذلك يتم عبر زيادة قوة الشعوب ومشاركتها الإدارية، فالرضا الشعبي هو الذي يمنح الدولة القوة السياسية.

تأسيساً على ذلك يمكن القول إنه في ظل غياب الإصلاحات السياسية المبنية على الإقرار بالتعددية السياسية وتفعيل المجتمع المدني واحترام سيادة القانون لا يمكن تعزيز الوحدة الوطنية وتقوية الجبهات الداخلية، بل لا يمكن مضي دول الخليج في مشروع التنمية الاقتصادية والبشرية بصورة مستقرة وآمنة إلا عبر إصلاحات سياسية وتشريعية ودستورية بالإضافة إلى مجتمع مدني فاعل.

فالمواطنة في دول الخليج لا يمكن أن تتكامل إلا عبر تمكين الأفراد من المشاركة المتساوية في الحقوق والواجبات، وانتقال المواطنة من وصفها انتساباً سلبياً للوطن إلى شراكة كاملة لا مكان فيها لمنطق الغلبة، فحتى يكون الوطن وطناً للجميع ينبغي أن ننظر إليهم بوصفهم شركاء في كل جزء فيه، فأهل السلطة لا يمتلكون جزءاً أكبر من الوطن، وبالتالي لا يمتلكون حقوقاً أكثر من سائر المواطنين. إن ذلك هو المعنى الحقيقي للتنمية الشاملة التي أضحت جزءاً لا يتجزأ من الحقوق الوطنية التي تناضل من أجلها وفي سبيلها شعوب الأرض.

مهام منتظرة

تقع على عاتق المجتمع المدني في الخليج اليوم مهام أساسية في سبيل إنجاز العملية التنموية الشاملة، وفي مقدمتها العمل على ترشيد مسار الأنظمة السياسية من خلال العمل على دمج الدور المواطني للإنسان الخليجي بالفعل السياسي المؤسساتي، وتأهيل المواطنين للتعاطي مع الشأن العام وقضاياه بكفاءة عالية، بوصفهم شركاء أساسيين في كل ما يتعلق بحاضر ومستقبل المنطقة الخليجية، سواء على صعيد القضايا الداخلية أو التحديات الخارجية.

وضمن هذه المفاهيم ينبغي أن تُفعّل منظمات المجتمع المدني في دول المجلس أدوارها كرديف للسلطة لتكتمل مقومات بناء الدولة الحديثة، فالمنظمات وفق ذلك تضطلع بمهام أساسية على رأسها:

١- تأهيل وإعداد الأفراد للمساهمة في الشأن العام من خلال تزويدهم بكافة المفاهيم اللازمة لأداء أدوارهم بكل قوة وإبداع، وبناء القدرات الذاتية للأفراد للمشاركة في صياغة الرؤى ووضع الاستراتيجيات وبرامج العمل.

٢- توفير بيئة حاضنة وخصبة للإبداع والترقي الإداري والفني، وسد الثغرات الناتجة عن الخلل في عدم اعتماد التخصص في عمل منظمات المجتمع المدني داخل دول مجلس التعاون، ما تسبب في ضياع الطاقات والجهود، كما أدى إلى الفشل الذريع في تحقيق نتائج إيجابية من المشاريع المطروحة.

منظمات المجتمع المدني تُعد الرديف الواقعي للسلطة القائمة في أي بلد

٣- ترسيخ مفاهيم حرية إبداء الرأي واحترام الاختلاف والتنوع وقبول الآخر، وتعزيز القدرة على التعاون ضمن فرق عمل وتقديم الأولويات والمصالح العامة على المصالح الضيقة، بما يساهم في تجاوز العمل وفق النظام الاجتماعي القبلي والمذهبي والمناطقي، وهو أمر تعاني منه الكثير من المنظمات المدنية في الخليج والتي لا يزال بعضها يخضع لمنطق القبيلة أو المذهب أكثر من خضوعه لمنطق العمل المدني والوطني.

٤- تقديم الرؤى والدراسات في مختلف المجالات لسد القصور في أداء مؤسسات الدولة، وتغطية كافة المجالات التي تسقط سهواً أو عمداً عن اهتمامات الدولة، مثل حاجيات ومتطلبات المناطق النائية، واختلال القيم المجتمعية، والانتهاكات غير المعلنة لكرامة بعض الفئات الاجتماعية.

٥- تقديم المعلومات والاستنتاجات المتوافرة لدى منظمات المجتمع المدني للجهات المعنية في الدولة من أجل حل الأزمات داخل دول الخليج ومواجهتها بأدوات علمية، والمساهمة في حملات التوعية المجتمعية، وتوسيع دائرة المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار.

ويتطلب نجاح المنظمات الخليجية في أداء أدوارها تغييراً جوهرياً في فلسفة إدارة الدولة من خلال اعتماد مفهوم الرضا الشعبي أساساً للحكم بعيداً عن ثقافة الاستفراد والتهميش والإقصاء، والذي ثبت أنه عامل الاستقرار والثبات في زمن الرفض العربي العارم لكل صور الاستبداد، والنزوع الشعبي نحو المشاركة في القرار ●

*باحث كويتي متخصص في الشؤون الخليجية

مؤامرة تقسيم السودان

كان تقسيم العالم العربي وفق مؤامرة سايكس - بيكو وما زال من أكبر النكبات التي ابتليت بها الأمة العربية في تاريخها الحديث. ومعروف أن هذا التقسيم استلزمته الحاجة الاستعمارية الغربية قبل أي شيء آخر، وإن كانت هناك مسوغات إقليمية وحضارية محدودة، يذكرها بعض المراقبين لـ (تبرير) أغلب تلك التقسيمات.

د. صدقة يحيى فاضل *

إن الهدف الرئيسي من وجهة النظر الاستعمارية الغربية لذلك التقسيم، هو توزيع مناطق النفوذ بين كبار المستعمرين، والحيلولة دون قيام اتحاد عربي، يمكن أن يشكل نواة لدولة كبرى، يمكنها لاحقاً أن تتحدى الغرب المتسلط. فالتقسيم يضعف، ويسحق دون شك، المُقَسم (بضم الميم وفتح القاف). ولا أعتقد أن (الوحدة) العربية أمر كله إيجابي - بالنسبة لكل العرب - باعتبار أن لكل من مناطق بلدانهم (خصوصية) حضارية مختلفة ومتميزة، ما قد يجعل الاندماج الكامل فكرة غير عملية. لكن (الاتحاد) فيما بين بلاد هذه الأمة يعتبر الضمانة الأساس لعالم عربي قوي، يستطيع حماية الحقوق العربية المشروعة، ويسهّل لهذه الأمة أن تكون لها مكانة مرموقة لائقة بين أمم الأرض. ونذكر ذلك، وفي الذهن صيغة الاتحاد الفيدرالي الرائعة والتي توصف بأنها (الإطار الذي يحقق المعادلة الصعبة بين مكسب الحفاظ بالقدر الأكبر على الخصوصية والذاتية، وربح العضوية في كيان أكبر وأقوى).

(الاتحاد)، إذاً، هو الذي يحقق لأية أمة القوة والعزة والمنعة. ومعكوسه (التشرذم) لا يؤدي بالأمة - أية أمة - إلا إلى الضعف والذل والهوان. وقد أدرك أعداء الأمة العربية - وكذلك عقلاء العرب - هذه الحقيقة منذ القدم، فاتخذ الأعداء من التقسيم والشرذمة أداة رئيسية لإضعاف الأمة العربية كوسيلة للهيمنة عليها، والتحكم في مصيرها ومقدراتها. وقد نجح الأعداء - أيما نجاح - في تحقيق هدف سياستهم هذه، ساندهم في ذلك تخبط العرب، وتواطؤ بعضهم مع هذه السياسة المدمرة. ولكل ذلك، لا يستغرب أن تكون وسيلة (التقسيم) وبثّ الفرقة والخلاف بأنواعه في العالم العربي، أهم الوسائل التي تستخدمها إسرائيل في سياساتها العدوانية الحالية تجاه الأمة العربية. فلقد انقسم الاستراتيجيون الإسرائيليون إلى قسمين بشأن إقامة (إسرائيل الكبرى) في المنطقة. جميعهم متفقون على أن تكون إسرائيل هي الدولة المهيمنة والقوة العظمى الإقليمية الوحيدة فيها، لكنهم يختلفون بشأن وسائل تحقيق هذه الهيمنة الجهنمية. قسم يرى ضرورة التوسع الجغرافي والتفوق العسكري، والقسم الآخر يرى أن هذه الهيمنة يمكن أن تقام من دون توسع جغرافي، لكن عبر تفوق عسكري وتقني كاسح، وعبر شرذمة أعدائها. والمهم أنهم متحدون في الهدف وهذا ما يجب أن يحسب خطراً رهيباً بالنسبة للعرب.

لقد كانت إسرائيل - وما زالت وستظل - أبرز وأخطر العاملين على تفتيت الأمة العربية. فالتصور / الهدف الصهيوني الاستعماري هو منطقة فيها إسرائيل دولة إقليمية عظمى، تحيط بها دويلات عربية متنافرة ومتصارعة، الأمر الذي يضمن لإسرائيل الهيمنة المأمولة من قبل الصهاينة والمستعمرين، ويتيح لها ولحلفائها السيطرة على مصير هذه الأمة، والتحكم في مقدراتها.

إن الشواهد على هذه السياسة الإسرائيلية أكثر من أن تحصى، وليس تقسيم السودان إلا أحد الأمثلة. وبمجرد أن تفرغ إسرائيل من التخلص من أعدائها ومناوئيها الحاليين، ستتفرغ لتحقيق هدف

التقسيم بأنواعه أهم الوسائل التي تستخدمها إسرائيل في سياساتها العدوانية الحالية تجاه الأمة العربية

تقسيم المقسّم - كما يقول كثير من ساستها واستراتيجييها ومفكريها. لكن، أين العرب من هذه الحقيقة المرعبة؟ إن على العرب اللوم الأساس، لأنهم بأوضاعهم غير السوية المعروفة يسهلون لأعدائهم الانتصار الساحق عليهم، ويدفعون بأجيالهم القادمة إلى مصير مظلم، لا سمح الله.

في حفل تكريمه عام ٢٠١٠ م، بمناسبة تقاعده، وقف مائير داغان رئيس الاستخبارات الإسرائيلية السابق (الموساد) على المنصة، يتغنى ببعض (الإنجازات) التي تمكنت استخباراته من تحقيقها في عهد رئاسته وما سبقها. ومما قاله (إنه يفخر بأن انفصال جنوب السودان عن السودان، الدولة الأم، قد تم بعد جهود استخباراتية إسرائيلية مكثفة بدأت منذ عام ١٩٥٦م). وأضاف (لقد استغلت إسرائيل كل العوامل المفرقة بين الشمال والجنوب السوداني لتحقيق هدفها في تمزيق دولة عربية كبيرة كانت ولا تزال لها مواقف عدائية تجاه إسرائيل)، ولأن السودان يمثل عمقاً استراتيجياً لمصر العدو الأكبر لإسرائيل ؟ كما قال.

> الاتحاد فيما بين بلدان الأمة العربية يعتبر الضمانة الأساس لعالم عربي قوي

ولمّح إلى أن ما تم عمله بالسودان يجري عمل ما يشبهه في دول عربية أخرى. وما فعلته إسرائيل بالسودان هو تنفيذ لاستراتيجية إسرائيلية وضعها (بن غوريون)، أول رئيس وزراء لإسرائيل، إذ نادى بضرورة العمل على تقسيم الدول العربية ما أمكن عبر استغلال التناقضات الطائفية والخلافات المذهبية، وضرورة وجود نفوذ لإسرائيل في البلاد الإفريقية والآسيوية المحيطة بالدول العربية، وعدم التركيز على دول المواجهة العربية فقط.

صحيح أن هناك عدة عوامل تضافرت لتؤدي إلى انفصال جنوب السودان، ومنها عوامل سودانية وعربية بحتة. فالقيادة السودانية تتحمل - منذ الستينات من القرن الماضي- جزءاً من مسؤولية الانفصال، الذي يتمنى العرب الآن أن تكون إيجابياته أكبر من سلبياته بالنسبة للسودان والعرب ككل. (وهيهات أن تكون الإيجابيات أكبر طالما تواصل إسرائيل أو غيرها تحركها التدميري في عالمنا العربي من دون رادع حقيقي. وما يجري الآن من صراع حاد بين السودان وجنوب السودان يؤكد هذه السلبيات). لكن حديث رئيس الاستخبارات الإسرائيلية السابق وغيره يؤكد، على أي حال، أن إسرائيل لعبت عبر استخباراتها المذكورة دوراً رئيسياً في تحقق هذا الانفصال، ويزيل الشك - أو هكذا يجب - بأن إسرائيل لا ولن تتورع عن تكرار هذه التجربة في دول عربية أخرى كما يقول بعض مسؤوليها.

ورحم الله أيام المقاطعة العربية الصارمة للكيان الصهيوني، والنشاط المصري والعربي في إفريقيا الساعي لعزل ومقاطعة إسرائيل، فقد تراخت تلك المقاطعة، أو تلاشت - على الأصح - في كثير من المجالات. أما النفوذ المصري في إفريقيا، الذي كان يتصدى لتسلل إسرائيل إلى هذه القارة، فقد تبخر في العقدين الأخيرين، خاصة في عهد الرئيس المخلوع حسني مبارك، الذي تفرغ ؟ وعمر سليمانه ؟ لتكريس سلطته على مصر، والهيمنة على مقدراتها، وتفانى في استرضاء أمريكا وإسرائيل طلباً لدعمهما لتوريث رئاسة مصر لابنه جمال. فأطلقت يد إسرائيل في إفريقيا التي شرعت بمحاصرة مصر عبر مد النفوذ الصهيوني إلى منابع النيل، وعبر تقسيم السودان، مهددة الأمن القومي العربي كله.

وقد أرسلت إسرائيل آلاف الخبراء والجواسيس إلى الدول المحيطة بالسودان. وما إن بدأت الحركة الانفصالية في جنوب السودان حتى سارعت بتقديم الدعم التام للانفصاليين. ولم يستغرب، إذاً، أن تكون إسرائيل من أوائل الدول التي اعترفت بدولة (جنوب السودان) منذ إعلان استقلالها في يوليو ٢٠١١م، وفتح سفارة إسرائيلية في جوبا، عاصمة الدولة الوليدة. كما لم يستغرب أن تكون ثاني زيارة لرئيس جنوب السودان سلفا كير ميارديت خارج بلاده، هي زيارته لإسرائيل بتاريخ ٣٠ ديسمبر ٢٠١١ م. وفي حفل استقباله قال شمعون بيريز رئيس إسرائيل مخاطباً سلفا كير (إن علاقة إسرائيل بقادة انفصال الجنوب بدأت منذ مطلع الستينات من القرن الماضي). وردّ عليه سلفا كير بقوله (لقد وقفتم إلى جانبنا طوال الوقت، ولولا الدعم الذي قدمتموه لنا لما قامت لنا قائمة). وقد تم الاتفاق بين الطرفين خلال هذه الزيارة على إرسال وفد إسرائيلي كبير لدراسة كافة الاحتياجات المطلوبة الجديدة، وتسيير خط طيران مباشر بين تل أبيب وجوبا. وبالفعل، توجه مؤخراً وفد عسكري إسرائيلي رفيع المستوى، يضم خبراء عسكريين ومدنيين برئاسة مستشار الرئيس الإسرائيلي للشؤون الأمنية ديفيد كوهين إلى جوبا، مصحوباً بشحنة أسلحة ومعدات عسكرية جديدة لجيش جنوب السودان.

والخلاصة، أن إسرائيل كانت ولاتزال تخطط لتفتيت السودان وغيره لعدة دويلات، وأن الوجود الإسرائيلي في إفريقيا يهدف ؟ ضمن ما يهدف إليه ؟ إلى تهديد الأمن القومي العربي، والحد من النفوذ العربي والإسلامي في هذه القارة المهمة. ولا شك في أن كل المعنيين من العرب يدركون هذه الحقيقة بتفاصيلها المرّة المعروفة. وتظل هناك عدة أسئلة، لا بد أن تثار في هذا الشأن، منها: ماذا سيفعل العرب غير إبداء الأسف والحسرة وتجاهل هذه الأخطار الحقيقية المحدقة..؟ ●

*عضو مجلس الشورى - أستاذ العلوم السياسية - المملكة العربية السعودية

لبنان على فوهة بركان

يعتبر لبنان من أكثر الدول العربية تأثراً بالأزمة السورية نتيجة للتداخل الجغرافي والاجتماعي والسياسي والأمني بين البلدين، بالإضافة إلى انقسام اللبنانيين بين من يدعم النظام السوري وبين من يطالب برحيله، الأمر الذي ينذر باحتمال تفاقم النزاعات السياسية مع ما يستدعي ذلك من استخدام للسلاح، كما ينذر بأن تتحول تداعيات الأزمة السورية في لبنان إلى مواجهات ذات طابع طائفي ومذهبي.

د. صالح بكر الطيار *

لقد كانت الشرارة الأولى ما حدث في طرابلس مؤخراً حين أقدمت قوة من جهاز الأمن العام اللبناني يوم السبت في ٢٠١٢/٥/١٢ على اعتقال (السلفي) المدعو شادي المولوي بعد أن أوهمته بأن هناك مساعدة مالية قد صرفت له من مكتب العمل الاجتماعي التابع لوزير المالية محمد الصفدي. ووفق المصادر الإعلامية جاء اعتقال المولوي بناء على معلومات من وكالة الاستخبارات الأمريكية (سي آي أيه)، وتفيد بوجود (خلية إرهابية) في لبنان تنتمي إلى تنظيم (القاعدة)، وتخطط لاغتيال بعض القادة السياسيين ومنهم رئيس مجلس النواب نبيه بري والوزير علي حسن خليل ومدير الأمن العام السابق اللواء جميل السيد. وما إن تمت إشاعة خبر اعتقال شادي المولوي في طرابلس حتى هبت أطراف سلفية متعددة فقطعت الطرقات وأشعلت إطارات السيارات، وانتشر مسلحوها في الأحياء وطالبت بالإفراج عنه فوراً. ولم تمر سوى دقائق محدودة حتى تحولت طرابلس إلى ساحة حرب بين منطقة باب التبانة (سكانها من السنة) ومنطقة جبل محسن (سكانها من العلويين)، كما بين مسلحين سلفيين وبعض عناصر الجيش، وسقط نتيجة ذلك نحو ١٢ قتيلاً وأكثر من ٥٠ جريحاً. وعلى ضوء ذلك تكثفت الاتصالات على أعلى المستويات بين الجهات الرسمية والقيادات الطرابلسية، ودعت جميعها إلى ضرورة ضبط النفس وإفساح المجال أمام الجيش ليأخذ دوره في حفظ الأمن. وفعلاً تمكن الجيش من إعادة انتشاره في المدينة وضبط الأمن. والذي ساهم في لجم الوضع هو أن الذين تحركوا في الشارع بأسلحتهم لم يجدوا من يغطيهم سياسياً من القوى الأساسية الموجودة على الساحة الطرابلسية، حيث إن القرار كان عند الجميع هو وقف أي عمل عسكري وعودة الاستقرار وتسليم زمام الأمور إلى الجيش. وحسب ما ذكرت وسائل إعلامية أن لدى الأجهزة الأمنية معلومات تفيد (بوجود مخطط لاغتيال عدد من القادة اللبنانيين على يد مجموعة مؤلفة من شاب أردني هو عبدالملك عبدالسلام وشاب قطري اسمه عبدالعزيز العطية بالتنسيق مع اللبناني شادي المولوي). وفيما شككت قوى (١٤ آذار) بمصداقية هذه المعلومات، واعتبرت أن ما حدث في طرابلس هو رسالة سورية إلى من يقف مع المعارضة، وأن النظام السوري هو من فجّر الوضع في طرابلس لإحداث فتنة مذهبية، فقد اعتبرت أوساط في قوى (٨ آذار) أن ما حدث إنما هدفه التالي:

رأى البعض أن النظام السوري هو من فجّر الوضع في طرابلس لإحداث فتنة مذهبية

النار ما زالت تحت الرماد في طرابلس ومن المحتمل أن تندلع المواجهات مجدداً

❖ إضعاف الجيش في منطقة الشمال تمهيداً لتعزيز عمليات تهريب السلاح والمقاتلين إلى سوريا.

❖ الانتقام من الجيش اللبناني، لأنه تمكن من مصادرة الباخرة التي تحمل أسلحة (لطف الله -٢) يوم ٢٠١٢/٤/٢٧، وأيضاً مصادرة سيارتين محملتين بالذخيرة يوم ٢٠١٢/٥/٨.

❖ تحويل طرابلس إلى مربع أمني للسنة مقابل المربع الأمني للشيعة في ضاحية بيروت الجنوبية. ولقد قال ذلك بوضوح أحد القادة السلفيين في طرابلس، حيث دعا إلى (ضاحية في الشمال مقابل الضاحية في بيروت).

❖ تحويل منطقة الشمال إلى منطقة عازلة وملجأ للمعارضة السورية.

❖ تحويل مطار (القليعات) إلى مرتكز لوصول الأسلحة إلى المعارضة السورية.

❖ محاولة إضعاف رئيس الحكومة نجيب ميقاتي في مدينته عبر إظهار عجزه عن توفير الأمن. وبرأي أوساط قوى ٨ آذار أن هذا المشروع سقط حتى إشعار آخر، لأن الذين حرضوا عليه لم يلقوا أي احتضان من قوى سياسية أساسية على الساحة الطرابلسية وخاصة من تيار المستقبل، ولأن الموقف الذي أصدرته واشنطن وباريس بيّن أن لا غطاء دولياً أيضاً لما جرى في طرابلس. فقد أعربت السفيرة الأمريكية لدى لبنان مورا كونيللي بعد لقائها رئيس مجلس الوزراء نجيب ميقاتي في السراي الكبير (عن قلق الولايات المتحدة من الوضع الأمني في طرابلس، وأثنت على جهود الحكومة لنزع فتيل الوضع الراهن). ومن جهتها دانت وزارة الخارجية الفرنسية في بيان (أعمال العنف)، مؤكدة وقوفها إلى (جانب السلطات اللبنانية في استعدادها لتهدئة التوترات الداخلية في سياق الأزمة السورية). وإذا كانت الأوضاع قد هدأت الآن إلا أن النار ما زالت تحت الرماد، ومن المحتمل أن تندلع مجدداً لأي سبب أخر لطالما أن الوضع في سوريا يذهب يومياً باتجاه التأزيم، وليس باتجاه الحل.

ويبدو أن السعودية هي الوحيدة القادرة على لجم الأوضاع وإعادة الأمور إلى نصابها بالنظر للمكانة التي تحظى بها لدى جميع الأفرقاء اللبنانيين، ولهذا تم عقد اجتماع بين رئيس مجلس النواب نبيه بري والسفير السعودي في لبنان علي العسيري، حيث اقترح بري على سفير المملكة أن تضغط بلاده باتجاه إعادة إحياء طاولة الحوار بين القوى اللبنانية المتعددة لوضع حد للخطر المحدق بمدينة طرابلس، والذي إذا ما تفجر أمنياً فإن شظاياه ستصل إلى مختلف المناطق اللبنانية من دون استثناء. وحسب ما أوردت وسائل الإعلام فإن السفير العسيري تشاور مع قيادة بلاده بهذا الشأن خاصة أن الرياض كانت على الدوام من الساعين إلى تحييد الساحة اللبنانية عن دائرة الصراعات، كما كانت من السباقين في الحرص على استقرار لبنان وأمنه ●

*رئيس مركز الدراسات العربي- الأوروبي

السيولة العالمية وتخمة المدّخرات والتنسيق السياسي العالمي (1-2)

نتيجةً للسيولة العالمية المتزايدة بثبات منذ بداية هذا القرن في معظم الدول الصناعية وعدد من اقتصادات الأسواق الناشئة، التي تربط عملاتها الوطنية بالدولار، لا سيما الصين، فاق المعدّل العامّ لنمو الموارد المالية معدّل نمو إجمالي الناتج المحلي الاسمي. ومن المفاجئ حقاً أن هذه الدينامية النقدية القوية لم تؤثّر في مستويات تضخم أسعار السلع الاستهلاكية في العديد من مناطق العالم منذ فترة طويلة، مع أنها شهدت خلال السنوات الأخيرة قفزات متتالية في أسعار بعض الأصول، مثل السلع غير الاستهلاكية أو العقارات أو الأسهم[1].

أنسغار بلكي * - دانييل غروس**

بين عامي (٢٠٠١-٢٠٠٧) مثلاً، سجّلت أسعار العقارات ارتفاعات نسبية حادّة تراوحت من ٤٠ في المائة إلى ٦٠ في المائة في عدد من دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، كما أن مؤشر أسعار السلع قفز بنحو ٨٤ في المائة خلال الفترة نفسها، بينما ارتفعت أسعار الأسهم بأكثر من الضعف في كافة الأسواق الرئيسية تقريباً بين عامي (٢٠٠٣-٢٠٠٧)، وسجّل تطور مماثل أيضاً في أسعار النفط بين عامي (٢٠٠١-٢٠٠٧). ففي منتصف عام ٢٠٠٧، بلغت أسعار النفط ثلاثة أضعاف مستوياتها المنخفضة التي سجّلت في عام ٢٠٠١. بعد ذلك، قفزت أسعار الخام بشكل حادّ إلى مستوى قياسي تاريخي مرتفع في الثالث من يوليو ٢٠٠٨، ثم انخفضت بشكل دراماتيكي[٢]. وبين أواخر عام ٢٠٠٨ وأوائل عام ٢٠٠٩، عادت أسعار النفط إلى الارتفاع تدريجياً حتى اقتربت حالياً من خمسة وسبعين دولاراً؛ أي نحو ضعف مستواها في مطلع عام ٢٠٠٩. ويرى العديد من المراقبين أن سبب الارتفاعات المتتالية في أسعار بعض الأصول هو السيولة الفائضة في بعض أسواقها[٣].

ومن منظور السياسة النقدية، نرى أن هذه الديناميّة المستجدّة لأسعار السلع والأصول على مدى السنوات الأخيرة تدفع إلى التساؤل عما إذا كانت العلاقة التقليدية بين الأسعار والتضخم قد تغيّرت (ما يثير، بدوره، شكوكاً في مدى استمرارية ما لوحظ في الماضي من علاقة وثيقة وبعيدة المدى بين تطوّرات أسعار صرف العملات وأسعار السلع) أو عما إذا كانت آثار الإجراءات النقديّة التي اتّخذت مؤخّراً لم تظهر بعد[٤]؟ لكن قبل الدخول في تفاصيل الحقائق العمليّة المعتمدة وقضية التنسيق السياسي العالمي، سنركّز أولاً على ما يسمّى (تخمة المدّخرات) ودور دول منظمة أوبك والصين فيها. إذ قدّم بلكي Belke وغروس(٢٠٠٩) Gros مساهمة شرحا فيها الآلية التي من خلالها قد يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى خفض أسعار الفائدة، وذلك في إطار نموذج مبسّط يأخذ في الحسبان التوازن بالمدّخرات الخارجية العالمية. هذا النموذج البسيط مثير للاهتمام لأنه يبيّن كيف ينبغي على المرء أن ينظر إلى العجز الهائل في الحساب الجاري الأمريكي، وكيف تؤثر مدّخرات الصين الضخمة وصدمات إمدادات النفط في الاقتصاد العالمي. وسنبرهن أنه في حال غياب هذا التأثير الصيني، لن يتحقق التوازن الجديد المحتمل إلا في ظل مستويات أدنى لأسعار الفائدة ومعدلات نمو أقل، بالمقارنة بوجود هذا التأثير. إلى ذلك، نبيّن في هذه الورقة كيف أن انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية نتيجةً لتخمة مدّخرات دول منظمة أوبك، سهّل عمليّة التكيّف مع أزمة الائتمان العقاري.

الجدول رقم ١ موازين الحسابات الجارية، ٢٠٠١-٢٠٠٩ (بمليارات الدولارات)

الجامعة أو المعهد	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
الولايات المتحدة	-٣٨٤,٧٠١	-٤٦١,٢٧١	-٥٢٣,٤١٣	-٦٢٤,٩٩٩	-٧٢٨,٩٩٤	-٧٨٨,١١٥	-٧٣١,٢١٤	-٦٧٣,٢٦٦	-٣٩٣,٢٥
اليابان	٨٧,٧٩٤	١١٢,٦٠٧	١٣٦,٢٣٨	١٧٢,٠٧	١٦٥,٦٩	١٧٠,٤٣٧	٢١٠,٩٦٧	١٥٧,٠٧٩	٧٦,٣٦٣
منطقة اليورو	٦,٦١٢	٤٧,٨٢٥	٤٢,٩٥١	١١٦,٩٦٨	٤٠,٩٤٧	٣١,٥٢٦	٢٠,٤٣٩	-٩٥,٥٠٦	-١٣٣,٧٦٩
بريطانيا	-٣٠,٣٨٦	-٢٨,٠٠٩	-٢٩,٩٢	-٤٦,١٦١	-٥٩,٥١١	-٨٢,٩٧٥	-٨٠,٧٢٢	-٤٥,٣٩٢	-٤٠,٧٣
وسط وشرق أوروبا	-١٠,٤٣٩	-١٦,٩٢٤	-٢٨,٩٩٨	-٤٨,٦١	-٥٤,٧٣٤	-٨٢,٥٢	-١٢٢,٠٧٩	-١٤٢,١٩٣	-٥٩,٣٦٦
الاقتصادات الناشئة والنامية	٤٦,٦٣٩	٨٣,١٩	١١٥,٢٧١	٢٢٦,٠٨٦	٤٤٧,٧٦٣	٦٣٠,٤٠٣	٦٣٣,٦٣٢	٧١٤,٤٤	٢٦٢,٤٣٨
الصين	١٧,٤٠٥	٣٥,٤٢٢	٤٥,٨٧٥	٦٨,٦٥٩	١٦٠,٨١٨	٢٥٣,٢٦٨	٣٧١,٨٣٣	٤٤٠,٠١١	٤٩٦,٥٦٩
كمنويلث الدول المستقلّة*	٣٣	٣٠,٣	٣٥,٧	٦٣,٥	٨٧,٠٥	٩٠,٢	٧٠,٩	١٠٨,٧	٠,٦
الشرق الأوسط	٤٠,٤٤٢	٢٩,٨٩٣	٥٧,٤٦٦	٩٧,٠٧٣	٢٠١,٣٤٥	٢٥٢,٨٦٨	٢٥٤,١١٢	٣٤١,٦٢	-١٠,١٥٥
العالم الغربي	-٥٣,٩٠٢	-١٦,١٨٥	٩,٣٠	٢٢,٠٥	٣٥,٥٠٢	٤٧,٦٧٣	١٣,٣٧٦	-٢٨,٢٩٣	-٧٧,٢٥٢
دول آسيا المصنّعة حديثاً	٤٨	٥٥,٧	٨١	٨٣,٥	٨٠,٢	٩٠	١٠٣,٦	٧٦,٢	٩١
دول آسيا النامية	٣٦,٦١٣	٦٤,٧٥٧	٨٢,٤٢٣	٨٩,٢٧٦	١٦٢,٢٧٧	٢٨٢,٣٨	٤٠٦,٤٦٦	٤٢٢,٣٧٧	٤٨١,٣٢٨

المصدر: صندوق النقد الدولي (٢٠٠٩)، بيانات توقعات الاقتصاد العالمي

* لأسباب جغرافية وعلى خلفية أوجه الشبه في الهيكلية الاقتصادية، أضيفت منغوليا إلى كمنويلث الدول المستقلّة، مع أنها ليست عضواً فيها. أما بيانات عام ٢٠٠٩، فهي من تنبّؤات صندوق النقد الدولي.

أخيراً، قد تظهر آثار فوائض السيولة بغض النظر عن طبيعة نظام أسعار صرف العملات. لذا، تبرز الحاجة إلى تعزيز التنسيق السياسي العالمي.

تخمة المدّخرات العالمية

سجّلت أسعار النفط تقلبات حادّة منذ بداية الألفية الثالثة، وجنت الدول المصدّرة للنفط أرباحاً هائلة غير متوقّعة عبر أسعار النفط القياسية المرتفعة. لكنّ الحقيقة الواضحة التي لم تنتشر على نطاق واسع بعد تتمثّل في أن هذه الدول تميل إلى ادخار نسب كبيرة من عائدات النفط[٥]. ولهذه الحقيقة نتيجة جليّة واحدة هي أن ارتفاع أسعار النفط يؤدّي إلى نمو المدّخرات العالمية التي تعزز، بدورها، فرص خفض أسعار الفائدة وقد تؤدي إلى خفضها في النهاية[٦]. وسبب ظهور هذه المدخرات بسيطٌ جداً: فمع ارتفاع أسعار النفط ينتقل المزيد من الثروة من الدول المستوردة للنفط إلى الدول المصدّرة له، التي تميل إلى ادخار نسب متزايدة من عائداتها النفطية.

أما حقيقة أن حجم مدّخرات الدول المصدّرة للنفط قادر على التأثير بشكل كبير في حجم المدّخرات العالمية، فإنها تتجلى بوضوح من خلال البيانات الأولية الواردة في (الجدول رقم ١) الذي يلخّص تغيّرات الحسابات الجارية، وما قابلها من تغيّرات في مستويات الادخار والاستثمار. وبين عامي (٢٠٠١- ٢٠٠٨) تحسّن وضع الحساب الجاري للدول الناشئة والنامية بنحو ٦٧٠ مليار دولار، بينما تردّى بالنسبة للدول والمناطق والأخرى المدرجة في) الجدول رقم ١ بحوالي ٥٠٠ مليار دولار. وضمن المجموعة الأخيرة، تحسّن وضع الحساب الجاري الياباني حتى عام ٢٠٠٧، بينما تردّى في منطقة اليورو ابتداءً من عام ٢٠٠٤. لكنّ فوائض الحسابات الجارية للدول الناشئة والنامية واليابان موّلت، إلى حدّ كبير، العجز في الحسابات الجارية للدول الأخرى.

وبوجه عام، بدأت تخمة المدّخرات بالظهور في العالم الناشئ نتيجةً للسياسات الاقتصادية التي اتبعتها الأسواق الناشئة عندما بدأ الاقتصاد العالمي بالتعافي من الركود، الذي أصابه بين عامي[٧]. (٢٠٠١-

الهوامش:

١- انظر شنابل Schnabel G. وهُفمَن(2007) .Hoffmann A، السياسة النقديّة وفوائض السيولة والفقاعة المنفجرة في الاقتصادات الجديدة والناشئة ـ مقاربة الاستثمار المفرط، مركز الدراسات الاقتصادية ـ ميونيخ، ورقة عمل، ٢٠١٠.

٢- انظر هاملتون(2008) .Hamilton J. D، فهم أسعار النفط الخام، قسم الاقتصاد بجامعة كاليفورنيا، سان دييغو San Diego، ٦ ديسمبر، الصفحة الأولى.

٣- انظر أداليد .Adalid R وديتكِن(2007) .Detken c، صدمات السيولة ودورات تقلّب أسعار الأصول، ورقة العمل رقم ٧٣٢، البنك المركزي الأوروبي، فرانكفورت المحاذية لنهر المايْن Main.

٤- ركّز هذا النوع من الدراسات، بالدرجة الأولى، على المتغيّرات المترابطة على المستوى العالمي؛ ما يعني أنها لم تحلل انعكاسات فوائض السيولة العالمية على المتغيرات الوطنية. ويرتبط الدافع الرئيسي لهذه المقاربة بالدراسات الحديثة التي خلصت إلى أنّ التضخّم ظاهرة عالمية. مع ذلك، ما زال هناك القليل من الدراسات التي تتناول العلاقة بين نمو السيولة وأسعار مختلف فئات الأصول والسلع في سياق عالمي. ولم يؤكّد إلا بضعة محللين مؤخراً على وجود علاقة محدّدة بين حجم السيولة العالمية ومعدلات تضخّم الأسعار العالمية للسلع الاستهلاكية والأصول. انظر باكس .Baks K وكرامَر(1999) .Kramer C. F، السيولة العالمية وأسعار الأصول: القياس والانعكاسات والفوائض، ورقة العمل رقم ١٦٨٩٩، صندوق النقد الدولي ـ واشنطن العاصمة؛ وسوسا .Sousa J. M وزاغيني(2006) .Zaguini A، صدمات السياسة النقدية العالمية في مجموعة الدول الخمس: مقاربة الحامل المُهَيْكَل للنقوص التلقائي(SVAR) Structured Vector of Auto-regression ، ورقة العمل رقم ٣٠٢٠٠٦، مركز الدراسات المالية ـ فرانكفورت المحاذية لنهر المايْن؛ وروفَر .Rueffer R وستراكا(2006) .Stracca L، ما هو فائض السيولة العالمية وما هي آثاره؟ ورقة العمل رقم ٦٩٦، البنك المركزي الأوروبي ـ فرانكفورت المحاذية لنهر المايْن.

٥- انظر هيغِنز .Higgins M وكليتكارد .Klitgaard T وليرمان(2006) .Lerman R، إعادة تدوير عائدات النفط: القضايا الاقتصادية والمالية الراهنة، ٩١٢، بنك الاحتياطي الفيدرالي ـ نيويورك، ديسمبر؛ وكذلك صندوق النقد الدولي (2006)، توقعات الاقتصاد العالمي، الفصل الثاني: أسعار النفط ومستويات الخلل في الحساب الجاري العالمي، صندوق النقد الدولي ـ واشنطن العاصمة، أبريل، ص ٧٥.

٦- انظر برودبينت .Broadbent B ودالي (2009) .Daly K، تُخمة المدخرات والاعتماد على السيولة وتفادي المخاطر، الورقة رقم ١٨٥ حول الاقتصاد العالمي. غولدمان ساكس :Goldman Sachs الاقتصاد العالمي ـ دراسة للسلع والاستراتيجية، نيويورك ومدن أخرى.

٢٠٠٠) وعلى خلفية ربطها بمدى توافر السيولة في الولايات المتّحدة، أطلق البعض على تخمة المدّخرات اسم (تخمة السيولة). وعلى أيّ حال، أدى تنامي الإمدادات المالية العالمية التي مصدرها مدّخرات الأسواق الناشئة وانخفاض معدّلات الاستثمار في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، أدّيا معاً إلى تراجع أسعار الفائدة العالمية الحقيقية إلى مستويات قياسية منخفضة. كما أن الخوف من الانكماش الذي نجم عن تزامن انفجار فقاعة أسواق الأسهم مع الصدمات التي ولّدتها بعض الأحداث الجيو ـ سياسية، وفضائح عدد من الشركات وانضمام الصين والهند إلى نظام التجارة العالمي، عوامل أثارت رداً سياسياً حازماً تمثّل بتقليص المستويات الاسمية والحقيقية لأسعار الفائدة بشكل كبير. بالتالي، تحوّلت تخمة المدّخرات إلى تخمة في السيولة.

واتبعت الصين سياسات قامت على زيادة المدّخرات وتقليص الاستثمارات في محاولة منها لمنع سعر الصرف المرتفع للرّنمينبي Renminbi (عملة البنك المركزي الصيني) مقابل الدولار الأمريكي، من أن يؤدي إلى ارتفاعات مفاجئة في معدّلات التضّخم بعد عام ٢٠٠٢.[٨] بدورها، قررت حكومات الدول المصدّرة للنفط ادخار معظم الأرباح غير المتوقعة في بادئ الأمر على الأقل[٩]. هذه السياسات التي ترافقت مع الحوافز الائتمانية المشوّهة في القطاعين الماليين الأمريكي والأوروبي والتي شجّعت البنوك الخاصة وبنوك الظلّ على المخاطرة في إقراض المواطنين ذوي المديونيات المتزايدة (وهي مخاطرة رفضتها غالبية البنوك المركزية في الأسواق الناشئة)؛ هي التي أسست لنشوب الأزمة المالية[١٠].

إذاً، ارتفعت عموماً معدّلات الادخار بشكل ملحوظ في الدول المصدّرة للنفط وفي العالم الناشئ بين عامي (٢٠٠٢- ٢٠٠٧) مع أنه كان من غير المألوف أن تسجّل آسيا والدول المصدّرة للنفط فوائض كبيرة خلال الفترة الزمنية نفسها[١١]. وبالمحصّلة، شهد الاقتصاد العالمي قبل الأزمة المالية الأخيرة مستويات عالية في معدلات الادخار والاستثمار في آسيا والدول المصدّرة للنفط، بينما شهد في الولايات المتّحدة مستويات عالية في معدلات الاستهلاك ومنخفضة في معدّلات

تابع الهوامش:

٧- انظر بيرنانكي(2005) .Bernanke B، تُخمة المدّخرات العالمية والعجز في الحساب الجاري الأمريكي. محاضرة هومَر جونزJones Homer ، سانت لويس ـ ميسوري، ١٤ أبريل؛ وبيرنانكي (2007)، الخلل المالي العالمي: التطورات الأخيرة والآفاق. محاضرة للبنك الاتحادي الألماني، برلين.

٨- فاريا .Faria J. R ومولِيك .Mollick A. V وألبوكيركي Albuquerque ود. ليون ليديسما(2009) .Le?n-Ledesma M، أثر أسعار النفط على الصادرات الصينية، مجلّة الاقتصاد الصيني ٢٠، ص ٨٠٥٧٩٣، تطوير نموذج نظري يشرح العلاقة الإيجابية بين الصادرات الصينية وأسعار النفط التي تمكّن تخمة المدّخرات من دعم استمراريتها بصورة تلقائية.

٩- انظر هيفِنز وكليتكارد وليرمان (2006)، الجزء المتعلّق بالموضوع في الصفحة الخامسة.

١٠- انظر أُبستفيلد .Obstfeld M وروغوف(2009) .Rogoff K،)مستويات الخلل المالي العالمي والأزمة المالية ـ نتائج لقضايا مشتركة(الورقة رقم ٧٦٠٦ لمركز أبحاث السياسات الاقتصادية ـ لندن، ديسمبر.

١١- انظر، مثلاً، بيرناركي (2005)، الجزء المتعلّق بالموضوع. في عام ١٩٩٨، ساعد انخفاض أسعار النفط آسيا وانعكس سلباً على مصدّري النفط؛ وفي عام ٢٠٠٠، ساعد ارتفاع أسعار النفط مصدّري الخام وانعكس سلباً على آسيا. وفي عام ١٩٨٠، ساعد العجز المالي لآسيا في موازنة آثار الفائض المالي لمصدّري النفط.

١٢- انظر برودبينت ودالي (2009)، الجزء المتعلق بالموضوع، ص ٥.

١٣- رأى سيكاريلّي .Ciccarelli M وموجون(2005) .Mojon B في ورقة العمل رقم ٥٣٧ حول التضخم المالي العالمي، البنك المركزي الأوروبي ـ فرانكفورت المحاذية لنهر المايْن، مثلاً، أنّ الفوارق بين معدلات التضخم المالي الوطني والعالمي تُصحَّح مع مرور الوقت. كذلك الأمر، يؤكّد بوريو .Borio C.E. V وفيلاردو(2007) .Filardo A أيضاً على أنّ الطريقة التقليدية لتعديل التضخم المالي الوطني من خلال المقاربة العالمية هي الأنسب. انظر بوريو وفلاردو :(2007) العولمة والتضخّم: أدلّة عابرة للحدود على المحدّدات العالمية لمعدّلات التضخم المحليّة، ورقة العمل رقم ٢٢٧، معهد بازِل Basle للدراسات الدولية ـ بازِل.

١٤- انظر روفَر .Rueffer R وستراكا(2006) .Stracca L، الجزء المتعلّق بالنص، ص ٤.

١٥- انظر شنابل وهُفمَن (2007)، الجزء المتعلق بالموضوع، ص ٣.

الادخار. علاوة على ذلك، بدأت الاقتصادات الرئيسية المتقدّمة بتسجيل مستويات عجز كبيرة في حساباتها الجارية[12].

المنظور العالمي انتقال الآثار المالية

في ما يتعلق بالتضخّم المالي العالمي وأداء السيولة العالمية، تتوافر اليوم أدلة أقوى على أن المنظور العالمي لا الوطني، هو الأهم عند تحديد وقراءة آلية انتقال الأموال[13]. ولو راجعنا تاريخ تطور السيولة العالمية لوجدنا أن السؤال الذي يطرح، في الغالب، يدور حول ما إذا كانت العوامل العالمية هي المسؤولة عن هذا التطور، وإلى أي مدى.

وتناولت بضع دراسات هذا الجانب بالنسبة لمجموعة الدول السبع، وخلصت إلى أنه من الممكن إرجاع أصل حوالي نصف معدّل الزيادة في التراكم المالي الضيّق، إلى عامل عالمي مشترك واحد مثل السياسة المالية التوسعية، التي اتبعها، مثلاً، بنك اليابان خلال السنوات الأخيرة[14]. ويمتاز هذا البنك بامتلاك احتياطيات هائلة من العملات الأجنبية وبتدني أسعار الفائدة التي اقتربت من الصفر أحياناً. وتطبيقاً لأسلوب الاقتراض من أجل الاستثمار في أصول مربحة (carry trades) ، استلف المستثمرون الماليون في اليابان قروضاً بفوائد زهيدة واستثمروها في عملات مرتفعة الفوائد. وبوجه عام، يترك هذا النوع من الصفقات المالية آثاراً مالية تتعدى حالة اليابان وحدودها الوطنية[15].

أما الحجّة الثانية التي تدعم التركيز على السيولة العالمية لا الوطنية، عند تقييم التراكم المالي وآثاره، فهي حقيقة أن تقييم آثار التراكمات المالية الوطنية أصبح اليوم أصعب من أي وقت مضى بسبب الزيادة الهائلة في مستويات تدفّق السيولة العالمية. فهذه السيولة تمثّل ببساطة المصادر الخارجية لنمو السيولة الوطنية وتصحح تلقائياً، بالتالي، حركة المحافظ الاستثمارية عبر الحدود أو عمليات الدمج والاستحواذ. وعلى خلفية افتراض أن التأثير المباشر المحتمل لهذه الأنشطة على أسعار المواد الاستهلاكية ضئيل، فإن ردود الفعل عليها لم تكن جديّة بما فيه الكفاية[16].

لذا، حظي مفهوم (السيولة العالمية) باهتمام متزايد في الأدبيات التجريبية خلال السنوات القليلة الماضية[17]. وهناك أدلّة تجريبية على وجود دورة اقتصادية عالمية[18]. ولأن أسعار العقارات ترتفع بشكل دوريّ، توجد قوة رئيسية مشتركة تحرّك أسعار العقارات في أنحاء العالم كافّة. وثمّة نقطة أخرى: إذا كانت هناك علاقة موازنة بين أسعار العقارات وأسعار الأوراق المالية و(الأسهم) التي يتم تداولها عالمياً، فإن العوامل العالمية التي تؤثّر في هذه الأوراق المالية تؤثّر حتماً في أسعار العقارات أيضاً (انهيار أسواق الأسهم العالمية).[19]

تابع الهوامش:

١٦- بدلاً من ذلك، لا بد من التمحيص في هذه التعاملات المالية والمعلومات التي تحتوي عليها وآثارها المحتملة على مداخيل السكان المحليين وأسعار الأصول، التي قد ترفع أسعار السلع الاستهلاكية، في النهاية. انظر پاپاديموس(2007) .Papademos L، تأثير العولمة في التضخّم والسيولة والسياسة النقدية، خطاب ألقاه المؤلف في المؤتمر الذي نظمه المكتب القومي للأبحاث الاقتصادية حول الأبعاد الدولية للسياسة النقدية، سانت أغارو Sص Agaoص ـ جيرونا Girona ، ١١ يونيو ٢٠٠٧، ص ٤؛ پيپَر .Pepper G وأوليڤَر(2006) .Oliver M، نظريّة السيولة الخاصّة بأسعار الأصول ـ التمويل المؤقت. غيز .Giese J. V وتوكسين(2007) .Tuxen C. K،)السيولة العالمية وأسعار الأصول والسياسة النقديّة: أدلة من نماذج مركّبة لحامل النقوص التلقائي .(VAR) ورقة عمل لم تنشر بعد، حيث توكّد جامعة أُكسفورد وكليّة نوفيلد Nuffield وجامعة كوبنهاغن على الآتي: في الأسواق المالية العالمية المترابطة، يُمكن استيعاب النمو في الموارد المالية لإحدى الدول من خلال الطلب في دولة أُخرى، لكنّ النمو المتزامن في الموارد المالية للاقتصادات الرئيسية قد يؤثر في معدّلات تضخم أسعار الأصول والسلع على مستوى العالم بأسره.

١٧- انظر صندوق النقد الدولي (2007)،)ما هي السيولة العالمية؟ توقّعات الاقتصاد العالمي والعولمة والخلل المالي العالمي(، الفصل الأول، ص ٣٧٣٤، أكتوبر ٢٠٠٧، واشنطن العاصمة.

١٨- انظر كانوڤا .Canova F وسكاريلّي .Ciccarelli M وأُرتيغا(2007) .Ortega E، أوجه التشابه والاختلاف بين الدورات الاقتصادية لدول مجموعة السبع، مجلة الاقتصاد النقدي، ٣٥٤، ص ٨٧٨٨٥٠.

١٩- انظر باكس وكرامر (1999)، الجزء المتعلّق بالموضوع؛ روفَر وستراكا (2006)، الجزء المتعلّق بالموضوع؛ وسوسا وزاغيني (2006)، الجزء المتعلّق بالموضوع؛ وغيز وتوكسين (2007)، الجزء المتعلّق بالموضوع.

السيولة العالمية وأسعار الأصول ـ حقائق معتمدة

لتوضيح عملية تطور السيولة العالمية التي رسمناها خلال فترة ما قبل الأزمة؛ أي بين عامي (١٩٨٤-٢٠٠٦) تحديداً، علينا مراجعة القيم المطلقة والنسبية لتراكمات السيولة العالمية، بالإضافة إلى عكس وتيرة نمو الدخل المالي (١/الوتيرة)[٢٠] ولوحظ أن قيَم المتواليات الزمنية الثلاث تجاوزت منحاها المألوف ابتداءً من عام ٢٠٠١ تقريباً، حيث تبنى صنّاع السياسات النقديّة سياسات أكثر توسّعيّةً أثناء فترة التراجع السريع في أداء أسواق الأسهم وإثر عدد من الصدمات الأخرى، كهجمات الحادي عشر من سبتمبر. وظل نمو السيولة قوياً على مدى السنوات الأخيرة من عيّنتنا الزمنية بدليل استمرار نمو نسبة السيولة الاسمية إلى الناتج الاجمالي الاسمي ـ سنطلق على هذا المقياس في ما تبقى من هذه الورقة اسم (مؤشر السيولة الفائضة).[٢١] إجمالاً، يدعم الرسم البياني صوابية الرأي القائل إن حجم السيولة العالمية كان، في الحقيقة، عند مستوى مرتفع قبل اندلاع الأزمة، ما يسهّل، بالأحرى، تبرير استخدام عبارة (السيولة الفائضة).

هذا، وتراجعت أسعار الفائدة العالمية على القروض القصيرة الأجل إلى أدنى مستوياتها في تاريخها بين عامي (٢٠٠٢- ٢٠٠٥) لأن السياسة النقدية كانت متراخيةً للغاية في تلك الفترة. ومن المثير للاهتمام حقيقة أن المتواليات الزمنية العالمية تظهر أن السنوات الأخيرة التي شهدت سيولة عالمية فائضة سجّلت أيضاً قفزات سعرية كبيرة في أسواق السلع والعقارات، على حدّ سواء[٢٢]. ومن الواضح أن السيولة العالمية الوفيرة أسهمت في رفع أسعار العقارات. وبعد الركود الذي أصاب سوق العقارات بسبب أزمة الائتمان العقاري، تحوّلت الأموال بشكل كبير إلى أسواق السلع فارتفعت أسعارها. ولأن مختلف تقييمات متانة الاقتصاد العالمي أفضت إلى النتائج نفسها تقريباً، فإنه من المنصف، بالتالي، استخلاص بعض الاستنتاجات المتعلّقة بمسألة التنسيق السياسي الدولي في ظل تخمة المدّخرات، التي تحوّلت إلى تخمة في السيولة العالمية[٢٣].

المدّخرات والسيولة العالمية والتنسيق السياسي العالمي

حتى بداية الأزمة في أواخر عام ٢٠٠٧، كان يفترض على نطاق واسع أن أفضل طريقة للحفاظ على متانة الاقتصاد العالمي كانت تتمثل في أن (ترتّب كلّ دولة بيتها الداخلي)، وهذا يعني، بالدرجة الأولى، الإبقاء على معدّلات التضّخم عند مستويات منخفضة وإبقاء الإنفاق العام تحت السّيطرة. لكن من الواضح أن هذه المقاربة ليست ناجعة لأنها سمحت بتفاقم الخلل في الحساب الجاري على الصعيد العالمي

تابع الهوامش:

٢٠- في سياق تحليلهم التجريبي لعملية انتقال السيولة العالمية إلى أسعار أصول البيوت وأصول أخرى، يستخدم بيلكي وأورث Orth وسيتزَر Setzer متواليات زمنية رُبع سنوية تتراوح ما بين الربع الأول من عام ١٩٨٤ والربع الرابع من عام ٢٠٠٦، لكلٍّ من الولايات المتحدة ومنطقة اليورو واليابان والمملكة المتحدة وكندا وكوريا الجنوبية وأستراليا وسويسرا والسويد والنرويج والدنمارك. بالتالي، تم تمثيل ٧٢,٢ من الناتج الاجمالي العالمي في عام ٢٠٠٦، ومعظم أسواق المال العالمية، طبقاً للباحثين. واختار الباحثون تراكماً مالياً واسعاً لكل واحدة من الدول التي درسوها، رمزوا إليه بـM3 ، وذلك بهدف استباط مقياس للسيولة العالمية. وهكذا، عمدوا إلى جمع المتواليات الخاصّة بكل دولة في فترة محدّدة للحصول على متوالية عالمية لنفس الفترة، حيث اتبعوا بشكل صارم الخطوط العريضة الواردة في بايَر Beyer وآخرين (2000)، التي طبّقها غيز وتوكسين (2007) في نفس السياق. انظر بيلكي أورت وسيتزَر (2009)، السيولة ونمط دينامية تعديل أسعار الأصول: نظرة عالمية. الورقة النقاشية رقم ٩٣٣ للمعهد الألماني للأبحاث الاقتصادية ـ برلين، أكتوبر، متوافرة في: مجلة الصّرافة والمالFinance and Banking ؛ انظر أيضاً بايَر Beyer A. ودومِك Doomik J. A. وهِندري Hendry D. F. (2000)،)استنباط البيانات التاريخية لمنطقة اليورو(، المجلة الاقتصادية ١١١، ص ٣٢٧٣٠٨؛ وغيز وتوكسين (2007)، الجزء المتعلّق بالموضوع، ص ١٠.

٢١- انظر، مثلاً، روفَر وستراكا (2006)، الجزء المتعلق بالموضوع، ص ٤.

٢٢- إن النقاش الجاري حول العلاقة بين السيولة الفائضة وتضخم أسعار الأصول لا يستند بتاتاً إلى هذه الظاهرة.

٢٣- يمكن العثور على تقييمات متانة الاقتصاد العالمي في: بيلكي وأورث وسيتزَر (2009)، ص ٢٦٢٠، وهناك جزء متعلّق بالموضوع في الصفحة رقم ١١.

٢٤- انظر بيلكي وريس(2009) .Rees A،)أهمية الصدمات العالمية بالنسبة لصناع السياسات الوطنية ـ التحديات التي تفرضها على البنوك المركزية(، الورقة النقاشية رقم ٩٢٢ للمعهد الألماني للأبحاث الاقتصادية ـ برلين، سبتمبر.

ارتفاع أسعار النفط يؤدّي إلى نمو المدّخرات العالمية التي تعزز فرص خفض أسعار الفائدة

(الولايات المتّحدة في مقابل الصين) وداخل النظام المالي العالمي نفسه (في الاتحاد الأوروبي والولايات المتّحدة).

إذاً، لا يمكن تحقيق التنسيق السياسي الفعّال إلا إذا توصّلت الأطراف المعنيّة إلى تبادل الالتزامات. حينئذٍ لن تجري الاقتصادات الرئيسية تغييرات سياسية (يبدو أنها) لا تخدم مصلحتها الوطنية بصورة مباشرة، إلا إذا قابلها شريك ما بتغييرات مكافئة. وللأسف الشديد، يبدو أن الولايات المتّحدة والاتحاد الأوروبي لا يمكنهما تقديم الكثير إلى الصين لقاء تخليها عن نظام تقييم وربط عملتها الوطنية، مع أنهما يصرّان على ذلك. ويتمثل الخلل المالي الرئيسي الذي قاد الاقتصاد العالمي وأسواق المال العالمية خلال العقد الماضي في العجز المالي الأمريكي والفائض المالي الصيني. ومع أن الأزمة أدت حتى الآن إلى تقليص كلٍّ منهما بشكل كبير، إلا أنه لا يمكن التنبّؤ بما سيحدث عندما يتعافى الاقتصاد العالمي (أو بما إذا كان قادراً على التعافي من دون معالجة هذا الخلل المالي أولاً).

إن الحقيقة المتمثلة في أن السيولة العالمية هي المحرّك الرئيسي لأسعار الأصول تشير إلى أن السياسات النقدية الوطنية لها انعكاسات خارجية مهمة. لذا، يتحمّل بنك الاحتياطي الفيدرالي والبنك المركزي الأوروبي مسؤولية مشتركة كبيرة تجاه الاستقرار المالي العالمي. وقد أظهر بحثنا أن الولايات المتّحدة تتحكم في أوضاع نحو ٤٠ في المائة من السيولة العالمية، وأن منطقة اليورو تتحكم في أوضاع ٣٠ في المائة منها (اليابان ١٥ في المائة فقط).[٢٤] لكن للأسف، هناك تنسيق محدود بينهما (ومع اليابان). ومع أن هاتين المؤسستين تتواصلان بشكل مستمر بشأن تخطيط سياستيهما وتقييمهما لوضع الأسواق المالية، يبدو أن التنسيق بينهما على صعيد الإجراءات السياسية العمليّة منعدم تماماً. وتقتصر صلاحيات هاتين المؤسستين على القضايا الوطنية فقط. كما يبدو أنهما ترفضان الاعتراف بمسؤوليّتهما عن أوضاع السيولة العالمية. وبالتالي، يلوح في الأفق خطر توليد سيولة فائضة جديدة عندما يحاول هذان البنكان الواقعان على ضفتي الأطلسي تحفيز اقتصاديهما من خلال خفض أسعار الفائدة إلى مستويات ضئيلة.

وهكذا، تتوافر الأدلة الكافية على أن توليد السيولة بشكل مفرط في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (لا سيما الولايات المتّحدة ومنطقة اليورو) رفع أسعار الأصول، وأسهم في خلق فقاعة الائتمان التي أدّت إلى الأزمة الراهنة. ليس هذا وحسب، بل يبدو أيضاً أن هذين البنكين المركزيين يحاولان الخروج من الأزمة بالطريقة نفسها: سياسة نقدية متراخية أكثر مما ينبغي. فهل سيعيد التاريخ نفسه؟ ●

*عميد قسم الاقتصاد الكلي - جامعة دويسبورغ إيسن - برلين - ألمانيا
**مدير مركز دراسات السياسة الأوروبية - (CEPS) بروكسل

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

قراءات في كتب

نصوص في العلاقات الدولية والعلوم الإجتماعية

هذا الكتاب الذي أعدته كليدا مولاج هو عروض موجزة لنحو ثلاثين كتاباً صدرت حديثاً لمجموعة كتّاب ومفكرين عالميين، وهي تتناول موضوعات شتى في مختلف المجالات والحقول الفكرية، منها مجالات الفكر السياسي، والعلاقات الدولية، والعولمة، والاقتصاد السياسي؛ فضلاً عن أنها تغطي موضوعات تعنى بالشرق الأوسط وأوروبا.

نزاع التسلّح: انتشار الأسلحة الصغيرة

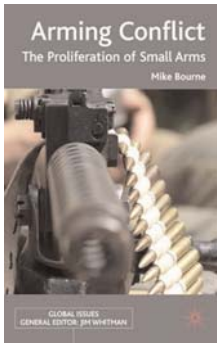

الكتاب: «نزاع التسلّح: انتشار الأسلحة الصغيرة»
تأليف: مايك بورن
الناشر: بالغرايف/ماكميلان – ٢٠٠٧
إعداد: د. كليدا مولاي
باحثة رئيسية- مركز الخليج للأبحاث

تصاعدت حدّة المخاوف من الأسلحة الصغيرة والخفيفة بسرعة منذ منتصف التسعينات مع ظهور تقارير غير مطمئنة في هذا الصدد. ويذكّر مايك بورن قراءه بأن سوء استخدام الأسلحة الصغيرة والخفيفة في النزاعات والجرائم يودي بحياة أكثر من ٥٠٠ ألف شخص سنوياً، ناهيك عن الجرحى الذين يصابون في مثل هذه الأحداث. وشكّلت هذه الأسلحة العنصر الأساسي في ٩٠ في المائة من النزاعات منذ عام ١٩٩٠، وهي ما ساهم في زيادة نسبة الضحايا من المدنيين في هذه النزاعات. وفي الواقع إن للعنف المسلح الذي يُرتكب بوساطة الأسلحة الصغيرة والخفيفة آثاراً مدمرة لا تقتصر فقط على قتل المدنيين بأعداد كبيرة. وتشمل الآثار غير المباشرة لهذه الأسلحة وسوء استخدامها انعدام الأمن البشري، وأعباء ثقيلة على أنظمة الرعاية الصحية، وارتفاع معدلات الجرائم، وخصخصة الأمن، وانتهاك حقوق الإنسان. وصحيح أن توافر هذه الأسلحة لا يتسبب بظهور العنف، لكنه يجعله أسهل وأكثر شيوعاً وتدميراً.

ويهدف هذا الكتاب إلى تطوير فهم أعمق لطبيعة انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة وتسليح النزاعات بشكل خاص. وينقسم الكتاب إلى أربعة أجزاء، حيث يعالج الجزء الأول مسألة الأسلحة الصغيرة والخفيفة من وجهة نظر انتشارها، أما الجزء الثاني فيتطرّق إلى الأسواق العالمية والهيكليات الديناميكية لانتشار الأسلحة، ويغطي الجزء الثالث المستوى الإقليمي الذي شكّل حتى الآن بعداً مهملاً في إطار تحليل انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة، وأخيراً يغوص الجزء الرابع في مستوى مجمّع النزاع (كما هو موضح أدناه).

يوضح الكاتب أن الفهم الحالي لانتشار الأسلحة الصغيرة يظهر بصورة غير واضحة المعالم، ما يعني أن انتشارها في النزاعات رهنٌ بمخزون عالمي متوافر في سوق عالمية غير مشروعة وناشطة جداً يمكن النفاذ إليها عبر شبكة إجرامية من الوسطاء. ويركّز بورن على أن هذه الصورة غير الواضحة ترسّخت بمفاهيم حول تدفق الأسلحة الصغيرة والخفيفة إلى نزاعات ارتبط فيها النفاذ إلى هذه الأسلحة حصريّاً بامتلاك موارد مالية تتيح شراءها. لكن على خلاف ما تبيّنه هذه الصورة غير واضحة المعالم، يشير بورن إلى أن هذه الهيكليات موجودة. ومع أن هذه الصورة تضع انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة في إطار عملية عالمية، يؤكد الكاتب أن الهيكليات والعمليات تتخذ مستويات أخرى لها. ورغم إظهار هذه الصورة نفسها انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة بشكل متناغم نسبيّاً، يؤكد بورن أن الجهات الفاعلة في النزاعات تظهر أنماط تسلح مختلفة. ومن خلال نقد هذه الصورة غير واضحة المعالم لأنها لا تبين الهيكليات والديناميكيات لطبيعة انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة، يقوم الكاتب بتطوير مقاربة ثلاثية الأبعاد لتحليله.

وحسّن مايك بورن مستويات التحليل، مشيراً إلى أن مستويات التحليل الحالية (المحلية والإقليمية والدولية) تغفل الدور المحتمل لهيكلية الجوانب السياسية والاقتصادية والجغرافية التي تظهر أو تندمج في النزاعات. واستخدم بالتالي مستوى (مجمّع النزاع) الذي يعكس بشكل أفضل الجانبين الاقتصادي والسياسي لعوامل التسلّح المرتبطة بالنزاعات، وحدّ من الفرضيات غير المباشرة عن مركزية

الدولة. وعرّف مجمّع النزاع بأنه المجال السياسي والاقتصادي الذي تتحرك فيه الجهات الفاعلة من دول وغير دول. كما أن هذا المجال مرتبط بشكل مباشر بالنزاع، وهو المجال الذي تمارس فيه الفصائل المتحاربة العنف، وتفرض فيه سيطرتها، وتتحرك ضمنه. إذ إن معظم هذه المناطق تكون ضمن دول النزاع الأساسية، لكنها تمتد أحياناً عبر الحدود، لاسيما عندما تكون الدول ضعيفة، ويسهل اختراق حدودها.

من جهة أخرى، يتعدى المستوى الإقليمي مجمّع النزاع في ما يتعلق بمجمّع الأمن. وفي إطار هذا الكتاب، يلعب المستوى الإقليمي دورين مختلفين:١- مستوى مباشر بين المستوى العالمي ومجمّع النزاع يكون للجهات الفاعلة والعمليات الإقليمية دور المسهّل فيه. ٢- مجال سياسي واقتصادي يضمن مجموعة من مزودي الأسلحة المحتملين وهيكليات إقليمية محتملة تؤمن توفر الأسلحة الصغيرة والخفيفة وانتشارها. ويوضح بورن أن المستوى الإقليمي لا يمكن تحديده بمجمّع النزاع فقط، لأنه قد يكون متاخماً جغرافيّاً للدول صغيرة ودول أخرى قريبة جغرافياً نسبياً إلى مجمّع النزاع لكن لا تشاركها الحدود نفسها. ويصر بورن على أن مبدأ (المجمعات الأمنية) مفيد في تحديد معايير الشمل أو الاستثناء على المستوى الإقليمي. ويجمع هذا المبدأ الدول التي ترتبط مخاوفها الأمنية الأولى بشكل وثيق إلى حد يجعل أمنها القومي متصلاً في الواقع. أما في ما يتعلق بمجمعات النزاع، فالمنطقة تشمل الدول التي يتهدد النزاع أمنها أو تلك التي تتهدد علاقاتها ضمن المجمّع الأمني بسبب هذا النزاع.

ويعرّف تحليل بورن المستوى الدولي بكل بساطة بالنظام الدولي، ويشمل هذا المستوى كل المجال السياسي الاقتصادي والجهات الفاعلة من دول وغير دول التي تقع خارج المنطقة. وفي هذا الكتاب، يُستعمل المستوى الدولي بطريقين: ١- بغاية التمييز بين مختلف هيكليات الانتشار كتوفر الأسلحة من الموردين والهيكلية الدولية للتجارة القانونية، ويشمل هذا المستوى العالم كله ويُسمى المستوى العالمي. ٢- لتحليل تدفق الأسلحة إلى نزاعات معينة، ويغطي المستوى الدولي هذه المناطق خارج المنطقة.

إن هذا التصوير للمستويات مجموعة مع تحسين التعاريف وتطبيق المواصفات الأساسية لعمليات السوق وهيكلياته يتيح لتحليل هذا الكتاب التمييز بين الهيكليات المتطورة لانتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة.

وتطرق مايك بورن إلى أنواع مختلفة من أنماط التسليح الخاصة بالجهات الفاعلة في النزاع. ويتم تصنيف هذه الأنماط بين عمليات تصاعدية يتزود فيها المقاتلون بالأسلحة لأنفسهم، وعمليات تنازلية يتم فيها التزود بمخزون أكبر من الأسلحة من قبل الفصائل وتوزيعها على المقاتلين.

ويقدم الكتاب اكتشافات مهمة. فالتسلح التصاعدي يتميز عادةً باستحواذات على نطاق صغير وغالباً ما يحصل ضمن مجمع النزاع. والتسليح المدني كالتسليح التصاعدي يتميز عادةً بالاستحواذات الضيقة النطاق وهو شائع ضمن مجمع النزاع. أما النزاع المسلح كتسليح النزاع التصاعدي من قبل الفصائل المتنازعة، فهو ينشأ في مستوى مجمع النزاع. ويفيد بورن بأن الطريقتين تعكسان خصائص توفر الأسلحة الصغيرة والخفيفة وتناقلها ضمن المجال الاقتصادي والسياسي المجزّأ ضمن مجمع النزاع.

إضافة إلى ذلك، تتطور أنماط التسليح المدني وعملياته مع النزاع وهي الساحة الأولية لإرث تسليح النزاعات. وللنزاع أثر بارز على طبيعة عملية التسليح ونطاقها. ويصر بورن على أن آليات البيع بالتجزئة في مراحل ما قبل النزاع هي الهيكليات المسيطرة على توافر وتدفق الأسلحة للمدنيين، وتصبح الحدود بين آليات البيع بالتجزئة وعمليات الانتشار غير واضحة أثناء النزاع، ويندمج المدنيون في الهيكليات الواسعة النطاق لتنقل الأسلحة بين الفصائل المتقاتلة. وفي مراحل ما بعد النزاع تكون آليات الانتشار مسيطرة.

ويكرر بورن أن هناك نوعين من الهيكلية التكنولوجية يميّزان انتشار الأسلحة:١- التكنولوجيا والمعرفة في إطار المستوى العالمي. ٢-متطلبات البنية التحتية التكنولوجية والمعرفة للذين يطلبون الأسلحة. ويكون بالتالي تسليح النزاع عملية حيوية ومهيكلة إلى حد بعيد.

إضافة إلى ذلك، يضع انتشار التكنولوجيا في القطاع التجاري الانتشار المستقبلي لتلك التكنولوجيا في إطار هيكلية السوق. ويؤكد بورن أن الميل إلى عولمة الإنتاج وترخيص الإنتاج إلى الخارج ونقل خطوط الإنتاج يميز بشكل متزايد تجارة الأسلحة في عصر ما بعد الحرب الباردة. ويشير الكاتب إلى أن هيكليات وعمليات انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة على المستوى الدولي خاضعة للتجارة القانونية والمشروعة. فاستخدامات واستحواذات عدة للأسلحة الصغيرة والخفيفة هي في الواقع قانونية ومشروعة ●

إساءة تقدير الخطر وما ينتج عنها

(3 - 2)

جيفري ريكورد

بحسب ما جاء على لسان بوب وودوردس (Bob Woodwords)، فإن وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد ومساعده بول وولفويتز (Paul Wolfoitz) كانا يصران على دفع الأمور في اتجاه القيام بعمل عسكري ضد العراق. وكان واضحاً أن البعض كان يعي تماماً أن الأمور كان مبالغاً فيها، وأنه وقع أسير معلومات خاطئة، وهذا ما عبر عنه وزير المالية السابق بول أونيل (Paul O'Neil) في سياق تعليقه على حديث وولفويتز خلال اجتماع لمجلس الأمن القومي تم عقده في الثالث عشر من سبتمبر ٢٠٠٢، إذ يقول (كنت أعتقد أن ما كان يؤكد عليه وولفويتز بشأن العراق كان نتاج محصلات حقيقية ومعلومات مؤكدة تم التوصل إليها، وأعتقد أيضاً أن كثيراً من الذين يجلسون داخل هذه القاعة كانوا يحملون الاعتقاد ذاته الذي كنت أحمله.. لكن يبدو أن الأمر لا يعدو أن يكون محاولة لتغيير الموضوع بكامله، وهو أشبه بخطأ يرتكبه جامع الكتب في مطبعة ما عندما يقوم بوضع فصل من كتاب بين فصول كتاب آخر، ففي هذه الحالة يكون ذلك الفصل متناسقاً إذا أخذ بشكل منفصل، لكنه لا ينسجم مع مجمل الكتاب الذي وضع خطأً في داخله).

وكانت هناك العديد من الأدلة الدامغة التي تشير إلى أن مسؤولين كباراً في الإدارة الأمريكية كانوا يكنون العداء للنظام العراقي، ورأوا في الهجمات الإرهابية التي استهدفت الولايات المتحدة في الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ فرصة سانحة لحشد التأييد والدعم من أجل إحداث تغيير بالقوة في العراق، على الرغم من عدم وجود أي دليل يشير صراحة إلى تورط العراق في أحداث الحادي عشر من سبتمبر. ومن بين أبرز الإشارات في هذا الجانب الحديث الذي أدلى به الرئيس بوش في يناير ٢٠٠٢ وقال فيه (أعتقد أن دولة مثل العراق وحلفاءها الإرهابيين تشكل ضلعاً في محور الشر وتتسلح لتهدد السلام العالمي. وعبر سعيها لتطوير وامتلاك أسلحة الدمار الشامل فإن أنظمة مثل النظام العراقي تشكل خطراً متنامياً وكبيراً. ومن الممكن أن تقدم هذه الأنظمة أسلحة الدمار الشامل للمجموعات الإرهابية لتزويدها بالوسائل التي تساعدها على تفريغ شحنات الكره التي تحملها. ومن الممكن لأولئك أن يلحقوا الضرر بالولايات المتحدة ويهاجموا حلفاءها).

وفي مؤتمر صحفي رسمي عُقد في السادس من مارس ٢٠٠٣، أي قبل بضعة أيام فقط من بدء الحرب الأمريكية على العراق ربط الرئيس بوش بين الحرب على العراق وهجمات الحادي عشر من سبتمبر، موضحاً أنه إذا ما تم ترك المجال لصدام حسين لامتلاك أسلحة نووية فإنه لن يتوانى عن استصدار نسخة ثانية من هجمات الحادي عشر من سبتمبر. وقال في هذا الإطار (إن صدام حسين يشكل خطراً كبيراً، ولن ننتظر حتى يهاجمنا. إنه وأسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها، يشكلان خطراً مباشراً علينا). ومضى ليقول (إذا فشل المجتمع الدولي في مجابهة التهديدات التي يسببها النظام العراقي فستواجه الأمم الحرة مخاطر هائلة وغير محمودة العواقب. لقد أظهرت هجمات الحادي عشر من سبتمبر ما يمكن أن يفعله أعداء أمريكا باستخدام أربع طائرات فقط،

مركز الخليج للأبحاث

IISS
المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية

المصدر: (سرفايفل) (Survival)، المجلد السادس والأربعين، العدد الثاني، صيف ٢٠٠٤، ص(٥١-٧٢) - المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية
نشر هذا المقال أصلاً باللغة الإنجليزية في (سرفايفل) (Survival)، وقام مركز الخليج للأبحاث بترجمته ونشره باللغة العربية في سلسلة ترجمات خليجية العدد السادس صيف ٢٠٠٦ بناءً على اتفاق مع المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية.
جميع حقوق الترجمة والنشر محفوظة لمركز الخليج للأبحاث ٢٠١٠ .
لا يسمح بإعادة نشر هذه المواد المترجمة للعربية أو تخزينها لاسترجاعها فيما بعد كلياً أو جزئياً بأي شكل أو وسيلة كانت إلكترونية أو آلية أو تصويرها أو تسجيلها بواسطة أي من الوسائل المعروفة أو التي ستستحدث في المستقبل من دون الحصول على إذن خطي مسبق من مركز الخليج للأبحاث.

لـذلك لـن ننـتـظـر حـتـى نـرى مـا يمكـن أن تـقـوم بـه الـدول الإرهـابـيـة باستخدامها أسلحة الدمار الشامل).

ومضى بوش في السياق ذاته قائلاً (إن صدام حسين يمثل خطراً على أُمتنا، وإن أحداث الحادي عشر من سبتمبر أحدثت تحولاً كبيراً في الفكر الاستراتيجي الخاص بالكيفية التي تتم من خلالها حماية البلاد. كنا نعتقد سابقاً أن بالإمكان احتواء شخص مثل صدام حسين، وأن المحيطات التي تفصلنا عنه يمكن أن تحمينا من شروره. لكن أحداث الحادي عشر من سبتمبر يجب أن ترسخ في أذهان الشعب الأمريكي حقيقة أن البلاد أصبحت الآن ساحة معركة، وأن أسلحة الدمار الشامل التي تمتلكها المجموعات الإرهابية يمكن أن تُستخدم هنا داخل الأراضي الأمريكية).

وعندما ووجه بوش بسؤال حول التكلفة المادية والبشرية التي يُتوقع لها أن تنجم عن حرب العراق، أجاب بالقول (إن الثمن الذي سندفعه إذا لم نفعل شيئاً تجاه ما يجري سيفوق بكثير ذلك الذي سندفعه إذا ما حاولنا فعل شيء وقمنا بعمل ما من أجل وقف الدمار.. لقد كان ثمن هجمات الحادي عشر من سبتمبر باهظاً للغاية، وكانت الخسائر عديدة، ولا أريد للشيء ذاته ان يتكرر مرة أخرى).

وفي سياق إعلانه عن نهاية العمليات العسكرية الرئيسية في العراق في الأول من مايو ٢٠٠٣، قال الرئيس بوش إن ما تحقق في حرب العراق كان نصراً جزئياً في إطار الحرب ضد الإرهاب التي بدأت في الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، ولا تزال مستمرة حتى اليوم. وأضاف (إن تحرير العراق يُعتبر تقدماً مهماً وكبيراً في الحملة العسكرية ضد الإرهاب. لقد نجحنا في إبعاد أحد حلفاء تنظيم القاعدة وقضينا على واحدٍ من أهم مصادر تمويل الإرهاب، وهو أمر في غاية الأهمية، إذ أصبح من المؤكد أن أياً من شبكات الإرهاب لن تتمكن من الحصول على أسلحة الدمار الشامل من العراق، وذلك ببساطة لأن النظام ذهب بلا عودة. وخلال الأشهر التسعة عشر التي أعقبت وقوع أحداث الحادي عشر من سبتمبر، والتي غيرت وجه العالم تماماً، ظللنا نركز بشكل مدروس على توجيه هجمات وضربات ضد الإرهابيين ومساندهم الذين أعلنوا الحرب على الولايات المتحدة، وفي المقابل كانت الحرب هي ما جنوه على أنفسهم).

وكانت الإدارة الأمريكية تصر حتى منتصف سبتمبر ٢٠٠٣ على موقفها الذي يربط بين صدام حسين وهجمات الحادي عشر من سبتمبر، حتى في ظل غياب كامل لأي دليل دامغ يثبت ذلك. وظهر ديك تشيني نائب الرئيس الأمريكي السابق على شاشة (إن بي سي) في برنامج (التقِ مع الصحافة Meet the Press) في السابع والعشرين من إبريل٢٠٠٣، واصفاً العراق بالقاعدة التي تؤوي الإرهاب، وقال في هذا الإطار (إن العراق يشكل القاعدة الجغرافية للإرهابيين الذين ظلوا يتعرضون لنا منذ سنوات عدة، لكن الخطر الأكبر الذي نجم عنهم كان في الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١).

وللأسف، فإن مسألة التعامل مع الدول المارقة والمنظمات الإرهابية بمنظور واحد أمر ينم عن تجاهل للاختلافات الاستراتيجية بين الحالتين. فعلى الرغم من أن المنظمات الإرهابية والدول المارقة تتبنى كلها العنف وسيلة لتحقيق أهدافها، وأنها كلها تعادي النظام الدولي القائم حالياً، وتشترك في نظرتها العدائية للولايات المتحدة وإسرائيل، وأنها على اتصال بعضها مع بعض في بعض الأحيان، بل تتعاون بعضها مع بعض في أحيان أخرى، لكن في الواقع هنالك اختلاف كبير بين المنظمات الإرهابية والدول المارقة في صفاتها وتركيبتها وقابليتها للردع ودرجة تأثرها بالهجوم العسكري الأمريكي.

وإذا أخذنا عراق صدام حسين وتنظيم القاعدة كنموذج لمقارنة وتشريح حالة الاختلاف بين المنظمات الإرهابية والدول المارقة، نجد أن عراق صدام حسين كان عبارة عن دولة علمانية بوليسية لديها أطماع امبريالية تقليدية. وعلى العكس تماماً فإن تنظيم القاعدة عبارة عن منظمة دينية مضادة تماماً للتوجه العلماني، وتتشكل من خلايا تنتشر في أكثر من ستين دولة. ويمكن تمثيل الاختلاف بين صدام حسين وأسامة بن لادن بالفرق الكبير بين الماء والزيت. وهذا هو ما جاء في سياق ملاحظات اثنين من خبراء الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط في إطار محاولتهما لتحديد الجهة التي كانت وراء عملية تفجير سفارتي الولايات المتحدة في نيروبي ودار السلام في عام ١٩٩٨، حيث يقولان:

(أسامة بن لادن يختلف تماماً عن صدام حسين، ويقف في الخط المعادي له، فهو يعتبره خليفة لجمال عبدالناصر، الحاكم العلماني الذي عمل على هدم المؤسسة الدينية والأمة الإسلامية. وليس هناك ما يشير إلى أن صدام ينظر إلى ابن لادن وأمثاله بنظرة تختلف عن تلك التي يحملها الحكام المصريون العلمانيون تجاه الناشطين الإسلاميين من أمثال سيد قطب وشكري مصطفى وخلفائهم، حيث يعتبرونهم متشددين دينيين لا يسعون إلى شيء سوى الإطاحة بنظام الحكم العلماني). وليس هناك ما يشير إلى تغير في نظرة الدولة والمتمثلة في الاعتقاد الذي يقول:

(يجب ألاّ تأمن لأي مجموعة لا يمكنك السيطرة عليها. ومن الواضح أن الإيرانيين والعراقيين على السواء لم يكونوا متحمسين للتعاون مع منظمة إرهابية يمكن أن ترتكب أعمالاً عدائية قد تعود بالضرر عليهما. ويرى هذان المحللان اللذان كانا يعملان ضمن فريق من مجلس الأمن القومي الأمريكي، أنه من الصعب جداً القبول بالفكرة التي تقول إن القاعدة تعمل وحدها من دون الاستفادة من خدمات جهات أخرى، لكنهما لم يستطيعا التوصل إلى نتيجة محددة في هذا الإطار).

وكان اثنان من كبار قادة (القاعدة) المحتجزين في المعتقل الأمريكي، وهما أبو زبيدة وخالد شيخ محمد الذي كان يتولى حتى تاريخ القبض عليه في الأول من مارس ٢٠٠٣ منصب مدير العمليات في تنظيم القاعدة، قد أبلغا محققي وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية في إفادتين منفصلتين بأن تنظيم القاعدة لم يسبق أن عمل أو تعاون مع صدام حسين. وعلى الرغم من أن فكرة العمل مع نظام صدام حسين كانت محل نقاش بين قيادات التنظيم فإن أسامة بن لادن رفضها تماماً، لأنه كان لا يريد لاسمه أن يرتبط بصدام حسين. وتأتي هذه الإفادة منسجمة تماماً مع تحليل الخبيرين للرابط بين القاعدة وصدام حسين، كما تنسجم أيضاً مع مسألة عدم عثور أجهزة الاستخبارات الأمريكية على أي مستند أو دليل يؤكد وجود علاقة بين القاعدة ونظام صدام حسين.

والحقيقة الثابتة هنا حتى الآن هي أن (القاعدة) وليس العراق هي الجهة التي خططت ونفذت هجمات الحادي عشر من سبتمبر في الولايات المتحدة. وهي الحقيقة التي تظهر بجلاء الفرق الذي تحاول أن تتجاهله الأوساط الرسمية الأمريكية، حيث إن هناك فرقاً كبيراً بين الاثنين، حيث إن تنظيم القاعدة كان راغباً في مهاجمة الولايات المتحدة وقادراً على ذلك، بينما لم تكن لنظام صدام رغبة في ذلك ولا قدرة على تنفيذه. والسبب وراء ذلك الاختلاف هو أمر بسيط للغاية، ويتمثل في أن تنظيم القاعدة لم يُردع، بينما كان العراق قد تم ردعه وتحجيمه من قبل الولايات المتحدة. فالمنظمات الإرهابية ووفقاً لما أشارت إليه استراتيجية الأمن القومي الأمريكي يصعب جداً القضاء على خطرها، لأنها ليست لديها دولة محددة يمكن محاصرتها فيها، الأمر الذي يجعلها أكثر قدرة على حماية نفسها. ومن هنا تصبح الاستراتيجية المثلى للتعامل مع خطر المنظمات الإرهابية هي استراتيجية الاصطياد، التي تعتمد في المقام الأول على القدرات الاستخبارية والعمل البوليسي المكثف، ولا يصلح فيها العمل العسكري إلا في حالات محددة. وفي المقابل فإن الدول المارقة هي في الأصل دول لديها حدود ونطاقات جغرافية محددة وسكان وبنيات حكومية، لذلك فهي تكون أكثر قابلية لاستراتيجية الهجوم العسكري. والدليل على صعوبة التعامل مع الحالة الأولى وسهولة القضاء على الدول المارقة برز من خلال قدرة الولايات المتحدة على الإطاحة بنظام صدام حسين بسهولة فائقة وخلال فترة لم يتعدَّ مداها ثلاثة أسابيع فقط، بينما تشير كل الدلائل إلى أن الحرب الحالية التي تشنها الولايات المتحدة والدول الحليفة لها ضد (القاعدة) والمنظمات الإرهابية الأخرى التي تسير على نهجها ستستمر سنوات طويلة وربما عقوداً.

ومن المؤكد أن أحداً لم يشك مطلقاً للحظة في أن تنظيم القاعدة لو كان يمتلك في يده أسلحة نووية لاستخدمها من دون شك في هجمات الحادي عشر من سبتمبر. لكن في المقابل نلاحظ أن سجل الدول المارقة كان واضحاً حتى الآن على الأقل، إذ إن أياً منها لم يستخدم أسلحة الدمار الشامل في أي أعمال أو إلحاق ضرر ما، كما أنه ليست هناك أي أدلة تشير إلى قيام دولة من الدول المارقة بتحويل أسلحة دمار شامل إلى المجموعات الإرهابية. وعلى الرغم من أن صدام حسين كان قد استخدم أسلحة كيميائية في الثمانينات ضد الأكراد والإيرانيين، فإنه لم يلجأ إلى استخدام مثل تلك الأسلحة ضد القوات الأمريكية أو إسرائيل خلال حرب الخليج عام ١٩٩١، كما يبدو أنه حاول التخلص منها بعد ذلك٣٣. ومن جانبها لم تنفذ كوريا الشمالية تهديداتها بشن حرب ضد كوريا الجنوبية واليابان والولايات المتحدة حتى الآن، على الرغم من أنها تمتلك أسلحة دمار شامل وصواريخ بالستية أفضل وأقوى من تلك التي كان يمتلكها عراق صدام حسين.

لكن هل هناك تفسير لمسألة عدم إقدام كوريا الشمالية أو عراق صدام بشن هجوم ما ضد الولايات المتحدة أو دول عدوة أخرى أفضل من ذلك الذي يقول إن تلك الدول قد تم تحجيمها وردعها بشكل ناجح؟ هنا لا بد من القول إنه ليست هناك طريقة لإثبات ذلك، فالردع الناجح يُقاس بالأحداث التي كان يتوقع حدوثها، لكنها لم تحدث وليس بالأحداث التي وقعت بالفعل. ومن المؤكد أن لا أحد يمكن أن يكون متأكداً من سبب شيء لم يحدث أصلاً. لكن ليس هناك من دليل على أن صدام حسين لم يكن عازماً على شن عمل عدائي ضد الولايات المتحدة بمجرد أن يمتلك أسلحة نووية. ومن المؤكد أن الدول المارقة لا تسعى إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل، بل إلى بناء ترسانة ردع فاعلة أو على الأقل رفع تكلفة أي عمل عسكري قد تشنه الولايات المتحدة ضدها. وفي هذا الإطار، كانت كوندوليزا رايس قد عبرت في حديث أدلت به قبل عام واحد من توليها منصب مستشارة الأمن القومي في إدارة الرئيس بوش عن ثقتها بسياسة الردع باعتبارها الوسيلة الأنجح للتعامل مع صدام حسين. وكانت رايس قد كتبت مقالاً في عام ٢٠٠٠ نشرته مجلة فورين أفيرز (Foreign Affairs) تحدثت فيه عن الدول المارقة قائلة:

(إن خط الدفاع الأول يجب أن يتمثل في استراتيجية ردع واضحة ضد الدول المارقة)، ومضت تقول (إذا ما امتلكت تلك الدول أسلحة دمار شامل فإن أسلحتها تلك ستكون عديمة الفائدة، لأن أي محاولة لاستخدامها ستواجه بحائط صد داخلي)، وأضافت (الدول المارقة كانت تعيش في الزمن الضائع، ويجب ألاّ يكون هناك قلق شديد بشأنها).

لكن إذا كانت مسألة عدم وجود دولة محددة للمنظمات الإرهابية هي التي تساعد على حماية تلك المنظمات مثلما أشارت إليه استراتيجية الأمن القومي، أليست حالة وجود الدولة هي التي تشكل عائقاً يمنع الدول المارقة من القيام بهجمات ما؟ ●

متطلبات التضامن العربي

فالح شمخي العنزي *
faleh@grc.net

في عصر بات فيه الحديث عن القومية العربية ضرباً من ضروب (الكفر السياسي)، وذلك بفضل ما قام به القوميون العرب من إفساد قدسية هذه المفردة وإخراجها عن سياقها التضامني إلى معان أخرى دموية بعيدة كل البعد عن الوحدة والتضامن، فإننا نجد أنفسنا مضطرين للابتعاد عن شعارات القومية العربية في هذه السطور واللجوء إلى مفردات أخرى أكثر قبولاً لدى المتلقي العربي الذي أصبح فيما يبدو أكثر قابلية للثورة والغضب من ذي قبل. وستبقى جذوة القومية العربية في قلوبنا تنتظر اليوم الذي يصبح فيه الحديث عنها مقبولاً ومفصولاً عن الأفكار التي شوّهتها، وأخرجتها عن معانيها الوحدوية الجميلة، ذلك اليوم الذي تكون فيه القومية العربية تعبيراً عن الوحدة العربية في إطارها الإسلامي الإنساني البعيد كل البعد عن التعصب لعرق أو فئة معينة.

ومن هذا المنطلق، فإننا نقول إن تعزيز العمل والتضامن العربي المشترك في هذه المرحلة الخطرة من تاريخ الأمة بات مطلباً مصيرياً تحتمه ظروف المرحلة ومتطلبات المصلحة المتبادلة بعيداً عن المثاليات والشعارات التي تحدثنا عنها، ولعل الأزمة المصرية- السعودية الأخيرة كانت خير شاهد على أن الدول العربية مستهدفة في علاقاتها الأخوية التاريخية، وهناك دول إقليمية (إسرائيل وإيران) تسعى جاهدة إلى فصل الدول العربية عن بعضها وتوفير أسباب الخلاف والفرقة الدائمة، ما يجعل مسألة الوحدة أو التعاون فيما بينها عملية بالغة الصعوبة والتعقيد. وما كشفته هذه الأزمة على الرغم من انتصار إرادة الشعبين الشقيقين وترجيحهما كفة العلاقات الأخوية التاريخية التي تربط بينهما منذ الأزل على منطق الغوغاء والفوضويين، هو أن جبهة العلاقات العربية - العربية هشة للغاية، ويمكن لأي عابث يمتلك قناة فضائية ومجموعة من المهرجين أن يستغل فرصة الفوضى ليبث أفكاراً وقصصاً سوقية تثير النعرات الفئوية، وتثير أيضاً البسطاء من الناس، وتجرهم للانسياق خلفها من دون تفكير في عواقب تبني هذه الأفكار والترويج لها على مصير التعاون العربي والوحدة العربية والمصالح المشتركة.

وإذا ما كان لهذه الأزمة من حسنات، فإنها على الأقل استطاعت أن تكشف الكثير من الأقنعة، وتنذر بما يحاك لهذه الأمة من دسائس في الزوايا المظلمة من الثورات العربية، كما استطاعت هذه الأزمة أن تؤكد ترابط الشعوب العربية وميلها الفطري إلى التقارب مع الأشقاء. ولا أدل على ذلك من تقاطر نخب الشعب المصري من سياسيين ومثقفين وأدباء ورجال دين وفنانين ومن عامة الناس على المملكة العربية السعودية بعد هذه الأزمة لمقابلة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز والتعبير له عن مدى حب الشعب المصري لأرض وشعب وقيادة بلاد الحرمين، وهو الأمر الذي قابلته قيادة وشعب المملكة بما يليق بالشعب المصري من ودّ وحب وترحاب.

ولعل من حسنات هذه الأزمة أيضاً أنها فتحت الباب مجدداً للحديث عن وسائل تعزيز العمل والتضامن العربي المشترك، بما يزيد من أواصر تقارب القيادات والشعوب، وينأى بدولنا العربية عن أي خلافات وعداوات مستقبلية قد تؤججها مطامع لدول إقليمية معادية.

وفي هذا الجانب تبرز آفاق عدة لتعزيز العمل والتضامن العربي المشترك على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

فعلى المستوى السياسي، هناك قناعة عربية مشتركة بأن الدول العربية في الوقت الراهن وبعد الثورات الشعبية هي أحوج ما تكون لبعضها بعضاً، فدول (الربيع العربي) بحاجة ماسة للدعم السياسي من قبل الدول العربية الأخرى الأكثر استقراراً منها ولا سيما الدول الخليجية حتى تتمكن من الوقوف على قدميها مرة أخرى، وفي المقابل الدول العربية الأكثر استقراراً بحاجة للعمق الاستراتيجي الذي توفره لها الدول العربية الأخرى بوجه المطامع الإقليمية التي لم تعد خافية على أحد، ولذلك هناك حاجة ماسة مشتركة إلى السعي لتطوير العلاقات السياسية العربية وتعزيزها.

أما على المستوى الاقتصادي، فالأهمية والحاجة للتضامن العربي تبدو أكبر في ظل الظروف الراهنة، فاقتصادات دول (الربيع العربي) هي في أسوأ حالاتها، وبعضها ينذر بأزمات قادمة قد تهدد كيان الدولة ووجودها، الأمر الذي يتطلب من الدول العربية الأخرى، ولا سيما الخليجية، أن تبادر إلى دعم اقتصادات الدول العربية الثائرة بما يضمن صمودها حتى انتهاء الأزمة، وفي المقابل تستفيد الدول الخليجية من الإمكانات البشرية العربية ومن عوائد الاستثمار في الدول العربية، كما ستكسب تأييداً شعبياً عربياً ستفرضه المصلحة المتبادلة إن لم تفرضه القومية.

أما على المستويين الاجتماعي والثقافي، فالحاجة لا تبدو أقل أهمية، إذ لا يخفى على أحد مدى ما يمكن أن يؤثر به العمل الاجتماعي والثقافي العربي في تعزيز أواصر العمل العربي المشترك، فالمثقفون والمبدعون العرب مرآة هذه الأمة، ويفترض بهم أن يقوموا بدورهم التاريخي بتوجيه الرأي العام العربي باتجاه جهود تعزيز التضامن العربي وتحقيق المصالح العربية المشتركة، ومثلهم الإعلاميون والفنانون العرب، فدورهم لا يقل أهمية في هذا الشأن، وقد رأينا مدى ما يمكن أن يؤثر به الإعلام في تقريب أو تباعد وجهات النظر بين قيادات الدول وشعوبها ●

* مدير تحرير مجلة «آراء»

مركز الخليج للأبحاث

Gulf Research Center

WWW.grc.net

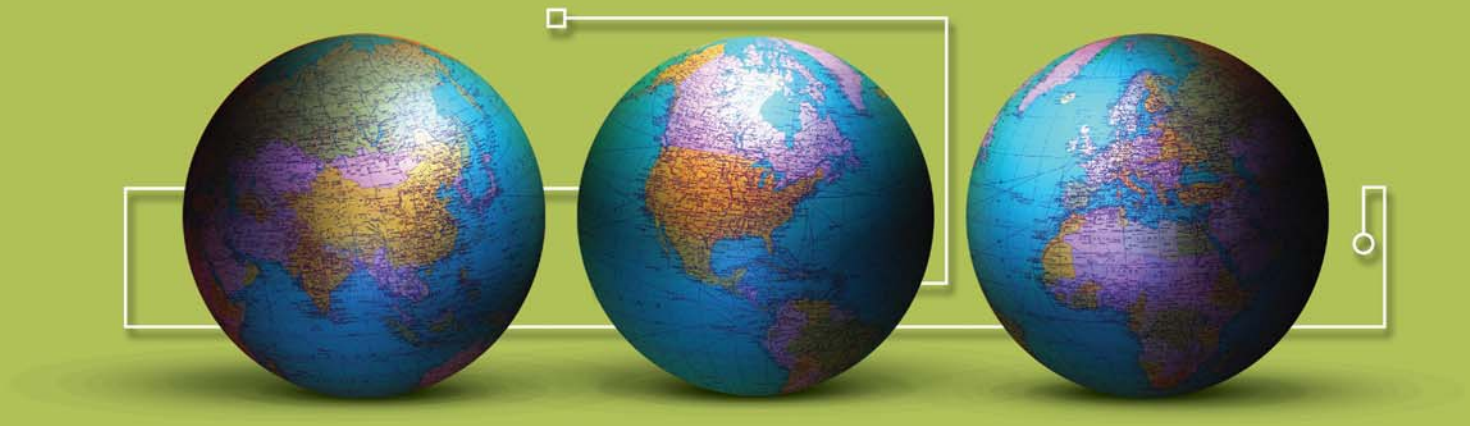

المعرفة للجميع

Knowledge for All